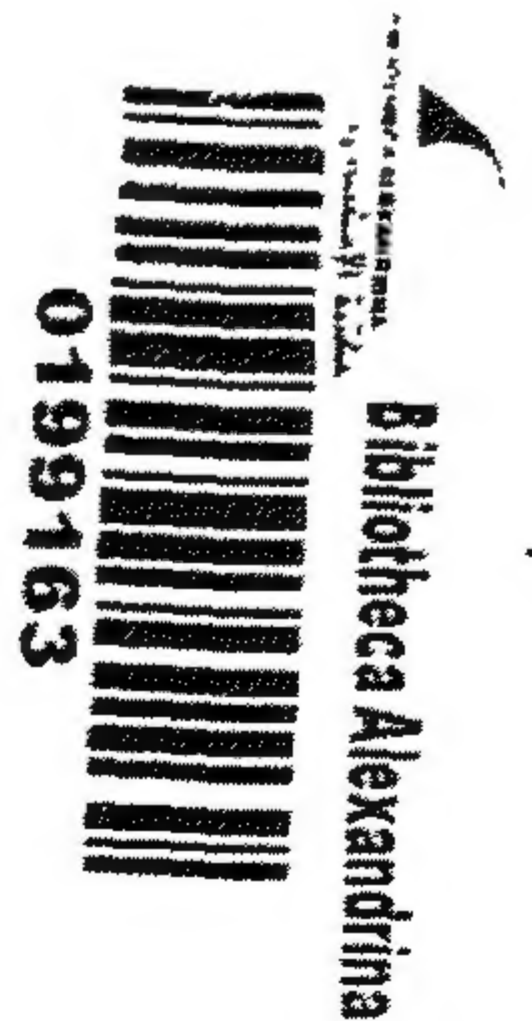


جمال بدوى

الفتنة الطائفية فى مصر جذورها.. وأسبابها دراسة تاريخية ورؤية تحليلية

منشورات

سمير أبوداود- المركز العربى للصحافة- أهلاً
٣٣ شارع قصر النيل- ت ٧٤١٩١٥- القاهرة



الفتنة الطائفية في مصر

جذورها.. وأسبابها

دراسة تاريخية ورؤية تحليلية

جمال بدوي

منشورات

سمير أبوداود - المركز العربي للصحافة - أهلاً
٣٣ شارع قصر النيل - ت ٧٤١٩١٥ - القاهرة

شكر وتقدير

في عنقى دين للاصدقاء من القراء الذين تابعوا معظم فصول هذا البحث على صفحات صحيفة (الاتحاد) التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة وكان لتشجيعهم وملاحظاتهم الاثر الكبير في اثراء البحث حتى رأى الوريين دفتى هذا الكتاب .

وأرى من واجبي أن اشكر الزميل الاستاذ خالد محمد أحمد رئيس تحرير (الاتحاد) الذي لم يدخر وسعاً في توفير كافة المراجع والوثائق اللازمة لإعداد هذه الدراسة ، و إتاحة الفرصة أمامها للنشر ، على صفحات (الاتحاد) قبل إعدادها في كتاب .

كما أشكر الناشر الاستاذ سمير ابوداود مدير المركز العربي للصحافة على سعيه الدائب من أجل نشر الكتاب .

كذلك لا يفوتني أن أتوجه بالتقدير الى أسرة (المركز العربي للبحث والنشر) بقيادة الدكتور محمود الشينطى على الجهد الكبير الذى بذل من اجل طبع الكتاب حتى اصبح حقيقة واقعة بين يدي القارئ العزيز .

(المؤلف)

الفتنة نائمة (مقدمة)

ان البحث عن جذور الفتنة الطائفية في مصر .. أشبه بالخوض في حقل الغام ، وسواء كان الباحث ينتمى الى دين الأغلبية أو الى دين الاقلية فانه يستشعر الحرج الذي تفرضه طبيعة البحث في امور تمس العقيدة والوجدان الدينى والانتماء الوطنى ، ففى مجتمع كالمجتمع المصرى ، اكتسب شهرته من صلابه وحدته الوطنية وانصهار مكوناته البشرية فى سبيكة واحدة .. يصبح الحديث عن الفتنة الطائفية بمثابة التركيز على الاستثناء الذى يناقض القاعدة وتسلط الضوء المبهر على البثور العرضية ... أو المرضية .. التى تشوه المظهر ولا تمس الجوهر ، وهو فى كل الاحوال يندرج تحت القول المأثور: الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، ولكن التفكير العلمى الحديث ، والتجارب الانسانية المريرة . قديما وحديثا .. علمتنا أن معالجة الظواهر قبل استئصالها خير من السكوت عليها أو تجاهلها ، ومن ثم يصبح من واجبات الفكر السياسى ان يقتحم هذه القضايا مهما بلغت من الدقة والحساسية ، وأن يستخرجها من نطاق الجدل الضيق والغرف المظلمة الى حيز النور قبل أن تتخمر وتضاقم ثم تنفجر فى شكل احتكاكات انفعالية أو صدامات لا تحمد عقبائها ، أما عن الحساسية التى تخامر شعور الباحث فليس لها من ضابط سوى الالتزام المطلق بالموضوعية التى تجعل من الباحث مجرد راصد لأحداث جرت أو تجرى ، تاركاً حرية التفسير للقارئ الكريم ، لذا سيكون سيلنا فى هذه الدراسة الاعتماد على الوثائق الرسمية ، والمعلومات والآراء التى تحملها كتب مطبوعة فضلا عن الدراسات الاكاديمية التى ظهرت مؤخراً ، فاذا لمس القارئ .. بعد كل ذلك . شططا فى التحليل فلن يكون وراءه من دافع سوى حسن القصد وسلامة النية ، والرغبة الصادقة فى أن تزول هذه الغمة العارضة عن جبين الشعب المصرى ، فيواصل مسيرته الخالدة فى ظلال التسامح والتكافل ، ناشرا ألوية الحب والسلام والأمان على كل أبنائه .

الفصل الأول

مسلسل الأحداث الطائفية

الفصل الأول مسلسل الأحداث الطائفية

يعتبر الخطاب الذى ألقاه الرئيس أنور السادات فى ذكرى ١٥ مايو^(١) نقطة تحول فى مجرى الأحداث التى شهدتها مصر فى السنوات العشر الأخيرة فيما يعرف بالفتنة الطائفية فلأول مرة فى تاريخ العلاقات التقليدية بين قيادة الدولة المصرية الحديثة وقيادة الكنيسة القبطية ، تلجأ الأولى الى المواجهة العلنية مع الزعامة الدينية القبطية واتهامها بمحاولة جعل الكنيسة سلطة داخل الدولة واستعداد القوى الأجنبية للتأثير على التوازن القائم بين المسلمين والأقباط .

قبل ذلك ، كانت دائرة الصراع مقصورة على العناصر المتشددة من الجانبين ، وكانت الدولة تكتفى بموقف المراقب ثم التدخل .. فى حال تصعيد الأزمة .. عن طريق الاجراءات الأمنية أو سن القوانين التى تهدف الى الحفاظ على الوحدة الوطنية والحيلولة دون استمرار الفتنة ، فما الذى دفع قيادة الدولة الى الدخول بكل ثقلها فى هذا المعترك ؟ والتهديد باتخاذ (قرار كبير) ضد القيادة الدينية القبطية .. ؟ يمكن استخلاص الاجابة من تضاعف الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات وتضمن العديد من المؤشرات الهامة التالية :

● أولاً : ان الحوادث الأخيرة التى وقعت بين المسلمين والأقباط هى استمرار للتوتر الذى بدأ عقب تولي الرئيس السادات سلطاته الدستورية فى عام ١٩٧١ . واتخذ هذا التوتر شكل احتكاكات ومصادمات مباشرة بين الطرفين ، ورغم صدور قانون (حماية الوحدة الوطنية) فى أغسطس ١٩٧٢ فقد استمر التوتر حتى بلغ ذروته فى حادث الخانكة فى نوفمبر ١٩٧٢ . وهو الحادث الذى دفع مجلس الشعب الى تشكيل لجنة برلمانية تقيم مسلمين وأقباط للبحث فى

(١) الخطاب الذى ألقاه الرئيس أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠ .

مسببات الفتنة الطائفية ومع ذلك بقي الخط البياني للتوتر قائما . يصعد حيناً وهبط حيناً دون أن ينقطع ، حتى تفجر في الشهور الأخيرة في أسيوط والنيا وبعض الجامعات المصرية .

● ثانيا : انها المرة الأولى التي يكشف فيها النقاب بشكل رسمى عن مخطط لاقامة دولة مستقلة للأقباط تكون عاصمتها أسيوط ، وقال الرئيس السادات ان هذا المخطط .. الذى تم تدبيره في الستينات ضمن حملة الغرب لضرب عبد الناصر اشتركت فيه هيئة أجنبية (لم يعلن أسمها) وان البابا الراحل كيرلس علم به أثناء زيارته للحبشة فرفض الاشتراك فيه وعاد الى مصر ولم يفتح عبد الناصر ولم يكن يعلم أن عبد الناصر والسادات هما الواحيدان اللذان كانا يلعبان بأمر هذا المخطط .

● ثالثا : دخل رئيس الجمهورية في مواجهة صريحة وعلمية مع القيادة الدينية للأقباط (البابا شنودة) وقد وجه الرئيس اتهاماً صريحاً لهذه القيادة بأنها تريد أن تجعل من الكنيسة سلطة داخل الدولة ، وتسعى الى اقامة زعامة وسلطة دينوية ، وتحويل الأقباط الى جالية أجنبية . وتكتيل الطوائف المسيحية الأخرى في مصر ، واستعداد الدول الأجنبية ضد نظام الحكم في مصر وقد بلغت المواجهة ذروتها عندما أعلن السادات في خطابه أنه كان يصدد اتخاذ (قرار كبير) لولا أن وصلت رسالته من طالبة طب قبطية تناشده فيها ضبط النفس . (وقد فسر المراقبون هذا القرار المزعم بأنه عزل البابا) .

● رابعا : أن ذبول الفتنة الطائفية خرجت من النطاق المحلى الى النطاق الخارجى عن طريق المهاجرين الأقباط الذين نظموا مظاهرات ضد الرئيس السادات خلال زيارته المتكررة للولايات المتحدة ، كما قاموا بمظاهرات أمام الأمم المتحدة في نيويورك تطالب بحقوق الانسان للأقباط . ووزعوا منشورات تتحدث عن اضطهاد الأقباط وهدم كنائسهم وحرقها ، وتعرض للقس والطلبة والعمال بالقتل والتعذيب . وخطف الفتيات المسيحيات على أيدي المسلمين .

● خامسا : أعلن السادات انه سيأخذ بمبدأ (لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة) وأنه سيطبق ذلك على المسيحيين والمسلمين . وانه أصدر أمراً عاجلاً الى وزير الداخلية لوقف نشاط الجمعيات والتنظيمات التي تنشر الطائفية والتعصب الدينى والتشهير المتطرف ، وتطبيق قانون حماية الوحدة الوطنية (على أى انسان مهما كان) .

● سادسا : اتهم الرئيس السادات قيادة الكنيسة القبطية بأنها تعمل على منع التعديل الدستورى الذى يهدف الى جعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، وقال انها دعت الأقباط الى عدم التصويت (بنعم) على هذا التعديل . وأن الجمع المقدس (هيئة القيادة العليا في الكنيسة) بعد صيغة قرار بشأن التغييرات الجديدة التى أصدرها مجلس الشعب وبخاصة التى تمس النواحي الدينية والنص صراحة على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

وقال انه القيادة القبطية غير راضية عن النواب الأقباط المعيّنين في مجلس الشعب وتتهمهم بأنهم عملاء للحكومة .

سلسلة الأحداث الطائفية منذ السبعينات

ووجه الخطر في هذه المعلومات انها صدرت من أعلى سلطة للحكم في مصر . مما يدل على أن الأحداث الطائفية بلغت حدا جعل هذه القيادة تتخلى عن موقف المراقب الى موقع المشارك وتشديد قبضتها على مجريات الأمور ، والتلويح بعصا السلطة ضد التجاوزات التي تصدر عن العناصر المتشددة في الجانبين الاسلامي والمسيحي .

ولسنا هنا بصدد التنبؤ بمدى نجاح هذه الخطة في علاج الأزمة ، فالايام وحدها كفيلة بذلك ولكننا بصدد تعقب جذور الفتنة الطائفية والبحث عن اسبابها ومبداها من خلال الأحداث القريبة والبعيدة ، ومعالجة التربة التي اختمرت فيها بذور الفتنة حتى وصلت الى حد المواجهة الساخنة بين أبناء الوطن الواحد ، وعندما نتعقب سلسلة الأحداث فسوف نكتشف انها ظهرت في بداية السبعينات في شكل أحداث فردية ، ولكن التعبئة النفسية والشكوك المتبادلة ساعدت على تضخمها وتعميقها ، وسوف نتعرض لهذه الأحداث منذ بدايتها من خلال التقرير البرلماني (١) الذي أعدته لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب على اثر حادث الخانكة (٢) وكانت هذه اللجنة تضم ثلاثة أعضاء من المسلمين هم : محمد فؤاد ابو عميلة وكمال الشاذلي وعبد المنصف حزين ومثلهم من الأقباط هم : البرت برسوم سلامة وعبد استينو ورشدي سعيد وبرئاسة وكيل المجلس (وقتئذ) الدكتور جمال العطيقي ، وفيما يلي سرد تاريخي للحوادث الطائفية التي شهدتها مصر :

● في خلال عام ١٩٧٠ وقع بالاسكندرية حادث فردي خاص باعتناق شاب من المسلمين ، للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة ، وقد سرت اخبار ذلك بين الناس ، وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيري . وقد أعد وكيل مديرية الأوقاف بالاسكندرية تقريرا عن الحادث ذكر فيه الأخطار التي تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت الى بعض القس . وكان هذا التقرير داخليا - غير قابل للنشر - ولكن الذي حدث أنه في عام ١٩٧٢ - أي بعد سنتين من تقديم التقرير - امتدت يد خيثة الى صورة من التقرير وقامت بنسخه على « الأستيل » وتوزيعه على نطاق واسع .

وقد تضمن التقرير بعض الأمور المنسوبة الى بعض رجال الدين الأقباط ، والتي من شأنها

(١) نشر التقرير بالصحف المصرية صباح ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢

(٢) بدأت وقائع الحادث بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وتكررت في ١٢ من نفس الشهر

أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين وأن تحمله على تصديق أمور لم يقم أى دليل على نسبتها اليهم ، وبعضها بعيد عن التصديق ، مما حمل بعض أئمة المساجد على أن يتناولوها في خطبهم بالتنديد الشديد ، الأمر الذى نتج عنه بذور الشك بين المسلمين والاقباط .

● حينما بدأ اعداد الدستور الدائم بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، كان من الواضح بروز تيار متدفق يدعو الى اعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع ، تقابله دعوة أخرى من المواطنين الأقباط الى التمسك بحرية العقيدة والاديان ، وخاصة الغاء الشروط المقررة لاقامة الكنائس . ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة الى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية لا تتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التى كفلها الدستور لجميع المواطنين ، وأن رسالتى الاسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة .

● فى هذا الوقت انتخب البابا شنودة بطريركا للاقباط (١٤ نوفمبر ١٩٧١) واستهل البابا الجديد عهده بنشاط واسع ، فألقى محاضرة عن اسرائيل فى نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات ، وأخذ ينشر مقالات فى بعض الصحف ، وإعلن تنظيمات جديدة للكنيسة ، ويبدو أن بعض الحاسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع حتى من قبل انتخابه للبابوية . اذ سبق له أن نشر مقالا عن « القرآن والمسيحية » فى مجلة الهلال (ديسمبر ١٩٧٠) بين فيه نقط الالتقاء بين الاسلام والمسيحية ، وقد تناوله بالرد بعض خطباء المساجد . وعندما أعلن البابا - بعد انتخابه - تمسكه برفض اباحة الطلاق للمسيحيين - الا لعللة الزنا - كان يقابله على الجانب الاسلامى رفض أى محاولة لتعديل قانون الاسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أى قيود على حق الطلاق (وهو القانون الذى صدر بقرار جمهورى بعد حل مجلس الشعب السابق) يضاف الى ذلك الحاسيات التى قوبلت بها دعوة الأنباء شنودة الى تطوير الكلية الاكليريكية أو استعادة كنية الاسكندرية لمنزلتها العالية ، ومثل هذه الحاسيات لمستها اللجنة ايضا لدى بعض رجال الدين المسيحي بشأن ما ينشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث .

ومن هذه النقاط المختلفة - يقول تقرير لجنة تقصى الحقائق - تعاظم الشعور بالحساسية من كل ما ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحي فى نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للاسلام ، ومن كل ما يدلى به رجال الشرع الاسلامى فى نطاق العقيدة الاسلامية عن فهم للمسيحية ، وقد استطاعت اللجنة أن تلمس من خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبشيخ الازهر (الدكتور محمد الفحام) ووزير الاوقاف (الدكتور عبد الحليم محمود) من ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقا بالموضوعات الدينية ، حتى وصلت هذا الحساسية المفرطة الى حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضا فى سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه .

• وفي أواخر مارس ١٩٧٢ تناقل الناس تقريراً آخر وصف بأنه تقرير وضعت جهات الأمن الرسمية عند اجتماع البابا في ١٥ مارس بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية ، وقد صيغ هذا التقرير على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمي ، وتضمن اقوالاً نسبت الى البابا في هذا الاجتماع ، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع ، فقد تناقله الناس على أنه حقيقة ، مما ولد اعتقاداً خاطئاً بأن هناك مخططاً لدى الكنيسة القبطية يهدف به إلى «أن يتساوى المسيحيون في العدد مع المسلمين واثراء الاقباط حتى تعود البلاد الى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا النصرانية بعد استعمار اسلامي دام ثمانية قرون !..»

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه ، فلم يتخذ اجراء حاسم لتبئية الناس الى افكه . وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه اثارة وحض على الكراهية . وقد احدث ذلك رد فعل كان لسوأ مظاهره أن عقد بعض رجال الدين المسيحي مؤتمراً بالاسكندرية يومي ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٧٢ واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها الى الجهات المسؤلة ومجلس الشعب وكلها تدور حول المطالبة بما سموه «حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية ..» وانه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة» ويصف تقرير اللجنة هذا الموقف بأنه كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها

منشورات من امريكا للتأثير في مصر

كل هذه الظروف مجتمعة بنهت الى الخطر الذي بدأ يهدد الوحدة الوطنية ، مما دعا رئيس الجمهورية الى أن يدعو المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي الى أن يبحث في دور انقضاده في ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعاً واحداً هو «الوحدة الوطنية» وخلال جلسات المؤتمر أعلن الرئيس السادات أن محاولات التشكيك في الوحدة الوطنية بلغت الى حد بث منشورات من خارج مصر - وبالتحديد من الولايات المتحدة الامريكية للتأثير في الجبهة الداخلية ، وبعد ذلك دعا رئيس الجمهورية مجلس الشعب الى عقد دورة طارئة ، وبالفعل انعقد المجلس في اغسطس من نفس العام حيث أقر قانون (حماية الوحدة الوطنية) (١) الذي ينص في مقدمته على أن الوحدة الوطنية هي القائمة على احترام القومات الأساسية للمجتمع ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين أو القومات الأساسية للمجتمع . ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث إعتداء مؤسف على مبنى جمعية النهضة الارثوذكسية بجهة ستهور بمحافظة البحيرة في يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٢ ، وأبلغ بعدها عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع ..

(١) نص القانون في نهاية الكتاب .

« وظلت عملية إثارة الخواطر تتصاعد حتى انتهت بوقوع حادث الخانكة الذي نورد تفاصيله فيما يلي من واقع تقرير أجهزة الأمن والنيابة :

في يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢ - وهو يصادف عيد الفطر المبارك - وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها أهالي مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بدون ترخيص لإقامة الشعائر الدينية ، وفي يوم الأحد التالي - ١٢ نوفمبر - وقد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط حيث ساءوا إلى مقر الجمعية المحترق ، وأقاموا شعائر الصلاة فيها ، وفي المساء تجمع عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الأشرف وخرجوا في مسيرة احتجاج وخلال ذلك نسب إلى أحد الأقباط أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص ، فتوجه بعض المظاهرين إلى مسكن هذا الشخص ، وإلى أماكن أخرى للأقباط ، وقاموا بوضع النار فيها واتلافها دون أن تقع إصابات :

وفي اليوم التالي تشكلت لجنة برلمانية خاصة للتحقيق في الحادث وبدأت اللجنة عملها على الفور وانتقلت بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة بصحبها وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام لتسهيل مهمة اللجنة ، وقد بادرت بزيارة الأماكن التي كانت مسرحاً للأحداث ، وناقشت المسؤولين المحليين في مركز الشرطة ومجلس المدينة والاتحاد الاشتراكي ، كما استعنت إلى ملاحظات المجنى عليهم ، وعينت دار (جمعية الكتاب المقدس) وشاهدت آثار النار ومساكن الأقباط التي تعرضت للتلف . وواصلت اللجنة اجتماعاتها مع البابا وشيخ الأزهر ووزير الأوقاف والعديد من القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية ، وفي أثناء ذلك تلقت اللجنة عدداً من الشكاوى من بعض المواطنين - أقباطاً ومسلمين - يشكو كل منهم من بعض التصرفات التي يرى فيها افتئاتاً على حرية العقيدة .. وبعد أن انتهت اللجنة من تقصي الحقائق وضعت تقريرها حول الحادث الذي نلخصه فيما يلي :

« منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تبشر نشاطها في الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ومنذ حوالي سنة (أى سنة ١٩٧١) باع المحامى أحمد عزمى قطعة مجاورة لمنزله إلى أحد الأشخاص ، الذي باعها بدوره إلى شخص آخر حتى انتهت ملكيتها إلى الأثباء مكسيموس مطران القليوبية ، وكان الظن وقتها أنها ستبنى مقراً للجمعية ، وقد سورت فعلاً والحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية ، غير أنه في مطلع صيف ١٩٧٢ أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه ، وتولى القس مرقس فرج ، وهو راعى كنيسة أبوزعبل التي تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة ، إقامة الشعائر الدينية فيها أيام الجمع .

ولما كانت الجمعية لم تصدر قراراً جمهورياً بالترخيص بإقامة كنيسة فقد أخذت الإدارة

نعمها على رئيس الجمعية شاكر غبور بسلم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على الترخيص ، وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير ترخيص اعتراض بعض المسلمين دون أن يتخذ هذا الاعتراض مظهرا عنيفا .

وفي صبيحة يوم الحادث أخطرت النياحة العامة بوقوع حريق في المبنى . وقد تبين ان النار قد أتت على سقفه الخشبي ، كما امتدت الى موجوداته ولكنها لم تمتد الى جدرانه البنية ، ولم يتوصل التحقيق الى معرفة الفاعل ، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون في المبنى لحراسته قرروا أنهم شاهدوا عدة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج وقد أمكن لرجال المطافئ اخاد النار بمعاونة بعض الأهالي من المسلمين والمسيحيين .

وفي تقريرها أوردت اللجنة هذه الحقائق التي رأت أن تؤخذ في الاعتبار:

١ - ان أهالي مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما معا في وئام ، وقد ضربوا المثل في التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبوزعل لغارات طائرات اسرائيل الفانتوم في فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا وأصيب ٦٩ بجراح ، مما عبا الجميع ضد العدو ، لأن القنابل التي ألقيت لم تفرق بين السلم والقبطى .

٢ - كان رئيس مجلس المدينة السابق من الأقباط وظل في مركزه قرابة ١٢ سنة ولم يثر ذلك أى حساسية طوال هذه السنوات ، وجاء خلفه السلم فاحتلت به جمعية الكتاب المقدس في مبناها الجديد .

٣ - يشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة في قطاعي الصحة والصحة النفسية ، حيث تريد نسبة الموظفين الأقباط على ستين في المائة و يبلغ عدد الموظفين الأقباط في نطاق المركز ١١١ موظفا من بين مجموع الموظفين البالغ ٨٥٦ موظفا . أما عدد سكان المدينة وفقا لتعداد ١٩٦٠ فقد بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ مسيحي ، غير أن البيانات المقدمة من مجلس المدينة أفادت بأن عدد المسيحيين لا يتجاوز ٣٦ أسرة . وقد اتصلت اللجنة بالجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء فأفاد بأنه كان في المدينة في عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحي فزاد في ١٩٧٢ الى ٨٠٣ مسيحيين ، بينما بلغت جملة المسيحيين في المركز (مدينة وقرى) في عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزادت في عام ١٩٧٢ الى ٢٩٦٣ نفسا .

٤ - ان مبنى الجمعية الذي احترق سقفه و هو مبنى صغير يقع في مكان منزوع مطروق ، ويقوم حوله بعض متساكن المسلمين ، ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة ، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشئون الدينية دون تعرض من جهات الادارة ، وببسماع منها ، وقد قام بعض المسلمين من أهالي الخانكة بجمع تبرعات لإقامة منجد شديد القرب من هذا المكان ، وشرع فعلا في بنائه .

٥ - لقد بولغ في تصوير الحادث فيما عرض على البابا شنودة من معلومات عنه تقول أن المكان قد أحرق بالكامل، وأن الطافي قباطت في اطفاء الحريق وأن التأميرين منعوا رجال الاطفاء من أداء واجبهم ، كما تضمن التقرير المرفوع الى البابا تشكيكا في سلامة اجراءات التحقيق وعدم حيدها . كما وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وقد أضفى على تصوير الحادث طابع الاثارة .

مسيرة لرجال الدين الأقباط

ومضى تقرير اللجنة البرلمانية في تسجيل أحداث يوم الأحد ١٢ نوفمبر عندما اتجهت الى مدينة الخانة في صبيحة ذلك اليوم بعض سيارات الاتوبيس السياحية والسيارات الخاصة والأجرة يستقلها حوالى ٤٠٠ شخص يرتدى أكثر من مائة منهم الملابس الكهنوتية ، وكانت السلطات قد علمت بأن مجمع كهنة القاهرة قد اتخذ قرارا باقامة الصلوات بمقر الجمعية (المحرق) فاستدققتهم قوات الامن قبل دخولهم المدينة في محاولة لاثانهم عن عزيمتهم خشية أن يؤدي هذا التجمع الكبير الى اثارة غير محمودة العواقب واكتفاء بعدد محدود منهم ، ولكنهم صمموا على المضي في تنفيذ خططهم ، ومضوا سيرا على الاقدام في موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة حتى وصلوا الى مقر الجمعية فثبتوا مكبرات للصوت واقاموا القداس على مرتين حتى يتاح الاشتراك لهذا العدد الكبير ، ثم انصرفوا بعدها دون وقوع حوادث ، وقد نسب الى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة في الاحتجاج على حادث الحريق ، وتصويره على أنه عدااء طائفي لم تتخذ الدولة حيالة الاجراءات المناسبة .

وفي المساء حينما عاد الى المدينة شبانها من المسلمين الذين كانوا في الجامعات أو المصانع أو المكاتب ، وسمعوا بما جرى اعتبروا ذلك تحديا واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف ومعهم أمام المسجد وتوجهوا الى مركز الشرطة في مسيرة تكبر لله ، وقد طلب منهم السؤلون الانصراف فانصرف بعضهم ومضى الباقون الى مقر الاتحاد الاشتراكي ، وأثناء مرورهم على حائوت بقال قبلى سمح صوت طلقات نارية نسب البعض اطلاقها الى هذا البقال الذى تبين فعلا أنه يحمل منذ ما مرخصا به ، مما أدى الى اثارة الجماهير التى اندفعت الى بيت هذا البقال فوضعت فيه النار ، واندس بينهم من اغتم هذه السانحة للسرقه ، كما أحرقت مساكن أخرى لعدد من الأقباط وحطمت بعض محالهم ، ثم توجه بعض المتظاهرين الى مقر الجمعية وأشعلوا النار فى إحدى حجراتها الملحقة بفنائها المتخذة كتيبة للصلاة ، ومع ذلك لم تحدث أية خسائر فى الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص باصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشخاص متهمين بالسرقه أو بالحريق والاتلاف وقررت النيابة العامة حبس تسعة منهم حبسا احتياطيا .

البحث عن الأسباب المباشرة

في ختام تقريرها عن الفتنة الطائفية قالت اللجنة البرلمانية انه « مالم ننفذ الى المشكلة في اعماقها ، ونتعقب الأسباب المؤدية اليها ونضع لها علاجها ، فان هناك تخوفا من أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ، وتفتقر المسكنات الوقتية مما يهدد بعودة الداء الكامن الى الظهور أشد خطرا وقتكا .. » .

وهوما حدث بالفعل من تكرار الاحداث وحدوث المصادمات الدامية في النيا واسيوط وبعض الكليات الجامعية في القاهرة .. بل وخروج الفتنة من النطاق المحلي الى النطاق العالى .. لذلك يكون من الضروري البحث عن الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة ، ودراسة التربة التي تنمو فيها بذور الفرقة والكراهية بين المسلمين والاقباط .

الفصل الثاني

قبطية .. أم إسلامية ..؟

الفصل الثانى

قبطية... أم إسلامية؟

أن البحث عن مسببات الفتنة الطائفية في مصر يقودنا الى مجموعتين من الاسباب، يمكن إدراج الاولى تحت عنوان الاسباب الظاهرة، لأنها تنبثق من تذبذب العلاقات والعاملات اليومية بين المسلمين والإقباط، بسبب حرص كل جانب على اظهار حاسته الدينية في شكل أنشطة ثقافية أو اجتماعية تهدف الى تأكيد الذات وإثبات وجود كل طرف في مواجهة الآخر، أو في شكل تنافس حاد على بناء المساجد والكنائس في مواقع متقاربة ودون اعتبار للقواعد المنظمة لعملية البناء، ومن الأمثلة أيضا تزايد الوجود القبطى في بعض القطاعات الهامة كالمالية والمصارف والطب والصيدلة، يقابل ذلك ما يذاع بين الحين والآخر عن مطالب الإقباط في إطلاق حرية بناء الكنائس وتحديد نسبة ثابتة لهم في المجالس النيابية والمحلية والمناصب الكبرى كالوزراء والمحافظين والسفراء وإن يكون التمييز في الوظائف على أساس الكفاءة وليس للائتماء الدينى .. الخ.

ومن شأن هذه المطالب، في حال عرضها في جو التوتر والازمات ان تؤدي الى مزيد من مشاعر الشك والريبة لدى المسلمين، وإثارة مخاوفهم من حدوث خلل في التوازن القائم بين الأغلبية والأقلية.

أما النوع الثانى من مسببات الفتنة ... وهو الإحترق .. فهو كامن في ضمير كلا الجانبين، ويرتبط بالجذور الفكرية التى يستمد كل طرف منها شخصيته، ويحدد دوره على مسرح الحياة، ويتمثل في الصراع بين مفهومين متعارضين لمسألة أئتماء مصر كلها ...

• هل مصر قبطية أم إسلامية؟؟

• وهل يتحدد الائتماء لمصر على أساس الجذور التاريخية أم على أساس المعتقد الدينى ...؟

هنا يكمن أصل الخلاف ..

فالفكر القبطى يرى ان دور مصر الحضارى ، هو استمرار لوجودها القديم منذ العصر الفرعونى بصرف النظر عن الديانات التى تعاقبت عليها ...

●● والفكر الاسلامى يرى ان مصر تتمتع بمقاماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الاسلام . وان انتماء مصر الطبيعى هو للجامعة الاسلامية التى تضم كل الشعوب التى تعتنق الاسلام بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية أو القومية أو اللسانية ، انطلاقا من النص القرآنى « اما المؤمنون أخوة » .

●● المواطن القبطى يرى انه سليل العنصر المصرى القديم . وأنه الوريث الوفى لحضارة مصر القديمة ، وان عليه ان يعمل على أحياء هذه الحضارة فى مختلف مظاهر الحياة كالفن والادب وأساليب الحياة اليومية ... فضلا عن استخدام اللغة القبطية فى المعاملات اليومية ... وليس فقط فى الطقوس الكنسية .

●● والمسلم المصرى يرى أن علاقته بالحضارة الفرعونية هى علاقة (متخفية) فقط ... بمعنى أنه لا يراها الا حيلة المتاحف وغرف البحث الاكاديمى .. لثقتة من ان عقيدة الاسلام نسخت كل ما سبقها من عقائد وأديان . وان الاسلام هو العنصر الذى يستمد منه حضارته .

وباختصار يمكن تحديد الخلاف بأنه صراع بين قوميتين تعيشان فى وطن واحد وتشربان من نيل واحد وتحاول كل منهما ان تقنع الأخرى بسلامة موقفها :

قبل الدخول فى تفاصيل هذا الصراع ينبغى ان ننبه الى تحفظ هام ، وهو ان فكرة القومية المصرية عند الإقباط لا تمنى اثناء كيان مستقل للإقباط داخل الدولة المصرية . فكل هذه الفكرة غير واردة فى الفكر القبطى الذى يرى أن الأقباط « جزء من نسيج الشعب الواحد يرى مستقبله يكمن فى وطن واحد مع أخوانهم المسلمين ... وأن هذا المجتمع القبطى المتناثر فى جميع انحاء مصر .. رغم احتفاظه باستقلاله الداخلى .. قد أسهم بدور ما داخل المجتمع الاسلامى حتى ولو كان دورا محدودا أو مختلفا فى بعض الاحيان » (١) واغلب الظن أن فكرة الكيان المستقل كانت مشروعا استعماريًا يلوح به الانجليز بهدف تخويف الأغلبية الاسلامية وضرب الوحدة الوطنية التى كانت عاملا قويا فى زعزعة الوجود البريطانى فى مصر ، وليس من المستبعد ان يكون المهاجرون الأقباط فى الولايات المتحدة الامريكية قد تبنا هذه الفكرة بعد ان ضعفت خيوط انتمائهم الى الوطن ، وتحت تأثير الحركة الصهيونية العالمية التى تستخدمهم كاداة لتنفيذ مخططاتها فى اقامة كيانات دينية أو جيوب عرقية لتفكيك وحدة الدول العربية .. ومنها مصر بالطبع ...

(١) الاقباط فى الحياة السياسية المصرية (مسيرة بحث) ص ١٧٣

بعد هذه الحملة الاعتراضية، تعود لاجلاء القموض عن فكرة القومية المصرية، وتبع
المنابع التي استقت منها والظروف التاريخية التي نشأت فيها.

نظرية السلالة المصرية عند الأقباط

يرى الأقباط انهم البقية الباقية من سلالة المصريين القدماء وانهم لم يختلطوا بغيرهم من
الاجناس التي وفدت على مصر، مثلما حدث لآخوتهم الذين تحولوا عن المسيحية الى الاسلام،
ويرون ان كلمة « اقباط » كانت تعنى « مصريين » ولكنها، بعد دخول الاسلام، أصبحت
مقصورة على المسيحيين وحدهم، ويقول زكى شنودة في الجزء الاول من موسوعة (تاريخ
الأقباط) أن الأقباط احتفظوا بميزات الجنس المصرى القديم حتى اليوم. اذ كان اختلاطهم
بالاجناس المختلفة التي تزحمت الى مصر، قليلا الى درجة لم تؤثر عليهم « وبذلك يمكن القول ان
اقباط اليوم هم، من ناحية الجنس، سلالة مباشرة لقدماء المصريين » (١)

ومن الواضح ان هذه النظرية تحمل في مضمونها عناصر ضعفها، فضلا عن تعارضها مع
الحقائق المعروفة عن تطور السلالات البشرية نتيجة هجرة الشعوب وتزاوجها، اما خطؤها
فيتضح فيما يلى:

١ - اذا كان القبطى المعاصر قد سلم من الاختلاط بالاجناس التي تزحمت الى مصر
الاسلامية فكيف له ان يضمن بان اجداد هذا القبطى لم يختلطوا بالاجناس التي وفدت قبل
الاسلام من رومان و يونان و فرس و عجم و آشوريين و هكسوس و اسرائيليين الخ ... الا اذا كان
المقصود هو التدليل على بقاء العنصر القبطى من الدماء العربية التي وفدت مع الاسلام..

٢ - ليس مما يتفق مع اصول البحث العلمى ان يحكم كاتب بان كل مسلم مصرى قد
اختلط باجناس غير مصرية، وبذلك يكون قهر العصابات السلالية على القبطى من باب
التعسف الذى يأباه النطق وتأباه البديهة.

وايا كان الرأى فى خطأ هذه النظرية، فان أهميتها تكمن فى أنها تعبر عن مفهوم معين لدور
الإقباط كجماعة تمثل تيارا حضاريا يمتد منذ العصر الفرعونى وحتى وقتنا الحاضر، وينظر الى
الكنيسة القبطية فى تراثها العريق على أنها « قد ورثت الحضارة المصرية القديمة فى كافة مناحيها
فى اللغة والأدب والفن » وبناء على هذا المفهوم ترى الدكتورة سميرة بجر... وهى كاتبة
قبطية.. أن شعور المصرى بالانتماء الى الارض هو من الرسوخ والعمق بحيث يتجاوز انتماءه الى
دين من الاديان، ومن ثم يفخر الإقباط بأنهم استطاعوا الحفاظ على كيانهم الحضارى المستقل

(٢) تاريخ الاقباط من ج اول ص ٨

بالرغم من الطوفان الاسلامي الذي احاط بهم . وفي ذلك يقول الدكتور زاهر رياض (دكتوراه في التاريخ الاسلامي جامعة القاهرة ورئيس قسم الدراسات الاقليمية بمعهد الدراسات القبطية) يقول في كتابه «المسيحيون والقومية المصرية» :

«شيء آخر يجب أن يفخر به اقباط مصر . أنهم في وسط هذا الخصم من القومية الاسلامية ، لم يكن هناك من دليل واحد على بقاء القومية المصرية الحية سوى هؤلاء الاقباط الذين احتفظوا باسمائهم القبطية دليلا على مصريتهم ، بل حرصوا على أن يعطوا اولادهم هذه الاسماء المميزة ليميزوا أنفسهم كمصريين في وسط هذا البحر الذي لم يكن يعرف فيه المصري من غيره من رعايا الدولة . فكانوا مثالا حيا للقومية المصرية حتى اذا رأوا بوادر أمل في أحياء هذه القومية لم يكونوا يترددون في تشجيعها .. وأذا كان التاريخ قد سجل لنا ثورة على بك الكبير على الحكم التركي ومحاولة الاستقلال بمصر عن السلطان . وسعيه في استعادة القومية المصرية واحيائها في رأى بعض المؤرخين . أو محاولته فقط التمتع بمركز مرموق في الدولة في رأى البعض الآخر . فإن الاقباط كانوا من ورائه يشجعونه و ينظمون له حركته و يعينونه على القيام بها ..» (١)

التمرد على السيادة التركية

●● فهل كان ظهور فكرة القومية المصرية مواكبا لحركات التمرد المحلية على السيادة التركية ، واخراج مصر من دائرة الخلافة العثمانية ..؟

أن الجواب على هذا السؤال يمكن تلخيصه من خلال تتبع الدور الذي لعبه زعماء الاقباط في زحزحة الوجود التركي من مصر ، خاصة ابان السنوات الثلاث التي قضتها الحملة الفرنسية في مصر . والتي يعتبرها زاهر رياض «اثمن لدينا في التاريخ من هذه القرون الاربعة الطويلة التي مكثها العثمانيون في مصر ، فقد علمتنا دروسا كانت نعم الزاد فيما خلف من ايامنا . فقد تعلمنا قيمة هؤلاء الاتراك والمماليك الذين يستأمدون علينا وهم اجبن من الاراتيب ، وأن قيمتهم لا تساوي جنديا واحدا من الجنود الاوروبيين .. ولكن الاثمن من هذا كله أنها دفعت باقباط مصر لأن يظهروا قوميتهم الغافلة ، فيتقدموا الصنفوف كي يصرخوا في اخوانهم (يقصد المسلمين) أن الوقت قد حان لان يفكوا هذا الطلم عن عيونهم فيسعدوا نحو الاستقلال التام بعيدين عن تركيا وغير تركيا ، وأن ولاءهم للخليفة أو لامير المؤمنين لن يغنى عن استقلالهم المفقود شيئا ، وأن رابطتهم الاسلامية لا تعنى خضوعهم للاجانب وأن كانوا مسلمين ..» (٢)

(١) المسيحيون والقومية المصرية ص ٢٢

.. (٢) ص ٤٢ نفس المصدر

هنا .. تتضح بعض معالم فكرة القومية المصرية من خلال افكار احمد المروحين لها . فهي
تعنى - من وجهة نظرة - استقلال مصر عن دولة الخلافة الإسلامية ، وفك الرابطة الإسلامية التي
وضعت مصر تحت حكم يصفه بأنه اجنبى حتى لو كان مسلما .

وهذا المفهوم يتعارض بطبيعة الحال مع مفهوم (الوحدة الإسلامية) التي تجمع كافة شعوبها
في اطار العقيدة والمصلحة المشتركة .؛ ولكن هل كانت فكرة القومية المصرية تعنى حقا
استقلال مصر عن الاتراك وغير الاتراك ؟ أم استقلالها لحساب قوة اجنبية اخرى .. كفرنا
مثلا ؟

لا ينكر الدكتور زاهر أن الأقباط «نظروا الى الحملة الفرنسية نظرة أمل يرجى التخلص من
القومية الإسلامية التي اصطنعتها الخلافة ثم الاتراك العثمانيون بعدهم ، من أجل القضاء على
القوميات الوطنية للبلاد التي دخلت في نطاقها .. فاقبلوا - أى الأقباط يعينونها بمختلف
الوسائل .. فكل مساعدة تقدم للفرنسيين إنما هي مسار في نعش الاحتلال التركى» ثم يعرض
علينا صورة وصفية لبطولة المعلم يعقوب الذى تعاون مع الفرنسيين تعاوناً جعله جديراً « بأن نقيم
له تمثالا من حجر .. بل من ذهب في أوسع ميادين القاهرة ونكتب على قاعدته : أول من نادى
باستقلال مصر في العصر الحديث ..»

والامانة التاريخية تقتضينا ان نلقى نظرة على الاعمال « البطولية » التي قام بها المعلم يعقوب
حتى يستحق هذا التكريم العظيم من جانب دعاة القومية المصرية .

يقول زاهر رياض أن يعقوب عندما علم ان الفرنسيين على وشك الجلاء عن مصر . اتصل
بقائد الحملة الجنرال كليبر واقنعه بأن أحسن قوة تستطيع فرنسا أن تستد لها في مصر هي انشاء
جيش قبطى تقوم فرنسا بتسليحه ، وبالفعل تم انشاء هذه القوة من حوالى ٢٠٠٠ شاب من
أقباط الصعيد ، ولم يكتف المعلم يعقوب بأثناء هذا الجيش الطائفى وإنما أصر على مصاحبة
القوات الفرنسية عند رجليها من مصر ، حتى يقنع فرنسا بالعودة الى مصر ، وأخذ معه وفدا
قبطيا ، ولكن يعقوب مات اثناء الرحلة ، فواصل الوفد مهمته ، وكتب غرافندى سكرتير الوفد
رسالة الى تاليران وزير خارجية فرنسا يقول له فيها (بان فرنسا خسرت خسارة عظيمة في
الشرق ، فلم لا تتخذ من مهمة هذا الوفد وسيلة لتعويض ما خسرت ، فانها تستطيع - أى
فرنسا - مستدة الى صداقة مصر المستقلة ، ان تمد نفوذها الادبى نحو اواسط افريقيا ، وهكذا
يتحول جلاؤكم عن مصر من حادث نحس الى منبع مجد للقنصل الاول ورفاهية لاقاليم فرنسا
الجنوبية .. (١) .

ومن حقتنا ان نتساءل : هل تعنى فكرة القومية المصرية استبدال الاستعمار الفرنسى

المسيحي ، بالاستعمار التركي المسلم ؟ وهل من مآثر القومية المصرية توجيه الدعوة الى فرنسا الاستعمارية لاستخدام مصر كقاعدة تنطلق منها الى افريقيا ؟

هجوم مضاد على فكرة الجامعة الاسلامية

على أى حال فان فكرة القومية المصرية ارتبطت زمنيا مع بانهيار الدولة العثمانية ، وظهور فكرة الجامعة الاسلامية التي حمل لواءها السيد جمال الدين الافغانى وتلاميذه ، ولاشك ان كثيرا من الوطنيين المصريين .. من غير رجال الدين .. تشرّبوا فكرة الجامعة الاسلامية للحفاظ على وحدة العالم الاسلامى في مواجهة الحملات الاستعمارية الغربية التي أخذت تهب على الشرق ، وكان مصطفى كامل أحد الدعاة المتحمسين لفكرة الجامعة الاسلامية على أساس انها القوة الكفيلة بتخليص مصر من الاحتلال البريطاني ... ولكن بروز فكرة الجامعة الاسلامية لاقى هجوما مضادا من الجانب القبطى ، وفي ذلك تقول الدكتورة سميرة بحرفى كتابها (الأقباط في الحياة السياسية المصرية) : (١)

« لقد ربط مصطفى كامل القضية المصرية بالاستانة ، واعتقد ان الوطنية المصرية لا يمكن ان تتأجج إلا من خلال الاسلام ، وانه اذا كانت الدولة العلية رأس الاسلام ، فصرهى روحه ، وعز مصر من عز الدولة العثمانية ، وسقوط هذه الدولة معناه سقوط الصلة القانونية الوحيدة التي تفكر بريطانيا في بترها تلقائيا من قبل ان تجعل الاحتلال البريطاني لمصر أمرا مفروغا منه نهائيا ، وقد ساعدت عوامل مختلفة على تغلغل فكرة الجامعة الاسلامية بين الجماهير المصرية ، وبخاصة أن الشعب المصرى .. كما لاحظ الباحثون من أقدم العصور .. شعب متدين حريص على معتقداته حرصا شديدا مما ساعده على الاعتزاز بانتسابه للدولة العثمانية المسلمة .

« وكان رد الفعل التلقائى لى الأوساط القبطية .. تقول الدكتورة سميرة .. هو الهجوم على دعوة الجامعة الاسلامية ، فكانت الصحف القبطية ، وعلى رأسها (الوطن) تتحين الفرص للنيل من الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثانى ، وكان جندى ابراهيم المسئول عن اصدار وتحرير جريدة (الوطن) القبطية ، يرى ان الجامعة الاسلامية « وهم » خلقه السلطان عبد الحميد لتهديد دول أوروبا » .

وفي معرض حديثها عن الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل تؤكد أنه استحوذ على اعجاب الكثير من الشباب القبطى ، ولكنها لا تلبث أن تقول : « الا أن الصبغة الاسلامية في فكر الحزب الوطنى بعد ذلك قد تسببت في تصاعد حساسية الأقباط المؤيدين له والابتعاد عنه تدريجيا مع التزام الحزب فى تأييده ، أما بالنسبة لبقية جماهير

(١) ص ١٤٦ المصدر السابق

الأقباط فلم تستطيع أن تنصر دعوة تضع الايراني والافغانى والتونسي الى جانب المصرى المسلم على قدم المساواة ، ثم تضع القبطى المصرى فى مرتبة أقل ، ولم يستطيع هؤلاء الاقباط أن يهضموا هذه الدعوة للجامعة الاسلامية ، فهم وأن آمنوا بعدم شرعية الاحتلال البريطانى .. الا أنهم لم يستطيعوا أن يؤيدوا دعوة تدعوهم الى أن يستبدلوا بالسيد البريطانى سيد آخر ، هو السيد العثمانى الذى قاسوا من حكمه الكثير من المظالم والويلات . (١)

ولم يقتصر موقف الأقباط عند حد الرفض السلبي لفكرة الجامعة الاسلامية ، بل مضى الى خطوة ابعد من ذلك وهى إنشاء حزب قبطى «بعد أن نفروا من الاتجاه الاسلامى المتطرف الحاد للحزب الوطنى وبخاصة بعد وفاة مصطفى كامل ، وكان مما اثار تخوفهم دعوة محمد فريد بأن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائماً بتركيا لأنها دولة الخلافة الاسلامية ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر» ورأى مؤسsoالحزب الجديد أن البديل للاتجاه الاسلامى هو الغلو فى الاتجاه المصرى .

المؤتمر القبطى فى أسبوط

وجاء حادث اغتيال بطرس غالى باشا (أول رئيس وزراء كم الأقباط) فى ٢١ فبراير ١٩١٠ ، ليوسع من هوة الشقاق بين المسلمين والأقباط ويدفع بالفكر القبطى الى مزيد من العزلة عن الحركة الوطنية التى كانت تلبس ، حتى ذلك الوقت موحا اسلامية ، ورغم أن الأسباب التى دفعت القاتل ابراهيم الوردانى الى ارتكاب جرمته لم يكن بينها سبب دينى واحد ، الا أن الصحف القبطية عزت الدافع الى التعصب الدينى وان بطرس غالى لم يقتل الا لأنه « قبطى » وساندتها فى ذلك الصحف الأجنبية ، وانحرفت حركة القبط انحرافا جديدا .. على حد قول سميرة بحر .. فزادوا على الكتابة فى الصحف القبطية الشكوى الى الصحافة الانجليزية والنقل عنها فى صحفهم ، وسافر بعضهم الى انجلترا شاكين مستجدين . وراحت الصحف القبطية تكيل التهم للمسلمين عامة ، وللحزب الوطنى ورجاله وصحافته خاصة ، وراح هؤلاء يريدون على هذا العنف بمثله بعد ان اعتبروا الوردانى شهيدا وطنيا عظيما وأزدادت حدة الجدل بين الصحافة الوطنية والصحافة القبطية وبدأت الصحف القبطية تتحدث عن «مطالب الأقباط» وضرورة عقد مؤتمر قبطى لمناقشة هذه المطالب . وبعد أخذ ورد طويلين وافقت الحكومة على عقد مؤتمر فى أسبوط فى ٤ مارس ١٩١١ . وجاء فى هذا القرار:

(١) ص ١٤٧ المصدر السابق

« وبالرغم من معارضة بطريرك الأقباط الشديدة التي أظهرها رسميا . وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة . فقد أصر فريق من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع في أسبوط حيث قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شيء يؤدي إلى الإخلال بالأمن . وقد رأت الحكومة أن ليس في طبيعة هذا الاجتماع أو في أهميته ما يدعو إلى منعه » .

وعارض الحزب الوطني فكرة عقد مؤتمر للإقباط ، انطلاقا من وجهة نظر ترى أن من شأن الخلاف الطائفي أن يعيد إلى بريطانيا حجتها ضد الحركة الوطنية المصرية ، وأنه إذا كان للقبط ، مطالب تتعلق بالمساواة في الوظائف والخدمات العامة ، فالأحرى بهم أن يتقدموا بمطالبهم إلى الإنجليز باعتبار أنهم الحكام الفعليون لمصر ، وليس للمصريين سيطرة على حكومتهم ولا للمسلمين سيطرة عليها حتى توجه لهم هذه المطالب ، وأن المسلمين مستعدون للموقف بجانب اخوانهم في هذا الأمر أن كان حقا ، وإذا كان الأمر هكذا فينبغي عقد مؤتمر (مصري) يطالب بحق المصريين عامة في الوظائف الحكومية ضد منافسيهم من الموظفين الأجانب وضد سيطرة الاحتلال عليها ...

ورأى العقلاء الخطر الكامن في عقد مثل هذه المؤتمرات التي يمكن أن تكرس الطائفية ، وتباعد بين أبناء الوطن الواحد ، وفي هذا المعنى كتب عبد القادر حمزة باشا في جريدة الاهالي .

ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطي بمؤتمر اسلامي ؟ وبأي عين ينظر جهلاء الفريقين إلى كل من المؤتمرين ؟ واية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجها لوجه ؟ لينظر العقلاء في ذلك قليلا ، وليستبصر الذين يدعون انهم مصريون وان لهم وطننا يغارون عليه و يدفعون عنه السوء . الا فليحاسب كل منا ضميره ولتساءل جميعا ماذا نفعل وإلى أين نسير .

وعندما عقد المؤتمر القبطي تغلبت عليه نزعة التعقل « وحتى دعاة الشقاق لوحظت في كلماتهم نغمة الهدوء والرغبة في التآلف ولم يستعملوا ذات اللهجة التي كانوا يكتبون بها في الصحف مراعاة لما عسى أن تواجهه من معارضة داخل المؤتمر من الإقباط ، وكان صخب الجرائد القبطية أمرا بعيدا تماما عن الجو الذي ساد المؤتمر نفسه عند انعقاده » . وقد سجل عبد القادر حمزة . وهو الوحيد من كتاب الصحف الاسلامية الذي حضر المؤتمر . اهم ملاحظة له وهي ان خطباء المؤتمر كلهم وقفوا يعلنون بلسان واحد وبعبارة تكاد تكون واحدة : « ان المسلمين لم يغبنوهم في الماضي ، وانهم لم يريدوا ولا يريدوا غير ان يكونوا معهم قلبا واحدا ويدا واحدة . »

ومؤتمر للمسلمين في مصر الجديدة

وكان من اثار عقد مؤتمر الإقباط ان تنادى اعيان المسلمين في القاهرة لعقد مؤتمر

المسلمين . وعرضوا فكرتهم على رياض باشا رئيس الوزراء الاسبق على ان يكون هورثيا للمؤتمر . فقبل . وبالفعل انعقد المؤتمر في ٢٩ ابريل ١٩١١ . واطلق عليه اسم (المؤتمر الاسلامى المصرى) دفعا للصيغة الدينية : وتوكيدا لوحدة المنصرين ، ونجاءلا للاساس الطائفى الذى قام مؤتمر اسبوط عليه ، وكان وجود العناصر المستبيرة فى هذا المؤتمر من رجال حزب الامة او الحزب الوطنى ، عنصرا فعالا فى تسير المؤتمر باتجاه الوحدة الوطنية المصرية .

وبالنسبة لطالب الأقباط التى اتبقت عنها مؤتمر اسبوط . قرر المؤتمر الاسلامى استحالة قسمة الحياة السياسية فى مصر ، ورفض اعتبار يوم الاحد عطلة رسمية ، وبالنسبة للوظائف اوضح انه يجب التعيين بالكفاءة من جميع وجوها علمية وادارية واخلاقية دون شرط اخر ، وذكر عن التعليم ان الأقباط يتمتعون بما يفوق نسبهم العددية . ورفض تخصيص حصيلة اية ضريبة على المرافق العامة ، كما رفض اعطاء كل طائفة ما تجبى منها مجالس المديرىات من ضريبة الخمسة فى المائة لتنفقه كما تشاء ، وبالنسبة للتمثيل الطائفى رفض المؤتمر تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية دائرة انتخاب خاصة . وقرر ان يبقى الانتخاب شائعا بين جميع المصريين على ان تسعى الحكومة الى جعل الكفاءة العلمية ذات نصيب اوفر مما هو قائم فى المجالس النيابية .

نخلص من ذلك الى ان فكرة القومية المصرية هى فكرة حديثة العهد ، ولم تظهر الا فى بدايات القرن العشرين ، ولم يكن لها أدنى وجود منذ دخل الاسلام مصر على يد عمرو بن العاص فى عام ٦٤١ ميلادية ، وطوال العهود الاسلامية التى توالى على مصر على مدى ١٣ قرنا لم يسجل التاريخ اى مظهر من مظاهر رغبة الأقباط فى احياء تراث مصر القديم ، أو المتعلق باهداب الحضارة الفرعونية التى اندثرت بعد ضياع مفاتيح اللغة المصرية القديمة ، وانقطع الجبل السرى بين المصريين وحضارتهم السالفة ، فتلاشى تأثيرها فى الوجدان المسلم مثلما تلاشى فى الوجدان القبطى ، وقصارى القول ان فكرة القومية المصرية لم تنبغ الا مع نهوض الاقليات المسيحية التى كانت خاضعة للخلافة فى البلقان ومع انتشار التيار العلمانى .. وهو غير الاحاد .. الذى وجد له ركائز فى مصر بين المسلمين والأقباط معا ، فتمسك به الأقباط لابعاد الصبغة الدينية عن وجه الحكم ، فلما قامت ثورة ١٩١٩ وانتقلت بالحركة الوطنية من المفهوم العام للجامعة الاسلامية الى المفهوم الوطنى البحث ، ارتبط بها الأقباط ارتباطا وثيقا .

الفصل الثالث

عقدة اضطهاد الأقليات

الفصل الثالث

عقدة اضطهاد الأقباط

قبل ثلاثين عاما من ميلاد السيد المسيح ، فقدت مصر استقلالها واصبحت ولاية رومانية ، وفي منتصف القرن اليلادى الأول تسلمت الديانة المسيحية الى مصر على يد القديس مرقس الذى كان من أشد المؤمنين برسالة المسيح ، وأحد الانجيليين الأربعة فكتب الانجيل باللغة اليونانية . وبدأ عملية التثشير فى بعض البلدان حتى استقر به المقام فى الاسكندرية حيث كانت التربة مواتية لاستقبال الدين الجديد بعد أن تعرضت العقائد المصرية للضعف والفساد ، واستجاب المصريون للمسيحية التى تدعوهم الى عبادة الاله الواحد ، ولم يجدوا صعوبة فى فهمها لوجود تشابه وبين معتقداتهم الأصلية على النحو الذى يشرحه زكى شنودة بالتفصيل عند استعراضه لعقائد المصريين القدماء . (١)

ولكن الوثنيين من أهالى الاسكندرية حقدوا على مرقس لنجاحه فى دعوته ، فتربصوا به ثم هجموا عليه اثناء احتفاله مع اتباعه بعيد الفصح ونكلوا به تنكيلا شديدا حتى أسلم الروح ، وما أن بدأت المسيحية تنتشر فى البلاد المصرية ، وتغلب شيئا فشيئا على الوثنية حتى فزع قياصرة روما وولاتهم فى مصر ، واعتبرت الملكة الرومانية الدين المسيحى عدوا لها وخطريهدد كيائها ويعمل على تقويض أركانها ، فقاومته أشد المقاومة ، وأوقعت بالمسيحيين أقى صفوف التعذيب والقتل وتوالت عهود الاضطهاد حتى بلغت ذروتها على عهد الامبراطور دقلديانوس الذى صمم على استئصال المسيحية وقتل المسيحيين «حتى تصل دماؤهم الى ركبة فرسه» مما دفع الأقباط الى أن يخلدوا تاريخ شهدائهم فبدأوا تقويمهم بسنة ٢٨٤ ميلادية وهى السنة التى ارتقى فيها دقلديانوس عرش روما .

(١) موسوعة تاريخ الأقباط (جزء أول) ص ٣٥ .

ولم يكن أضطهاد الرومان للمسيحية مقصورا على أقباط مصر وإنما كان أضطهادا عاما ضد هذه الديانة التي ظهرت كاحتجاج روجاني ضد الطغيان الروماني - على حد تعبير الأستاذ عباس محمود العقاد (١) - وإبطالا لعقيدة الرومان في عبادة الامبراطور، على اعتبار أنه يتمتع بطبيعتين أحدهما بشرية والاخرى الهية، ومن ثم كان المصريون من أشد الأمم انكارا لفكرة الطبيعتين، ووقفت كنيسة الاسكندرية في هذا المجال موقفا صلبا مما جعلها ندا مصاولا للدولة الرومانية، ورمزا للعقيدة الدينية والحماسة الوطنية في ان واحد.

وحتى بعد ان دانت الدولة الرومانية بالمسيحية أيام قسطنطين في أوائل القرن الرابع الميلادي، لم يتوقف الصراع بين الدولة الرومانية والكنيسة القبطية، وإنما اكتسب بعدا جديدا تمثل في الخلاف المذهبي حول طبيعة المسيح، فقد اخذت روما بالمذهب الملكاني الذي يرى للمسيح طبيعتين (امتدادا لمعتقداتهم القديمة) بينما التزمت الكنيسة بمذهب الطبيعة الواحدة، واتخذ اضطهاد الأقباط في هذه الرحلة مظهر أشد وأعتى خاصة بعد أن اكتشف الرومان ان هذا العناد المذهبي يخفى تحت سطحة بوادر ثورة قومية، وبذور مقاومة للمظالم التي يرتكبها الرومان في استنزافهم لثروات المصريين وارعاقهم بالضرائب الباغطة، وما أن فرغ هرقل من حرب الفرس حتى اعتزم التفرغ للمعاندين المنشقين في مصر، وأسرف في طغيانه حتى اضطر العديد من الأقباط للهرب الى الصحراء وعلى رأسهم البطريرك بنيامين.

كيف استقبل الأقباط الاسلام

وفي هذا الوقت الذي ساد فيه الضجر واليأس، وانهارت فيه الأخلاق، وشاع في الشرق كله أن هزيمة الدولة الرومانية حق وعدل - كما يقول العقاد - تسامع الناس بأبناء الدين الجديد الذي استق من قلب جزيرة العرب، وتناقلوا أخبار الفتوحات في العراق والشام وفلسطين، وما انتهت اليه من عهود ارمها الفاتحون مع أهل البلاد تؤمنهم من حيث خافوا، وتبيح لهم ما لم يكن مباحا في أيام الدول الزائلة، فكان طبيعيا ان يرحب المصريون بجيش الخلاص الاسلامي الذي سيرفع عنهم وطأة الطغيان الروماني، والدراسات الأكاديمية التي كتبها أقباط، تعترف بهذه الحقيقة التاريخية ولا تنكرها، ولكننا لا نلمس هذه الروح عند رجال الكنيسة الذين تعرضوا للكتابات التاريخية.

وسنعرض للنوع الاول من خلال الرسالة الجامعية التي أعدها (سميرة بحر) وحصلت بمقتضاها على درجة الدكتوراة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فتقول، (٢) :

(١) عمرو بن العاصي - عباس محمود العقاد

(٢) "الأقباط في الحياة السياسية المصرية" - ص ١١

«ولاشك أن حالة الصراع الحاد المستمر الدموي بين القبط وروما قد مهدت لدخول العرب الى مصر، وجعلت القبط يرحبون بالعرب الذين وعدوهم بالحرية والأمان، وبخاصة أن الاضطهاد قد وصل مداه على يد الاسقف الجديد الذي قدم الاسكندرية في خريف ٦٣١ وهو (قيرس) الذي عرفه كتاب العرب باسم (المقرس)، وهو الذي أغرق القبط في بحر من العذاب وكان أكبر مظهر لهذا الاضطهاد العنيف هروب بنيامين أسقف الاسكندرية الى مدينة قوس للاختباء بالرهبان، كما جرت بذلك عادة أساقفة كنييسة الاسكندرية بصفة عامة، ولم تنس الكنييسة المصرية هذه الحقبة من تاريخها وهي تذكر ابناءها أثناء اجتماعات الصلاة الدورية بما لاقاه اباؤهم على يد الملكاتين (اتباع المذهب البيزنطي) ولا يكاد يمضي شهر الا وفيه ذكرى احد شهداء هذه الفترة.. وظل الحال كذلك حتى تمكن المسلمون من فتح سوريا ومصر، ولاشك أن أقباط مصر قد قدموا العون للمسلمين أثناء فتحهم لمصر، وإن كان هذا لا ينفي حدوث بعض المقاومة فن الواضح أنه لم يكن للأقباط مصلحة في الدفاع عن سيد الدولة البيزنطية) أذاقهم مر العذاب في محاولته القضاء على استقلالهم، وقد شعور الأقباط تجاه المسلمين حافزا جديدا للإدارة البيزنطية في مصر لمزيد من اضطهاد الأقباط».

الوهم الناجم عن عقدة الاضطهاد

ومن شأن هذه الرؤية التاريخية المنطقية من جانب واحدة من الثقافات الأقباط أن تعمل على زالة ذلك الوهم الكامن في الضمير القبطي عن القهر الاسلامي للمسيحيين، وهو «وهم» ناجم من عقدة الاضطهاد التي لا تفرق بين عهد «خاض فيه الامبراطور في دماء المسيحيين حتى ركبة فرسه» وعهد لم يسجل عنه التاريخ حادثا واحدا لشهيد مسيحي لقي حتفه بسبب عقيدته الدينية..! وماذا نتوقع غير تكرير عقدة الاضطهاد في نفوس الأقباط اذا انبرى أحد القس فوصف عهود الحكم الاسلامي بانها «تلك العهود المظلمة التي سلبت كل معنى للحرية للمسيحيين في مصر، والتي استبد بهم الحكام واذاقوهم الوانا من العذاب وميزوا بينهم وبين المسلمين وفرضوا عليهم ترك لغتهم الاصلية (اللغة القبطية) وعدم المجاهرة بها» كما يقول القس داود عزيز في كتابه (أقباط بين الماضي والحاضر).

فتحت عنوان (كيفية دخول العرب مصر واحوال القبط في عهد عمرو بن العاصي) كتب داود عزيز هذا الفصل (١) :

«بعد أن ظل المقرس حاكما مصر من قبل الرومان يعذب الرهبان ويطارد الأقباط

(١) أقباط مصر بين الماضي والحاضر للقس داود عزيز - ص ٢٣

التمسكين برأيهم ، المحافظين على معتقداتهم ، و يعذب منهم من يعذب ، و يقتل منهم من يقتل ، وظل على هذا الحال فترة طويلة لا تقل عن عشرة أعوام ، أخيرا سمحت له نفسه في الاستقلال بمصر ، وتأخر عن اداء الجزية للامبراطور الروماني هرقل ، واطمان على نفسه عندما وجد أن هرقل خاف أن يقتص منه بالقتل ، فذهب يمهّد السبيل للاستقلال ، فعندما سمع بنهضة العرب أهدى الى نبي المسلمين ، خلاف مارية وشيرين أختها ، هدايا كثيرة من ضمنها الجوايس الذين دلوا العرب على مداخل مصر عندما ارادوا فتحها ، لاسيما يعقوب رسولة الخاص ، والغلام مابور ابن عم مارية وغيرها ...

« فانتهر العرب هذه الفرصة السانحة بارشاد المتصلين بالمقوقس الذين كانوا في مصر وتربوا فيها وعرفوا طرقها واسرارها واماكن الدفاع فيها .. »

وفي معرض حديثه عن الجزية التي بموجبها تم الصلح بين عمرو بن العاص والمقوقس ، يقول القس داود عزيز :

« وتدفّع الجزية اجباريا ، ومن لم يقدر ان يدفعها فامامه أمران : اما ان يدخل الاسلام أو يقتل ، وكان هذا بتوجيه وأمر من الخليفة عمر بن الخطاب ، لذلك فان تعداد المسيحيين تناقص من ٣٥ مليون نسمة الى بضعة مئات من الآلاف بسبب هذا الاضطهاد العنيف ، فمنهم من دخل الاسلام ، ومنهم من استشهد ، والذين استشهدوا كثيرون جدا .. »

وبالطبع لم يذكر القس الفاضل المصادر التي استقى منها هذه المعلومات .. ولن يذكر اسم شهيد واحد من الشهداء الذين عجزوا عن دفع دينارين ففضلوا الاستشهاد على الدخول في الاسم .. ! اذ ليس من العقول ان تتجاهل كتب التاريخ الكنسي استشهاد « عدة ملايين من الأقباط على أيدي المسلمين » ، وهي التي اعترت سير شهدائها في العصر الروماني امثال دميانة وكاترينة وتيودورة ويوتامينا وصوفيا وجاورجيوس وتادرس ويوليوس ومرقور يوس ، وتحرص الكنيسة على ذكر بطولاتهم في اجتماعات الصلاة الدورية ، ولا يمضي شهر دون الاحتفال بذكرى واحد منهم .

وليس من مهمة هذا البحث ان يتفرغ لتفنيد الروايات غير الدقيقة التي ترد في بعض الكتب والطبوعات عند تأويلها لسألة تحول المسيحيين الى الاسلام (حتى تناقص عددهم من ٣٥ مليونا الى بضعة مئات من الآلاف) ومحاولة اصفاء شبهة القهر والاجبار على هذا التحول ، فرارا من دفع جزية سنوية لا تتعدى دينارين على الرجل البالغ ... (وليس على الطفل أو المرأة أو الشيخ الفاني) وليس أدل على انتفاء شبهة الاكراه مما تردد على السنة بعض المؤرخين من احجام الفاتحين على اكراه ابناء البلاد على الدخول في الاسلام ، والتمسوا تأويل ذلك بأن « الولاة كانوا يشفقون من تناقص الجزية وافقار الخزينة » ، وهو تأويل خاطئ ولكنه صحيح في الابانة

عن الواقع في مسألة الدعوة الدينية ، وهو أن الفاتحين أحجموا عن الاكراه ولم يقسروا احد على الخروج من دينه (١)

كذلك ليس من مهمة هذا البحث ان يتعقب القصص التي تحفل بها بعض الكتب القبطية عن اضطهاد الأقباط في المجتمعات الاسلامية ، وهي روايات تهدف الى زيادة عزلة الأقباط وتخويفهم من أى محاولة لصيغ الدولة بالصيغة الاسلامية ، واثارة شكوكهم تجاه اسس الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية عن طريق تذكيرهم بصور مختلفة عن المظالم التي عاناها اجدادهم تحت الحكم الاسلامي ، وحسبنا أن نستخلص صورة وصفية عن وضع الأقباط في المجتمع الاسلامي من خلال العبارات التي ترد عرضا في كتابات بعض المؤرخين الأقباط ولن نختار من هذه العهود تلك الفترات التي بلغ فيها شأن الأقباط شأرا عظيما ، كالعهد الفاطمي حيث شغل أحدهم ... عيسى بن نسطورس - منصب الوزير الأول للخليفة العزيز بالله بن المعز ، ولكننا سوف نختار العهد التركي الذي يرى الكتاب الأقباط أنه اشد فترات التاريخ الاسلامي ظلمة واكثرها ايغالا في التعصب .

ومن البديهي ان القياس على الاسوا ينقلنا تلقائيا للحكم على الامثل ، فتعالوا نلق نظرة على وضع الأقباط خلال الحكم التركي ، وقبل ان نستعرض التفاصيل يجب ان ننوه الى ان الكاتب - زاهر رياض - وهو يرصد حوادث القهر والاكراه لم يذكر حادثة واحدة من حوادث القهر الديني التي نعهدها عند الدول الطاغية ، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل الكاتب يبدأ موضوعه من نهاية الوجود التركي في مصر ، وهي الفترة التي بلغ فيها الترك أدنى درجات الضعف والهزال . ومن المنطقي أنه فعل ذلك لأنه لم يجد في الفترات السابقة ... وهي فترات العنف والقوة - ما يخدم هدفه في التدليل على تعسف الدولة .

الأقباط في عهد المماليك والأتراك

يقول زاهر رياض في كتابه (المسيحيون والقومية المصرية) (٢) إن الأقباط كانوا من أشد المقربين الى على بك الكبير والى مصر في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وهم الذين كانوا من وراثة يشجعونه وينظمون له حركته الانفصالية عن تركيا ، فقد كان المعلم رزق اليد اليمنى لعلى بك ، واليه يرجع الفضل في التنظيم المالي الذي استند إليه على بك سواء في مصر أو في سوريا ، كما كان المعلم يعقوب والمعلم الياس بقطر أكبر عون لمراد بك في محاولة الخروج على السلطان ، وكذلك المعلم غبريال سیداروس بالنسبة لابراهيم بك ، بل اشترك هؤلاء في تدريب جند مصر ، وأبلوا بلاء حسنا في المواقع التي دارت .

(١) عمرو بن "عاص" تأليف عباس محمود العقاد

(٢) المسيحيون والقومية المصرية - دكتور زاهر رياض - ص ٢٢

و ينقل عن الجبرتي وصفه للمعلم رزق بأنه كان رجلا حازما ومديرا يقظا وانه كان على شئ من العلم ، وعلى الاخص علم الفلك الذي مهر فيه بينما كان على بك من المصدقين بصدق المنجمين ، وقد بدأ رزق حياته العملية سكرتيرا لدارسك النقود ، ووثق به على بك الكبير حتى رفعه الى مدير حسابات الحكومة وقتئذ وذلك على الرغم من قسوة على بك على القبط ، ثم رفعته هذه الشقة ايضا الى رئاسة الدواوين ، واعتمد على بك عليه فجعله مع القيام بوظيفته مستشاره الخاص في تدبير شئون الدولة ، وعاون على بك معاونه صادقة في تحقيق أغراضه التي كان يهدف اليها من الاستقلال بمصر ، فتوافر للمعلم رزق من النفوذ والسلطة ما لم يتوافر لاحد من رجال الدولة ، وقد استخدم المعلم رزق لمعاونته في عمله كثيرين من الأقباط - رغم كراهية على بك لهم .. فكان المعلم رزق بذلك صاحب مدرسة تؤهل الأقباط لأن يحتلوا اكبر مناصب الدولة . (٢)

واذا كان داك حال الأقباط في عهد حاكم ، يضر الكاتب على ان يصفه بين الحين والحين بأنه كان يكره الأقباط ، فاذ كان شأنهم في عهود غيره من الحكام ... ؟ وبماذا يعلل الكاتب اعتماد الأمراء الماليك على الأقباط في تدبير الشئون المالية حتى كانوا بمثابة وزراء المالية لهم ؟ يقول رياض ان انضمام الأقباط الى الماليك هو بمثابة اتحاد « العناصر النائرة » ضد الاستعمار الأجنبي (التركي) .

و يقدم لنا الكاتب شخصية أخرى من تلك الشخصيات القبطية التي بلغت مركزا مرموقا في العهد التركي ، وهو المعلم ابراهيم الجوهري الذي يصفه الجبرتي بأنه « كان رجلا عظيما في خلقه وفي علمه سخيا كريما الى ابعد الحدود ، أما عن خلقه الشخصي فقد كان وقورا في دعة متواضعا في رفق ولين . طيب السريرة عطوفا » ، ولما مات في ٣١ مايو ١٧٩٥ حزن عليه ابراهيم بك حزنا شديدا وخرج ليشهد جنازته اثناء مرورها بالقصر العيني (٣) .

وقبل ان ينقل لنا زاهر رياض رثاء الجبرتي للمعلم الجوهري لا ينسى ان يدمغ الجبرتي بتهمة « التحيز ضد المسيحيين » . واليكم عبارة الجبرتي : « ومات الذمي المعلم ابراهيم الجوهري رئيس كتبة الأقباط في مصر . أدرك في هذه الدولة من العظمة ونفاذ الكلمة وعظم الصيت والشهرة ما لم يسبق لمثله من ابناء جنسه ، وكان من دهاقين العالم ودهاتهم . لا يغرب عن ذهنه شئ من دقائق الأمور ، ويداوى كل انسان بما يليق من المداواة ، ويحايى ، ويهادى ، ويواسى الامراء عند دخول رمضان ، وعمرت في أيامه الكنائس وديور (أديرة) النصارى وأوقف عليها الأوقاف الجليلة والاطيان ورتب لها المرتبات العظيمة والارزاق الدارة والغلال » (٤)

(٢) المصدر السابق - ص ٢٣

(٣) المصدر السابق - ص ٢٤

(٤) المصدر السابق - نقلا عن الجبرتي ج ٢

ويقول المؤلف أن الفضل في بناء الكنيسة المرقية الكبرى في شارع كلوت بك إنما يرجع إلى إبراهيم الجوهري وحسن تصرفه إذ انتهز فرصة مرور إحدى الأميرات . لاداء فريضة الحج فخدمها بنفسه وحصل بواسطتها على فرمان برفع الجزية عن الرهبان وأذن ببناء الكنيسة الكبرى ، ولم يكن أخوه المعلم جرجس يقل عنه في علو الهمة . إذ يصفه الجبرتي بأنه « كان عظيم النعمى . يعطى العطايا ويفرق على الأعيان - عند قدوم رمضان - الشموع والعصية والكر والارز والكساوى والبن ، و يعطى وهب ، وكان يقف بأبوابه الحجاب والخدم » .

وعن علاقته بادة البلاد الترك الذين عادوا إلى مصر عقب جلاء الحملة الفرنسية عنها ، يقول زاهر رياض : أراد الترك أن يجمعوا القلوب حولهم استعدادا لمعركتهم القادمة مع المماليك ، فاصدروا أمرهم أبالا يتعرض أحد لأعيان القبط ، ولما كانوا في حاجة إلى المال قربوا إليهم المعلم جرجس الجوهري فعاد إليه احترامه وشيء كثير من نفوذه . وقدموه وأجلسوه لما يسديده إليهم من الهدايا والרגائب حتى كانوا يسمونه جرجس أفندى . ورأيتهم يجلس بجانب محمد خسرو باشا - الوالى - بجانب شريف أفندى الدفتردار ويشرب بحضرتهم الدخان ويراعون جانبه ويشاورونه في الأمور » .

وعلىنا أن نفهم مغزى هذه المعاملة الكريمة التي لاقاها جرجس أفندى على يد الترك المعائدين مع أن المفروض أن تكون نفوسهم مشحونة بالضغينة على الأقباط بسبب تعاونهم مع الفرنسيين خلال فترة وجودهم بمصر ، وهو التعاون الذى بلغ مداه على يد المعلم يعقوب على النحو الذى فصلناه في فصل سابق .

الأقباط في المناصب الادارية الكبرى

ولسوف يستمر المعلم جرجس الجوهري في اداء دوره حتى بعد أن ينجح محمد على في الامتثار بالسلطة ، فيقف إلى جواره لتدبير شؤنه المالية ، ولم يكن هو القبطى الوحيد الذى ارتقى أعلى المناصب في عهد الوالى الجديد وإنما كان هناك المعلم رزق اغا الذى أصبح مديرا وحاكما للأقليم الواقع وراء فرع دمياط ، والمعلم غالى الذى عهد إليه بمسح عموم اراضى مصر واليه يعزى فضل قيام النظام الادارى الذى بدأه محمد على ، وقد عرف الوالى للمعلم غالى قدرة « اذا لم يكده عينه كبيرا للمباشرين حتى تزلت طبلخانة الباشا إلى بيته واستمرت تضرب النوبة التركية ثلاثة أيام وكذلك الطبل الشامى وباقي الملاعب » ، ثم طلع المعلم إلى القلعة فخلع عليه الباشا خلع الرضا والبسه فروة سمور وعاد إلى داره وامامه الجاوشية والاتباع بالعصى المفضضة ، فاقبل عليه الأعيان من المسلمين والنصارى للسلام عليه والتثنية له « وقد خلفه ابنه باسيلي في وظيفة (رئيس المحاسين) وأنعم عليه محمد على برتبة البكوية ، فكان أول قبطى يمنح هذه الرتبة وبلغت اطيانه عدة قرى في الوجه البحرى .

وعين الوالى بطرس غالى اغا ناظرا لشونات الغلال ثم حاكما لبرديس ، كما عين عبد فرج اغا - حاكما على دير مواس ، ومبخائيل عبده حاكما على الفشن ، ومكرم اغا على شرقى اطفيح ، وتكلا سيداروس فى بهجورة وانطون أبوطاقيّة فى الشرقية ، وعبود كاتبا للتخزينه « وكان الباشا يحبه ويشق به ويقول له : لولا الملامة لقلدتك الدفتردارية وهو المنصب الذى يتولاه ابنه ابراهيم باشا » .

و يواصل زاهر ر ياض حديثه عن وضع الأقباط فى عهد محمد على فينتقل عن رمزى تادرس هذه الفقرة من كتابه (الأقباط فى القرن العشرين) (١) :

وأرادت الحكومة ان تؤكد للأقباط حرية ادارتهم لأحوالهم واملاكهم دون تدخل من الدولة ، وقد كان هذا الحق معترفا به من قبل (اى فى عهد الحكم التركى) الا ان الأقباط لم يكونوا يستوعون به بشكل جدى لكثرة ما تدخلت الحكومة فى مصالحهم ، ولكثرة ما نالهم من الاذى ، فارادت الحكومة ان تؤكد لهم كتابة ، وفى ذلك اطلاق لحريةهم فى ان يبنوا ما يشاءون من الكنائس الجديدة ويرموا القديمة منها بكل حرية دون ما حرج أو تدخل أو اذن أو شبه ذلك ، فكان ان صدر قرار ان يديروا بأنفسهم وبالاشتراك مع رجال الاكليروس اموال أديرتهم وكنائسهم ومدارسهم .

وعندما امتد النفوذ المصرى الى السودان كان لاقباط وجود فعال عن طريق الموظفين والتجار (حتى عادت المسيحية الى الظهور فى السودان بعد أن غابت عنه خمسة قرون) ، وجنى الأقباط من عملية التجارة أرباحا طائلة وجاها عريضا لدرجة أنهم استخدموا الاعوان المدججين بالسلاح وأنشأوا النقاط العسكرية لحماية طرق التجارة .

مدخل الأقباط الى الحياة العامة

وترى الدكتور سميرة بحر أن عهد محمد على كان بمثابة الميلاد الحقيقى للأقباط فى العصر الحديث (٢) ومدخلهم الى الحياة العامة وتفسر ذلك بأن محمد على لما اعطى اهتمامه للعنصر المصرى فى ادارة الدولة كنتيجة لنزعته الاستقلالية عن الخلافة العثمانية ، انعكس ذلك على الأقباط بصفتهم جزءا من العنصر المصرى الذى أبرزه محمد على واستخدمه لتحقيق طموحه الكبير وللوصول الى أماله الواسعة ، وكان موقفه من الأقباط محكما بنظرته الى المصريين عموما .

والى جانب السلطات الادارية الواسعة التى اتاحها محمد على للأقباط على النحو الذى أوضحناه ، يلاحظ حيابة الأقباط للملكيات الزراعية الكبيرة ، فكان بطرس اغا يمتلك الفى

(١) الأقباط فى القرن العشرين (رمزى تادرس) ج اول ص ٢٧

(٢) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية (سميرة بحر) ص ٢٤

فدان (ورعاً خمسة الاف) قرب جرجا و يربى الخيول والمواشى والاغنام على اعلى مستوى ،
وتبين من حصر الملكيات ان العائلات القبطية في الوجه القبلى تحظى بالمرتبة الرابعة بعد الدولة
وعائلة محمد على والباب العالي ، وليس من شك في ان حجم الثروة القبطية سيكون له تأثيره في
تحديد دور الأقباط السياسى والاجتماعى ، وقد استمر تقدم الأقباط في الحياة العامة الحديثة مع
اخوانهم المسلمين خاصة وان والى سعيد أدخلهم في صلب الدولة ، لأنه كان يريد اخراج
الأتراك من الوظائف المدنية والحربية ، فبدأ يعتمد على المصريين ، و يفتح لهم المجال واسعا في
وظائف الدولة والجيش ، ورفع الحظر المفروض على منع المسيحيين من التجنيد كما الفى
« الجزية » التى كانت مفروضة عليهم .

والتزم الخديوى اسماعيل سياسة التسامح الدينى (١) فعين الأقباط في مناصب نظارة
الاقلام في قضايا المديريات (نشب رؤساء النيابة) وعيى مناصب برفى شغلها الى مناصب
القضاء ، وعين واصف باشا عرمى رئيسا للديوان الخديوى ، ولما شكل مجلس النواب لأول مرة
سنة ١٨٧٩ قضى بوجوب انتخاب عضوقبطى عن كل مديرية ، كما تقرر فتح المدارس
الحكومية أمام أبناء المسلمين والنصارى بدون تفرقة ، ولم يعد الدين شرطا للتعين في القضاء ،
وتم الغاء المجالس القضائية التى كانت تقتصر على قضاة المسلمين ، وحلت محلها المحاكم الاهلية
التي خضع لها كل المصريين على اختلاف ديانتهم. وشجع هذا الاتجاه العلمانى على التقارب بين
المسلمين والأقباط ، فأسهم بعض الأقباط في بناء المساجد ووقف الاوقاف عليها ، كما شارك
بعض المسلمين في بناء الكنائس .

موقف الاسلام من حق العمل

فان كان تاريخ العلاقات بين المسلمين والأقباط قد سار على هذا النحو الذى لم تلوثة
وصمة التعصب ، حتى في اشد المهود شهرة بالتعصب ، واذا كان الخط البيانى للعلاقات بين
الجانبيين قد سلم من نكبه اضطهاد الأقلية وسار في اتجاه الوئام والتعاون ، فما هى الظروف التى
دفعت بهذا الحظ نحو الانحراف والتوتر... وما هى العوامل التى تجعل من حديث الاضطهاد
صخبيا وضجيجا يعلو على صوت العقل والحكمة والواقع ؟ وكيف يجوز تجاهل موقف الاسلام من
حق العمل لغير المسلمين واسناد أكبر الوظائف إليهم (٢) ، حتى بلغ التسامح أن خرج فقهاء
كبار مثل الماوردى في «الأحكام السلطانية» بجواز تقليد الذمى (وزارة التنفيذ) . ووزير
التنفيذ هو الذى يبلغ أوامر الامام ويقوم بتنفيذها ويمضى ما يصدر عنه من أحكام وقد تولى تلك
الوزارة بعض النصارى أكثر من مرة منهم نصر بن هارون سنة ٣٦٩هـ ، وعيسى بن نسطوروس

(١) المصدر السابق - ص ٣٦

(٢) كتاب (غير المسلمين في المجتمع الاسلامى) (د. يوسف القرضاوى ص ٢٤)

سنة ٣٨٠هـ، وقبل ذلك كان لمعاوية بن أبي سفيان كاتب نصراني اسمه سرجون . وقد بلغ تسامح المسلمين في هذا الأمر أحيانا الى حد المبالغة والجور على حقوق المسلمين ، مما جعل المسلمين في بعض العصور، يشكون من تسلط اليهود والنصارى عليهم بغير حق .

[وقد قال المؤرخ الغربي آدم ميتز في كتابه (الحضارة الغربية في القرن الرابع الهجري) :

« من الأمور التي نعجب لها كثرة عدد العمال (الولاة وكبار الموظفين) والمتصرفين غير المسلمين في الدولة الاسلامية ، فكان النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الاسلام والشكوى من تحكيم أهل الذمة في أبطار المسلمين شكوى قديمة ...

يقول أحد الشعراء المصريين (١) في يهود عصره وسيطرتهم على حكمه :

يهود هذا الزمان قد بلغوا	غاية آمالهم وقد ملكوا
المجد فيهم والمال عندهم	ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر، أنى نصحت لكم	يهودوا، قد هود الفلك !

وقال آخر بيتين تمثل بهما الفتنية الخنفي الشهيد (ابن عابدين) لما رأى من استئثار غير المسلمين في ومنة على المسلمين ، حتى أنهم يتحكمون في الفقهاء والعلماء وغيرهم ، قال :

أحبابنا، نوب الزمان كثيرة	أمر منها رفعة الفقهاء !
فنى يغبى الدهر من سكراته	وأرى اليهود بذلة الفقهاء ؟!

و يصف الدكتور يوسف القرضاوى تلك الصور بأنها من أثر الجيل والانحراف ، والاضطراب الذى أصاب المجتمع الاسلامى في عصور الانحطاط ، حتى انتهى الأمر الى عزة اليهود وذلة الفقهاء .

وآخر ما سجله التاريخ من ذلك ، ما سارت عليه الدولة العثمانية في عهدها الاخير بحيث أسندت كثيرا من وظائفها الهامة والحساسة الى رعاياها من غير المسلمين ، وجعلت أكثر سفرائها ووكلائها في بلاد الأجانب من النصارى .

وقد استلقت سماحة الاسلام مع غير المسلمين انظار المؤرخين الغربيين ، فيقول آدم ميتز في مؤلفه الذى سبقت الاشارة إليه :

(١) هو الحسن بن خاقان ، كما جاء في (حن المحاضرة) للسيوطى ح ٢ ص ١١٧ انظر الحضارة الاسلامية لآكرم ميتز - ١

« ليس في التشريع الاسلامى ما يفلق دون أهل الذمة أى باب من ابواب العمل ، وكانت قدمهم راسخة في الصنائع التي تدر الأرباح الوفرة ، فكانوا صيارفة وتجارا وأصحاب ضياع وأطباء ، بل ان أهل الذمة نظموا أنفسهم ، بحيث كان معظم الصيارفة الجهابذة في الشام - فعلا - يهودا ، على حين كان اكثر الأطباء والكتبة نصارى ، وكان رئيس النصارى ببغداد هو طبيب الخليفة ، وكان رؤساء اليهود وجهابذتهم عنده :.. »

والعلامة الفرنسى (جوستاف لوبون) بعد ان استعرض في مؤلفه الضخم (حضارة العرب) آيات القرآن الكريم التي تؤكد حرية الاعتقاد ، وتمنع الاكراه والقهر ، يقول :
« رأينا من آى القرآن التي ذكرناها آنفا أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة الى الغاية ، وأنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التي ظهرت قبله كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص ، وسنرى كيف سار خلفاؤه على سنته ، وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء اوروبا المرتابون أو المؤمنون القليلون الذين أمعنوا النظر في تاريخ العرب ، والعبارات الاتية التي اقتطفها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا في هذه المسألة ليس خاصا بنا ، قال روبرتسون في كتابه (تاريخ شارلكن) : « ان السلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو اتباع الأديان الاخرى ، وأنهم مع امتشاقهم الحسام نشرا لدينهم تركوا من لم يرغبوا فيه أحرارا في التمسك بتعاليمهم الدينية .. » (١)

(١) كتاب حضارة العرب لجوستاف لوبون ترجمة عادل زعير (صفحة ١٢٨)

الفصل الرابع

المسألة الطائفية
بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢

الفصل الرابع

المسألة الطائفية بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢

جاء الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ ليضع أقباطها في مأزق جديد مشابه للمأزق السابقة التي تعرضوا لها خلال الحروب الصليبية والحملة الفرنسية ، وسبب المأزق هو تلك القرابة الدينية التي تربط المسيحيين في مصر بالمسيحيين القادمين من أوروبا ، والتي من شأنها أن تضع الأقباط أمام خيار صعب بين الولاء الدنيوي والالتقاء الوطني .

ولكن مسألة الولاء الديني تحتاج الى نظر .

فقد سبق أن أوضحنا أن كنيسة الاسكندرية كانت لها منذ نشأة المسيحية - رؤية مستقلة بشأن بعض المسائل التي تدخل في صلب العقيدة المسيحية ، ونهجت الكنيسة في ذلك المجال نهجا مناوئا للمذهب الرسمي (الملكاني) الذي أخذت به قيادة الدولة البيزنطية وتحول هذا الخلاف المذهبي الى حرب ضروس بين الرومان والمصريين . وتوالى عقد المجمع المسكونية للوصول الى حل وسط . ولكن الكنيسة القبطية بقيت على موقفها المستقل عن بقية الكنائس الرئيسية الاخرى في روما والقسطنطينية فلما ظهر البروتستانت (المحتجون) في القرن السابع عشر احتجاجا على طغيان الكاثوليكية ، أضاف ذلك بعدا جديدا في الصراع بين المذاهب والكنائس المسيحية في العالم

[هذه لمحة خاطفة عن حجم الخلاف بين الطوائف المسيحية ، وبمخلاف كان يستمد جذوره من الخلاف العقائدي ، ولكنه تأثر الى حد كبير بشئون السياسة الدنيوية ، عندما كانت كنيسة روما ثم كنيسة القسطنطينية تسعى الى مد نفوذها على بقية الكنائس انسياقا مع رغبة الامبراطورية في تكريس سيادتها على ولاياتها . وسوف تتضح أهمية هذا الخلاف المذهبي عندما كان الاقباط يجدون أنفسهم أمام تيارات مسيحية وافدة ترفع شعار الصليب ولكنها تحمل

معها. الى جانب الهدف الاستعماري. هدفاً آخر هو إضعاف الكنيسة القبطية وتذويبها في الجسم الكاثوليكي أو البروتستانتي. فاذا كان موقف المسيحيين المصريين من هذه الحملات العسكرية والدينية...؟

والواقع أن المراجع التاريخية الإسلامية لا تعطينا اجابة وافية عن هذه المسألة ويمكن تفسير هذا التجاهل بما يلي:

١- أن الوجود القبطي خلال العصر الايوبي وبداية العصر المملوكي - وهو العصر الذي شهد ملاحم الحرب الصليبية - بلغ درجة واضحة من الضعف والهزال فبعد مضي ستة قرون على دخول الاسلام، كانت الغالبية العظمى من المصريين قد تحولت الى الاسلام. كما شهد هذا العصر انهيار اللغة القبطية نهائياً وتحول الاقباط الى وضع مؤلفاتهم باللغة العربية بمن فيهم البابا دواد بن لقلق والأنتيا بولس الوشي - فكان ذلك بمثابة «المسار الاخير في نعش اللغة القبطية» على حد تعبير القمص داود عزيز (١) ومن شأن هذا الانحسار أن يحول دون قيام الاقباط بدور واضح بلغت أنظار المؤرخين.

٢- يمكن النظر الى دور الاقباط ضمن الموقف العام للشعب المصري كله. وهو ما لم يحظ بالعناية الكافية من جانب المؤرخين بسبب تركيزهم على أدوار السلاطين والأمراء وقادة الاجناد وأعمالهم لحركة الشعوب.

الصليبيون يهتمون الاقباط بالاحاد

ومع ذلك فإن الباحثة القبطية سميرة بجز ترى أن الاقباط اتخذوا من الصليبيين موقفاً حازماً حاسماً عندما وجدوا في الصليبيين صورة جديدة للارتباط بين الدين والسياسة والاستعمار، وكانوا التجسيد المادي للنظرة الغربية السائدة في عهدهم نحو الدين وهي نظرة تخالف تماماً مفهوم الدين لدى اقباط مصر التي تفصل تماماً بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية.

وتقول (٢): لقد أعرض الاقباط عن النظر الى الغزاة على أنهم مسيحيون، حتى أنه بلغ من شدة غيظ الصليبيين لعدم مساعدة الاقباط لهم. أن اصدروا قاتلوا يمنع اقباط مصر من زيادة القبر المقدس. بدعوى أنهم ملحدون. وتقول: وأذا كان الاقباط قد وقفوا في البداية موقفاً سلبياً من هذه الحروب، وذلك بعدم تقديم العون للصليبيين مادامت حكوماتهم الوطنية لم تشترك فيها، فإنهم هبوا للدفاع عن بلادهم حيناً أصبحت هذه الحروب خطراً مباشراً، وتمكنوا من ضد الأجنبي الدخيل مع أخوانهم المسلمين.

(١) اقباط مصر بيت الاضر والحاضر - ص ٥٦

(٢) الاقباط في الحياة السياسية المصرية (ص ١٦)

وتقول : في هذه الحروب التي كان ظاهرها الدين وباطنها الدنيا والرغبة في السيطرة ، لم يتحرك من أجلها الاقباط ، وعموما لم نسمع بثورة للقيط في ذلك الوقت ، ولا سمعنا أن الصليبيين تواطأوا معهم ضد الحكومة الاسلامية كما تواطأوا مع ذيول الدولة الفاطمية في مصر ، واجتاز الاقباط ذلك الاختيار الصعب في مواجهة غزاة ينتمون الى ذات ديانتهم و يرفعون الصليب مرددين شعارات حماية الاماكن المقدسة والدفاع عن الاقليات المسيحية في الشرق - اجتازوا ذلك الموقف الدقيق الذي وجدوا أنفسهم فيه معتصمين بوطنيتهم وارتباطهم بالارض المصرية قبل كل شئ بل أن الكنيسة المصرية وجدت في اندحار الصليبيين عقابا سماويا للكنيسة الغربية التي خرجت على التعاليم المسيحية الحقبة كما يرونها .

بل أن المستشرقة الانجليزية بوتشر تعترف في كتابها (قصة الكنيسة في مصر) بأن الاقباط فرحوا بانهزام الصليبيين فرحا لا يوصف « لأنهم وجدوا أن معاملة المسلمين لهم افضل من معاملة أولئك » فلما رأى الملك الكامل ذلك منهم ركن اليهم وقرهم ورفع مقامهم وعمل على ما فيه راحتهم .

نابليون يسترضى المسلمين ..!

وتجدد المأزق عندما قدم نابليون الى مصر .. ولكن المدهش أنه لم يعلن انتسابه الى المسيحية ، وإنما ادعى أنه حامى حى الاسلام ، مع أن الأولى أقرب الى التصديق من الثانية (١) ولكن نابليون الذي كان يدرك قوة ارتباط المصريين بدولتهم العثمانية ، أراد أن يسحب البساط من تحت النفوذ العثماني فأعلن احترامه للاسلام عسى أن يفلح في كسب رضا المسلمين عنه . وامعانا في هذه السياسة أظهر الجفاء للاقباط ، ونحاهم عن وظائفهم التقليدية في الشؤون المالية وجمع الضرائب . وعندما شكل الديوان جعله مقصورا على المسلمين . ولكن بعد ثورة القاهرة عليه تخلى عن هذه السياسة . فلما أعاد تشكيل الديوان أشرك فيه الاقباط ، « بقصد اشعار المسلمين بالذلة عن طريق مساواتهم بالاقباط ، الأمر الذي لم يحدث منذ الفتح الاسلامي ، بعد أن تنكروا لما عاملهم به من قبل » على حد تعبير مؤرخ قبطى هو زاهر ر ياض الذى يقول (٢) أن الاقباط لم يدخروا وسعا في التعاون مع الفرنسيين على أمل أن يخلصوهم من الحكم الاسلامي . وعرف الفرنسيون ما كان عليه الاقباط من مهارة وكفاءة فولوهم المناصب الكبيرة ، وذكر أسماء عدد من الاقباط تولوا مناصب حكام الاقاليم بل انضم الى القوة الفرنسية كثير من الاقباط مثل المعلم مكار يوس حنين ، والمعلم غير يال سیدار وبيس ، والقس حنا راعى . كنيسة منفلوط ، ووصل كل منهم الى رتبة كولونيل ، أما عبد الله منصور فحصل على رتبة قومندان ، وعين نابليون المعلم الياس بقطر سكرتيرا خاصا له ثم عضوا بالمجمع العلمى .

(١) المصدر السابق (ص ١٧)

(٢) المسيحيون والقومية المصرية (ص ٢٧)

وقد سبق أن أوضحنا دور المعلم يعقوب الذى أسس جيشا قبطيا لمعاونة الاحتلال الفرنسى ثم غادر البلاد بصحبة الفرنسيين ليقنع حكومة فرنسا بالبقاء فى مصر .

ولكن سميرة بحر ترى غير ما يراه زاهر رباح فتقول (١) أنه بعد اغتيال الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبي تراجع الفرنسيون عن استرضاء الأقباط وخلعوه من مناصبهم ، فتساوى فى النهاية شعور الأقباط مع شعور المسلمين تجاه الفرنسيين وأن اختلفت دوافع كل فريق

وكان الأقباط قد تحفظوا فى بداية شعورهم فى البداية أملا فى التخلص من نظام المماليك والأتراك ، فلما رأوا أن وجود دولة مسيحية فى مصر لم يفدهم بل أساء الى العلاقات بينهم وبين اخوانهم المسلمين . فضلا عن اقصائهم من وظائفهم - عندئذ « تمنوا » رحيل الفرنسيين الذين كان وجودهم فى مصر يسيئ اليهم والى العلاقات بينهم وبين المسلمين بمحاولة خلق جو من عدم الثقة والتشكك فى ولائهم واخلاصهم لاءخوانهم المسلمين . ولكنها لا تقدم لنا وقائع محددة لتحويل التمنيات الى عمل جدى .

ومعنى ذلك أن موقف الأقباط الحملة الفرنسية مر بثلاثة اطوار :

١- الطور الأول : اتخذوا فيه موقف الانتظار والترقب عندما وجدوا الفرنسيين يتطلعون

الى استرضاء المسلمين وبتجاهلون الأقباط رغم القرابة الدينية .

٢- الطور الثانى : وهو تكالب الأقباط على ترضية الفرنسيين والتعاون معهم عسكريا وماليا

وإداريا .

٣- الطور الثالث : وهو عودة الجفاء بين الجانبين بعد أن قرر الفرنسيون الجلاء عن مصر ، ولم

يعد الفرنسيون بحاجة الى أصدقاء .

وانتهت هذه المرحلة كلها بعودة الأقباط الى حظيرة الوحدة الوطنية التى اهتزت خلال

الوجود الفرنسى .

الشئ الملفت للنظر أن الانجليز عند احتلالهم مصر ، استخدموا نفس الأسلوب الذى جربه

الفرنسيون وهواثارة الفارقة بين المسلمين والمسيحيين عن طريق « الوظائف » فقد عمدت

سلطات الاحتلال - فى البداية - الى اقصاء كبار الموظفين من المسلمين والأقباط واحلال

مسيحيين سوريين محلهم وفى المرحلة الثانية ركز الانجليز على استبعاد الكثير من القبط من وظائفهم

بالتدريج تحت شعار (حق الاغلبية) فى هذه وظائف حتى تثار مشكلة اضطهاد القبط وتبادل

ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية وينمو الاحساس الذاتى لدى كل من القبط والمسلمين ، ثم

يسمى الانجليز لجذب بعض عناصر القبط اليهم فلما ثور المشكلة من الجانب الاخر يتدخل الانجليز لعلاجها لصالح القبط والتظاهر بحمايتهم من المسلمين (١) .

وليس من شك في أن هذه السياسة البريطانية نجحت في الوفاء بالغرض المنشود وهو خلق حالة من التوتر بين المسلمين والقبط وقد انعكست هذه الحالة على صفحات الصحف حيث لجأ كل فريق الى اتهام الاخر بالتعصب ، وطفحت الصحف بالمقالات المتطرفة والتعبيرات الحادة التي صببت الزيت على النار ، وتصاعدت حدة النعرة الطائفية حتى تنادى الاقباط الى عقد مؤتمر أسبوط لبحث مطالبهم ، ورد عليهم المسلمون بعقد مؤتمر مصر الجديدة وأثمر هذا الالتحاق اولى ثماره في عام ١٩١٣ عندما صدر القانون النظامي للجمعية التشريعية - أول مؤسسة نيابية - وقد تقر فيه مبدأ « التمثيل الطائفي » لتكريس الفترقة بين الاقباط والمسلمين . واذ نص على أن تقوم الحكومة بتعيين أربعة أعضاء من القبط . وثلاثة من عرب البدو . ونجحت سياسة الانتماء في الظهور بمظهر الحريص على صفوف الاقليات وتم اعداد قانون الهيئة التشريعية خفية عن الرأي العام الذي كان يطالب بانشاء هيئة برلمانية ذات تكوين تمثيلي شامل واختصاص تشريعي مطلق . « ولكن الشعب لم يطلع على القانون الا بعد أن وقع عليه الخديوى عباس الشاسي (٢) وبعد أن عقد هذا المجلس دورته الاولى تأجل انعقاده الى أجل غير مسمى ثم قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ لتضع مصر كلها تحت الرقابة في ظل الحماية البريطانية حتى انتهت الحرب واشتعلت ثورة ١٩١٩ لتنتقل بالحركة الوطنية الى مسار جديد

الحركة الوطنية تنتقل الى المفهوم العلماني

ولا شك أن أبرز معالم ثورة ١٩ بزوغ تلك الجامعة الوطنية التي وحدت المسلمين والاقباط تحت زعامة سعد زغلول . وجنبت الكفاح الوطني كثيرا من الانكسارات التي تعرضت لها شعوب أخرى - كالهند - وهي تكافح من أجل الاستقلال .

وتقول سميرة بجر (٣) أن انتقال الحركة الوطنية المصرية من المفهوم العام للجامعة الاسلامية الى المعنى المحدد للوطنية المصرية ، قد جاء معبرا عن نضوج تيار علماني ليبرالي جديد ، وأصبحت الدعوة الى الاستقلال السياسي لمصر ، تعنى سقوط السيطرة العثمانية والبريطانية في وقت واحد . وهنا نجد الاقباط يندفعون في الحركة الوطنية بشكلها الجديد والتي تجسدت بقوة وفعالة بزعامة سعد زغلول وحزب الوفد بعد ذلك .

(١) الاقباط في الحياة السياسية (ص ٤٥)

(٢) المصدر السابق (ص ٧٧)

(٣) المصدر السابق (ص ٨٠)

وقد عبر سعد زغلول عن علمانية الثورة في حديث صحفي إلى جريدة (الأكوبرني) قال فيه : « أن الحركة الحالية في مصر ليست حركة دينية ، لأن المسلمين والاقباط متظاهرون معا » وجاء تشكيل « الوفد » خليطا من المسلمين والاقباط ليؤكد على الطبيعة العلمانية للوفد كتنظيم ومؤسسة سياسية ، وأن المصرية الجامعة كانت نسيجه الفعلي ، والدليل على ذلك ما حدث في العلاقات التنظيمية للاعضاء حين استنهم جورج خياط من سعد زغلول عند انضمامه للوفد عما يكون في شأن الاقباط بعد الاستقلال . فقال له سعد : « يكون شأنهم شأننا ، لا فرق بين أحد منا الا في الكفاءة الشخصية » فسر بذلك جورج خياط وطلب أن نسجله في محاضرنا ، وأن نعلنه ، فحصل ذلك (مذكرات سعد زغلول) وأصبح التمتع بالحقوق والواجبات متساويا للاعضاء جميعا .

كما ظهرت الصفة العلمانية للوفد في تكوين أي لجنة أو اجتماع أو مؤتمر أو مظاهرة وفي كل صحيفة ، حتى الهيئات والتكوينات التي كانت تؤلفها الحكومات المعادية للوفد كانت تصدر عن نفس منطلق المصرية الجامعة الذي فرضه الوفد على الجميع ، ومن ثم فإن اجراءات النفي والاعتقال والفصل والمحكمة التي كانت تتخذها سلطات الاحتلال لم تكن تفرق بين فرد وآخر الا بمعيار التطرف أو الاعتدال في نشاطه الوطني .

وحتى عندما حدث الانقسام الاول داخل قيادة الوفد ، انقسم الاقباط مع العسكريين مما يعنى أن تغييرا جذريا في مفهوم الوحدة الوطنية قد حدث بحيث صارت الوحدة تعنى اتحاد القوى السياسية العاملة في الحركة الوطنية من أجل الاستقلال ، بمعنى أن النضج الوطني قد تجاوز مرحلة الدعوة الى تأكيد وحدة عنصرى « الأمة » بعد أن فشلت مؤامرة الاحتلال في اذكاء الشرقة بينهما ، واشتدت الدعوة الى الوحدة الوطنية بمفهومها السياسى بعد أن بدأ الشقاق داخل الوفد ، وانسحبت بعض القوى السياسية ، وشكلت أحزاب المعارضة ، وتوزع عليها الاقباط على نفس المنهج الذى أرساه الوفد .

وعندما قبل يوسف وهبة باشا - وهو قبطى - تشكيل وزارة مناوئة لسعد زغلول ، عقد زعماء الأقباط مؤتمرا ضخما في الكنيسة المرقسية الكبرى حضره مايربوعلى ألفين من الاقباط وتبارى خطبائهم فى التنصل من وهبة باشا ، ووقع الحاضرون بيانا للبراءة منه وجاء فيه : أن الانجليز يسمون لتشويه الوحدة الوطنية ، وأن قبول قبطى للوزارة يمكن أن يفسر بأنه رضا للقبط عن سياسة هذه الوزارة ، وأكدوا أن وهبة باشا لم يكن يمثل فى أى وقت من الاوقات ما يمكن أن يسمى (أمانى الاقباط) ورغم أنه لا فرق بين قبطى ومسلم فإن الاقباط يرون أنفسهم مضطرين الى أن يتقدموا بصفتهم أقباطا لظهور شعورهم حيال هذا الحادث ولما دبر الجهاز السرى التابع للوفد خطة لاغتيال وهبة باشا تطوع شاب قبطى اسمه عريان يوسف سعد لتنفيذ المهمة فألقى عليه قنبلة لم تصبه وكان اختيار شاب قبطى بهدف ابطال شبهة التعصب لو كان مسلما ، مثلما حدث عند اغتيال بطرس غالى .

وترك هذا التطور الجديد في العلاقات بين المسلمين والاقباط أثره على الكتاب الذين كان لهم دور سابق في إثارة الحماس الطائفي فالشيخ عبد العزيز جاديش الذي كتب مقاله الشهير (الاسلام غريب بين اهلها) في عام ١٩٠٨ اذابه سنة ١٩١٩ يرسل من برلين الى وكيل بطريركية الاقباط بالقاهرة برقية يقول فيها : « أن المصريين في أوروبا الوسطى يفتخرون من أعماق نفوسهم بمسلك طائفتهم في دفاعها الوطني المبارك عن حقوق الوطن المقدسة » (١)

وعقب الافراج عن سعد زغلول في ٣١ مارس ١٩٢٣ خرجت الامة بكل طوائفها وفئاتها تحتفل بعودته . ووقف مكرم عبيد يخاطب في شباب شبرا ناعيا على الانجليز دسائسهم للخرق بين المسلمين والاقباط فقال : « قولوا لهم عبثا تحاولون قصم وحدتنا ، فقد جمعنا دماء أبنائنا التي جرت في شوارعنا . عبثا يذكروننا بانقسام مضى ... فقد غسلناه بدموعنا ، عبثا يقولون : هم أقباط أو مسلمون في وفدهم أو برلمانهم فقد كنا - ولا تزال - مصريين في سجوننا ، عبثا يفرقون بين أماننا فقد اتحدت الامنا .. واكتشفنا سر الحياة : الاخلاص . وما اتحادنا الا اتحاد قلوبنا ومشاعرنا ولم يفصلها فاصل بعد أن جمعها الواحد القهار .. »

وبصدور تصريح ٢٨ فبراير خمد الكفاح الثوري وبدأ الاعداد لاصدار الدستور . وكان من الطبيعي أن تثار مسألة الاقليات وكيفية الاعتراف بوجودها خاصة وأن التحفظات الاربعة التي صدر حول الاعتراف باستقلال مصر كانت تتضمن بندا حول الاقليات . ودارت في لجنة اعداد الدستور مناقشات فقهية رائعة حول مسألة التمثيل الطائفي في المجالس النيابية وأدلى كل من المؤيدين والمعارضين برأيهم فن الاقباط من أيد فكرة التمثيل ومنهم من رفضها . وخارج الحوار الدستوري وقفت الصحف والنقابات الهيئات المختلفة بين مؤيد ومعارض ، وعقد الاقباط الوفديون مؤتمرا في الكنيسة استنكروا فيه « بدعه » التمثيل الطائفي وضررها وحذروا من الدعاة لها . وقدم المحامون القاهريون عريضة ينكرون فيها تمثيل الاقليات وقع عليها عدد كبير من الأقباط وفي النهاية ، عند عرض المسألة للتصديق داخل لجنة الدستور قررت الاغلبية عدم تمثيل الاقليات والأخذ بمبدأ مساواة جميع المصريين أمام القانون .

حجج رفض « التمثيل الطائفي »

وتستند حجج رفض تمثيل الاقليات على الاعتبارات التالية (٢) :

١- نقضه للقاعدة الدستورية التي قررتها اللجنة وهي قاعدة (أن النائب في البرلمان ينوب عن كل الأمة وليس عن جهة معينة وليس عن طائفة خاصة) فالذين ينتخبون للنياحة عن طائفة دينية أو جنسية ينتقى عنهم معنى النياحة العامة .

(١) جريدة الافكار (٣ فبراير ١٩٢٠)

(٢) كتاب الاقباط في الحياة السياسية المصرية (ص ١٤٤)

٢- منافاته لحرية الانتخاب ، فانما النائب من نال ثقة ناخبيه سواء كان من الاقلية أو الأكثرية وليس يجوز قصر الناخب على انتخاب نائب من طائفة معينة من غير اعتداء على هذا الحق .

٣- أن هذا التمثيل يفرق بين طوائف الامة الى الأبد لشعور طوائف الاقليات بأن لها كيانا مستقلا عن كيان الأكثرية متنافيا معها هو الذى دعا الى تمثيلها ، ولشعور الأكثرية باستقلال كيان الاقليات استقلالا يمنع التضامن الواجب لحياة الجماعات .

٤- وهو يوقف سير المجموع فى سبيل الحياة المدنية بتخليد الفوارق الدينية . ولا سبيل لاستمرار التقدم اذا نص الدستور على تمثيل الاقليات تمثيلا يجعل لها وجهة نظر خاصة بها تسعى فى تقويتها وتكون السياسة بذلك سياسة طائفية لا سياسة قومية .

٥- أن تمثيل الاقليات الدينية خطير النتائج الاجتماعية ، فليس الاقباط وحدهم الاقلية ، بل يوجد أيضا أقليات أخرى- كالسوريين واليهود والعرب والنوبيين وغيرهم- مما يقتضى تمثيل كل هؤلاء كما يقتضى أن تنشأ فى المستقبل أقليات أخرى كالأروام والأرمن ومن يحتفظون اليوم بمجنسياتهم ثم يجدون فى التنازل عنها فائدة . ولا يكون يومئذ الى رفض تمثيلها سبيل فكيف يكون حال هذا المجلس النيابي ..؟

٦- ليس لأى من هذه الأقليات رأى خاص فى السياسة العامة ولا مصالح خاصة تخالف مصالح مجموع الأكثرية تقتضى تمثيلها . وليس يكفى توقع امكان امتعاضها اذا لم ينتخب من أهلها واحد فى الانتخاب المباشر ، لأن الحقوق- فضلا عن الامتيازات- ليس مصدرها الامتعاظ ، ولا تقرر ارضاء لشهوة وقتية مخطئة ترول متى كانت السياسة القومية هى مرمى الجميع ورائدهم .

وبناء على هذه الحجج صدر أول دستور مصرى حديث فى عام ١٩٢٣ وهو لا يتضمن نصا على تمثيل الاقليات وإنما يؤكد «مساواة جميع المصريين أمام القانون» ولم يكن رفض تمثيل الاقليات أساسه الا أن الصفة المصرية العامة كافية لذلك وأنها وحدها الخليفة بالمرج بين عناصر المصريين وتحقيق العصرية على مستوى المجتمع والدولة والعلاقات .

وبدأت المعركة الانتخابية بقيام أول مجلس نواب مصرى منتخب ، ودخل الوفد المعركة برصيده الوطنى الكبير فخورا بالانجاز الذى حققه فى اقرار الوحدة الوطنية ، وصياغة العلاقات بين المسلمين والاقباط فى قالب جديد يستند الى الولاء الوطنى وليس الانتماء الدينى . ورشح الوفد عددا من الاقباط الذين كان لهم دور بارز خلال الثورة فاكسحوا منافسيهم مما يدل على أن جماهير الشعب المصرى استوعبت درس الوحدة الوطنية فلم تتعامل مع هؤلاء المرشحين بصفتهم الدينية ولكن بما لهم من رصيد وطنى . وبلغ من ثقة الوفد بجماهيره أن رشح و يصا واصف ،

وهو قبطى من أعيان المنيا بالصعيد ، فى دائرة المطرية القرية من دمياط ، ولم يكن له فيها أقارب ولا معارف ولا أعوان ، بل لم يكن فيها قبطى واحد ! ومع ذلك حظى بثقة الناحيين المسلمين (١) .

وسارت بقية الأحزاب السياسية على نفس النهج .. فكان مرشحوها من الاقباط ينجحون أو يرسبون حسب مكانة الحزب وتأثيره على الجماهير .. وحددت الحياة الحزبية شكل الصراع بين مختلف الكتل السياسية ، وظلت الأحزاب السياسية هى الاطار القانونى والدستورى للتعبير عن مصالح الفئات والطوائف والطبقات الاجتماعية . وبقي الحال كذلك الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فألغت الدستور وقضت على الاحزاب وأنشأت بدلا منها تنظيمات شبه رسمية ، وساد الحياة السياسية ركود حاد ، وفقد الاقباط القنوات التى كانت تسمح لهم بالتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم وعندما كان الاقباط يتقدمون للترشيح للمجالس التى أقامتها الثورة لم يكن ينجح منهم أحد ، لأن المرشح لم يكن يمثل حزبا سياسيا مثلما كان الحال عليه فى الماضى ، ولكنه كان يمثل نفسه فقط . ومن شأن هذا الترشيح الفردى أن يثير التساؤل حول انتهاء المرشح ، ولما كان الانتماء السياسى منتفيا بغياب الاحزاب فلم يبق سوى الانتماء الطائفى . ولما كان الاقباط لا يمثلون أغلبية فى أية دائرة تتيح لهم ترشيح نائب قبطى فقد كانت النتيجة اختفاء الاقباط من المجالس النيابية التى قامت باستثناء شخص أو اثنين ، وكانت حكومات الثورة تشعر بهذا القصور فتلجأ الى علاجه عن طريق « قفل » بعض الدوائر على الاقباط حتى لا ينافسهم فيها مسلمون . ولكن هذا الحل لم يكن يريح كلا من الاقباط والمسلمين . فلجأت الى حل آخر وهو « تعيين » بعض الاقباط . ولكن هذا الحل هو الآخر أدى الى شعور الاقباط بأن هذا التمثيل هو من قبيل « الانعام » الذى يمس كرامتهم ولا يتفق مع مصالحهم الحقيقية (٢) وفضلا عن ذلك فإن النواب الذين عينتهم الحكومة هم موضع اتهام من جانب الكنيسة على أنهم « عملاء » للحكومة وليسوا ممثلين عن طائفتهم أو كنيسهم على النحو الذى اوضحه الرئيس السادات فى خطابه الاخير فى ذكرى ١٥ مايو ..

وثارت من جديد فكرة تخصيص نسبة محددة للاقباط فى المجالس النيابية والمحلية على كافة مستوياتها .. وبدا كأن الانجاز الذى حققه دستور ٢٣ ، برفض التمثيل الطائفى ، قد ذهب ادراج الرياح ، وكأن عجلة الزمن قد دارت الى الوراء لتثير النعرة الطائفية التى ظن الجميع أن الزمن قد عفى عليها .. ولكنها فى هذه المرة تسلمت بالحاح الى سطح الحياة الاجتماعية فى مصر تحت ستار مفاهيم العدالة الاجتماعية والسياسية التى نادى بها الثورة ، فالى أى مدى نجح النظام الثورى فى علاج المسألة الطائفية ..؟

(١) المصدر السابق - ص ١٤٧

(٢) المصدر السابق ص ١٦٩

الأقباط والثورة

المصادر المسيحية ترى أن ثورة ٢٣ يوليو عجزت عما نجت فيه ثورة ١٩١٩ عندما تعرضت كل منها لمحاولة التوفيق بين المسألة الديمقراطية والمسألة الطائفية ، وعند البحث عن أسباب هذا الفشل يكون من المفيد عرض وجهة نظرا كاتب يدين بالمسيحية ولكنه يعتنق الماركسية هو الدكتور غالى شكرى الذى يقول فى كتابه (الثورة المضادة فى مصر) ما يلى (١) :

« وتبدو مصر التى ناضلت عن العلمنة والديمقراطية أكثر من نصف قرن ، وكأنها تترد على نفسها فى أواخر القرن العشرين ، وكأن التاريخ يمضى الى الوراء ، ولكن الحقيقة هى ان ثورة يوليو ١٩٥٢ مسئولة الى حد كبير بعجزها الشديد عن حل المسألة الديمقراطية »

وعند البحث عن اسباب هذا العجز ، فإن الكاتب لا يعزوه الى طبيعة النظام العكرى الذى لا يتواءم نفسيا مع النزعة الديمقراطية ، ولكنه يعزوه الى التأثيرات الدينية على قادة الثورة ، وغلبة النزعة الدينية على الغالبية العظمى منهم ، فى محاولة لتصوير (الدين) وكأنه المسئول عن أزمة الديمقراطية التى تحمل الأقباط بعضا من أعبائها ، فهو يقول عقب عبارته السابقة:

« ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالاخوان المسلمين (حتى التقدميين منهم كخالد محى الدين) ... أن ظلت المسألة الدينية من المحرمات التى لا يجوز الخوض فيها ، ولو لمصلحة الدين أو لمصلحة الشعب »

ولا يكشف غالى شكرى عن المقصود (بالمسألة الدينية) التى اكتسبت هذه الحصانة أو هذه (الحرمة) . ولكن يفهم ضمنا أنه يقصد بها المسألة (الطائفية) وليس المعنى الحرفى للدين ، لأنه لا يلبث أن ينمى على الأجهزة الناصرية سماحها (بسيل هادرة من الكتب والكتابات الدينية) بالرغم من أن عبد الناصر نفسه (لم يخجل على نفسه صفة الايمان ولم يختم خطبة مطلقا بالآيات القرآنية) . والكاتب يرى « أن عبد الناصر ورث مجتمعا تسود أعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية ، وفي النادر واعية ، بالارتباط العضوى بين الديمقراطية والتحرر الوطنى والوحدة الوطنية ، وهو التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد ، فالكفاح ضد الاحتلال البريطانى يعنى فى الوقت نفسه تقليم أظافر الأوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة ، وكلاهما يرادفان اللاتائفية ، ولكن عبد الناصر ورث كذلك حقيقة تاريخية - اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطنى ، وهى ان عدد السنوات التى أمضاها الوفد فى الحكم لا تتجاوز خلال ٣٢ أكثر من سبع سنوات ونصف بين عامى الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ مما يعنى أن ثلاثة أرباع المرحلة التاريخية وقعت فى قبضة التخاذل أيام الاستعمار والديكتاتورية والتبوقراطية معا .. »

(١) الكتاب المذكور ص ٢٩٢

ويجوزى غالى شكرى ان عبد الناصر ورث كلا التقليدين ولكن دون الوعى بجهزهما،
 المزدوج: إنها رغم التناقض يثيران الى الارتباط العضوى بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية،
 وأنها يجدان ظاهرا وباطنا للحركة الاجتماعية المصرية، ولكن التجربة الناصرية فى الحكم -
 لأسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرحوازية الصغيرة والتكوين
 الايديولوجى لعظم قادتها - أمت الديمقراطية على نحو حاد لا يتخيم مع الخصوصية التاريخية
 الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجهها التغير الاجتماعى والتحرر الوطنى ارتباطا عضويا،
 وحيث تصبح الديمقراطية هى العمود الفقرى للتغير بوجهية. ويرى الكاتب أن الإجراءات
 الثورية فى البنى الاجتماعية قد نجحت فى خلط الأوراق الاقتصادية الاجتماعية فى الطريق
 نحو «الوحدة الوطنية» و«اللاطائفية». يعنى أن القانون قد ساوى بين المواطنين مساواة
 طبقية مما أدى الى التخفيف من حدة التوتر الطائفى على حد قوله - حيث كان الجيش والشرطة
 من الاجهزة المحترمة عرفا على المسيحيين المصريين أيام الملكية، ولم يكن مسموحا بأن تتجاوز
 نسبتهم فى المعاهد العسكرية ٣%، ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفى لم يصل - فى غيبة
 الديمقراطية السياسية - الى الهدف الراديكالى الأصيل وهو «العلمنة» (١).

ويستدل غالى شكرى على ذلك بفشل الثورة الناصرية فى محو الأمية التى وصلت نسبتها الى
 ٧٤% من المواطنين، وفى تعبير برامج التعليم والابقاء على النسيج الرجعية، ويعزو ذلك الى أن
 كمال الدين حين أحد أقوى أعضاء مجلس الثورة الناصرية والمشرف على سياسة التعليم -
 كان أحد الكوادر غير المنظمة للاخوان المسلمين.

ومضى غالى شكرى فى تحليله للمؤثرات الاسلامية على النظام الناصرى الى ما هو أبعد من
 ذلك، فيرى أن عبد الناصر فى إحدى مراحل الصراع مع «الاخوان المسلمين» راح يزايد عليهم
 تكتيكيا بعمليين يبدوان متناقضين من الخارج ولكنها يؤديان الى نتيجة واحدة وهما (٢):

- جعل مادة «الدين» مادة أساسية فى مختلف مراحل التعليم.
- فتح جامعة مصرية داخل الأزهر مقصورة على الطلاب المسلمين.

ويقول: إن العمليين أدبيا الى «حضور طائفى» جديد على مصر، اذ بدأ التلاميذ يعرفون
 التفرقة الدينية وهم صغار، كما أنهم - مسيحيين ومسلمين - بدأوا يولون القيم الدينية اهتماما
 زائدا خوفا من الرسوب ويتدرج الأمر بغالبيتهم الى تغليب الفكر الدينى فى غياب الفكر العلمى
 ثم إلى تغليب الحس الدينى على الحس الوطنى والقومى، أما بالنسبة لخريج الأزهر، فلم يكن
 يتخرج فى الحقيقة طبيبا (أى علميا) خالصا، أو ازهريا (عالما بالدين) خالصا، بل كان

(١) المصدر السابق ص ٢٧٨

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠

« التركيب » الجديد هو التطرف الشيوعى المعادى للعلم الا كوسيلة لصنع القنابل ، فليست صدفه ان كثيرا من خريجي الجامعة المصرية للآزهر يتحولون الى « إخوان مسلمين » وغيرهما من المنظمات السياسية - الدينية المتطرفة » .

هدم الدين تحت ستار العلمانية

تلك وجهة نظر كاتب مسيحي ماركسى ، وترجع اهميتها فى انها تكشف الستار عن شريحة معينة تجمع بين الطائفية الدينية واللا دينية فى آن وتتخفى وراء شعارات العلمنة والديمقراطية لتحقيق هدف واضح هو: هدم المقومات الاساسية للمجتمع والتي يعتبر « الدين » أهم أركانها . ولقد كان من الممكن فهم أفكار غالى شكرى فى إطار الأيديولوجية الماركسية التي لا تعترف بالاديان ، ولكن الغريب ان هذا الحماس الإلحادى لا يلبث أن يتلاشى ليفصح الطريق أمام نوع من الفكر الطائفى الضيق ، عندئذ سنجد أنفسنا أمام مفكر « دينى » متحمس .. مثلما وجدنا أنفسنا أمام مفكر « لا دينى » متحمس أيضا ..!! وتنكشف هذه الخدعة عندما يتعرض غالى شكرى لمسألة الدين الرسمى للدولة ، (١) فهو لا يخفى اغتباطه من أن دستور الثورة العرابية سنة ١٨٨١ قد خلا من أى نص على دين للدولة ، أما الثورة الناصرية فقد كرست النص على دين الدولة الرسمى وذلك فى (غياب الديمقراطية وعدم الثقة فى الجماهير) ، وكان من نتيجة ذلك - يقول غالى شكرى : أن نفذت القوانين التي تساوى بين المواطنين فى الخطوط العامة ، كتوزيع الأرضى والتعليم وحق العمل ، ولكن مالا يتدرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون ، كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة ... كتعيين وزير مسيحي وعشرة نواب فى البرلمان . وكأن الدولة غير الديمقراطية تفضل على إحدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع . رغم انها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لبدء رؤية ، فلربما لا يأتى بنائب واحد مسيحي ، وربما يأتى بخمسين . ولربما لم يكن هناك مسيحي واحد يصلح للوزارة ، ولربما كان هناك عشرة ، ولكن « التعيين » كان أداة الدكتاتورية فى ترسيخ الطائفية من حيث تقصد او لا تقصد التخفيف من حدتها . خاصة وأن الوزارات التي أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية ، وقد كان عرف « التعيين » من بين العناصر الرئيسية لا شعار قطاعات من المسيحيين بأنهم « أقلية » . فأما أن يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المستويات ، وإما أنهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين ، ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية فى اجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات فى صفوفهم أدى بهم الى الاعتقاد بأن الدولة لا تنصفهم كأقلية ، ولا كمواطنين »

وبذلك يكون غالى شكرى قد وقع فى تناقض بين تزعتين متعارضتين :

(١) الصدر السابق ص ٣٠٠

● إحداهما ماركسية لا دينية ، تعتبر النص على دين الدولة في الدستور مظهرا من مظاهر الدكتاتورية وعدم الثقة بالجمهير، وترى في تدريس الدين وسيلة الى تغليب الحس الديني على الحس الوطني والقومي فكأن الدين نقيض للوطنية والقومية .

● والثانية طائفية ترى أن الثورة لم تعط للمجتمع الفرصة الحقيقية لابتداء رأيه في تمثيل الأقباط في المجالس النيابية (فلربما يأت بنائب واحد مسيحي ولربما أتى بخمسين) ، وينسى أن هذه الفرصة عندما أعطيت للمجتمع لم ينجح سوى قلة من الأقباط ، ليس بسبب تعصب الأغلبية ضد الأقلية ، ولكن بسبب اختفاء الأحزاب السياسية . وعندما حاولت الثورة سد هذا النقص « بالتعيين » اعتبر ذلك « أداة الدكتاتورية في ترسيخ الطائفية » والإشعار المسيحيين بأنهم « أقلية » ، وينسى أن الإجراءات التي اتخذتها الثورة لمنع بعض الفئات والاشخاص من دخول المجالس النيابية لم تقم على اعتبارات دينية وإنما سياسية أساسها العداء للثورة، فليس من العدل والاتصاف أن توصف وسيلة العلاج وهي التعيين ، بأنها ترسيخ للطائفية ، لأنها في الحقيقة محاولة لاستكمال نقص نتج عن طبيعة النظام الثوري .

الفصل الخامس

الإخوان المسلمون والإخوان الأقباط

الفصل الخامس

الاخوان المسلمون والاخوان الأقباط

كان ظهور قوة الإخوان المسلمين على المسرح السياسى فى الاربعينات دليلا واضحا على ان التيار العلمانى الذى تبناه الوفد خلال ثورة ١٩١٩ لم يكن هو التيار الوحيد الذى يحدد صبغة العمل السياسى فى مصر، وأثبت ايضا ان الصبغة الدينية التى كانت من معالم القرن الماضى لم تطمس تماما امام دعوة الليبرالية العلمانية، وان فكرة الجامعة الاسلامية التى تبناها الافغانى لم تنزل تختمرفى النسيج الاسلامى المصرى وتجدها الانتصار والاعوان داخل قطاعات شعبية عريضة

ولاشك ان عوامل كثيرة ساعدت على اضعاف التيار الليبرالى، فالانشاقات المتتالية التى حدثت فى حزب الوفد، وقيام احزاب اقلية سياسية تستمد نفوذها من القصر او من الانجليز، وقفت حجرة عثرة امام هذا التيار قبل ان ينحت طريقة ويرسخ وجوده فى التربة المصرية، خاصة وان هذه الاحزاب الصغيرة كانت تلجأ الى الاساليب الاستبدادية لفرض وجودها، على عكس الوفد الذى كان يستند فى زعامته على التأييد الشعبى.

ولكن هناك عاملان بارزان تعاونوا على اخاد التيار الليبرالى رغم ما يبدو بينها من تنافر، وهما:

- تعاظم حركة الإخوان المسلمين .
- وقيام ثورة ٢٣ يوليو.

فالاخوان المسلمون بحكم تكوينهم الفكرى، يضعون الرابطة الدينية التى تجمع بين المسلمين فى انحاء العالم فى صدر مبادئهم، كذلك فان هدفهم المعلن هو قيام نظام اجتماعى كامل يستمد

احكامه من تعاليم الاسلام ، وهذه الافكار تتعارض مع الافكار العلمانية التي ظهرت خلال ثورة ١٩١٩ وصاغها دستور ١٩٢٣ على الجاس الفصل بين الدين والدولة واعتبار الرابطة الوطنية التي تجمع بين كافة المصريين هي الصيغة الوحيدة المعترف بها .

اما ثورة ٢٣ يوليو التي كانت تهدف الى اعادة البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، فلم تستطع ان تواصل طريقها فى ظل الحياة الحزبية ، ولم تجد الثورة مناصا من الغاء الدستور وحل الاحزاب حتى يتبها لها السبيل لتحقيق اهدافها بمنأى عن القيود التي تفرضها طبيعة المناخ الليبرالى .

وبذلك تراجع التيار الوطنى ، بشقيه العلمانى والليبرالى ، بعد ظهور التيار المضاد بمناحيه ، الاسلامى والعسكرى ، وكان من شأن هذا التطور الجديد ان يدفع الأقباط الى التساؤل عن وضعهم فى ظل الايديولوجية الاسلامية الصاعدة : هل سيحولون الى مواطنين من الدرجة الثانية واهل « الذمة » .. ؟ وهل سيرغمون على دفع الجزية ؟ وهل سيبعدون عن الخدمة فى الجيش على أساس ان مهمة الدفاع تقع على عاتق المسلمين وحدهم .. ؟

كل هذه الشكوك جعلت الشارع القبطى يتصدى لتيار المد الاسلامى بنفس اسلوبه : الاعداد والتنظيم وتبنى ايدىولوجية تقط الحجاب الحاجز بين الأمور الدينية والدنيوية . وهذا يفسر لنا سر المشاحنات والمصادمات التي تجري حاليا بين الجماعات الدينية اسلامية ومسيحية .. فى الجامعات .

ولم تكن فكرة الاعداد والتنظيم للشباب المسيحى وليدة اليوم ، وانما تعود الى فترة زمنية مواكبة لتصاعد قوة الاخوان المسلمين فى بداية الخمسينات ، وتمثل ذلك فى تنظيم « الأمة القبطية » الذى اسسه محام قبطى شاب هو ابراهيم فهمى هلال واعلن عن قيامة فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ (اول توت ١٦٦٩) وكان مركز الجماعة بالقاهرة ولكن سرعان ما انتشرت فروعه فى انحاء مصر حتى بلغ عدد اعضائه ٩٢ الف عضوا غلبهم من الشباب .

ويعلل الكاتب المسيحى الماركسى غالى شكرى ظهور تنظيم (الأمة القبطية) بأنه رد فعل لغياب الديمقراطية من جانب الدولة ، وتعاضم قوة الاخوان المسلمين ، ويرى أن تنظيم الأمة القبطية يحمل دعوة سياسية صريحة الى اقامة (١) « دولة قبطية مستقلة عن دولة مصر المركزية » كما ان التنظيم لم يتورع عن ممارسة الارهاب عندما أقدم على اعتقال البطريك (يوساب الثانى) وأرغمه على الاستقالة ، « الأمر الذى لا ينبغى اعتباره انقلابا على الكنيسة ، كما صورته أجهزة الاعلام ، بل انقلاب على

الدولة والنظام الاجتماعى اتخذ شكلا يناسب الاقلية الدينية من جهة ، وعلى النظم العسكرى لثورة يوليو ذاتها من جهة أخرى . »

ولإلقاء مزيد من الضوء على نشاط هذه الحركة تاريخيا وتنظيميا ، نقدم هذه الصورة الدرامية التى يعرضها غالى شكرى من خلال تحليله لأحداث عام ١٩٥٤ الذى شهد ذروة الصراع على السلطة فى مصر (١) :

« إن أبرز ايام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين ، رغم انه اكثرها احتفالا بالغرائب التى تصل الى حد التفرد والاستثناء فى التاريخ المصرى الحديث ، اذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بئر بركية الأقباط الارثوذكس التى تحتل شارعاً صغيراً متفرعاً من شارع كلوت بك ، فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم - وهو عمال يبلغ من العمر ٣٤ عاماً فى ذلك الوقت و يدعى ابراهيم هلال - برفقة ثلاثة الى القصر البابوى . كان الوقت فجراً ، بين الرابعة والخامسة صباحاً ، فلم يبدل الحرس الخاص للبابا يوساب الثانى اية مقاومة والنوم يعقد جفونهم . واخيراً وصل الشباب الأربعة الى غرفة نوم البطريرك .

« ورغم أن تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسى ، غير ان واحدا منهم لم يوظفه المسدس من نومه يوماً . فاذا علمنا ان الانبا يوساب لم تكن له اية علاقة من قريب أو من بعيد بالسياسة ، نستطيع أن نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الامر كله مجرد « كابوس » مزعج . ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى ، ايقن بعد قليل أنه لا يحلم ، وأن « لصوصاً » تجرؤوا على الحرم البابوى . ولكنه فوجئ بالشباب يمهلون خمس دقائق فى حضورهم ليرتدى ثيابه . وما ان فعل حتى قدموا اليه « وثيقة تنازل عن العرش البطريركى » ليقوم بتوقيعها ، ووثيقة أخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملى العام للاجتماع والاعداد لانتخابات بابوية جديدة ، والتوصية باعادة النظر فى « اللائحة الانتخابية » المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الارثوذكس المصريين أن يشاركوا فى عملية الانتخاب .

« وبعد أن قام يوساب الثانى بتوقيع الاوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجى ، ولم يكن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين فى

(١) المصدر السابق ص ٢٩٠

جناح آخر، وكان الحرس الداخلى والخارجى وقد أفاق تماما فى ذهول لا يستطيع أن يتحرك، كما كان الاتصال التليفونى قد قطع، وعند الباب الرئيسى كانت هناك عربية سوداء فارهة، فتح أحدهم بابها الثانى من جهة اليمين الى الخلف ودخل قبل البطريرك، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحا مكانا لثالث. وفى مقعد السائق جلس احدهم والى يمينه زميله الذى طلب اسدال الستار على الزجاج الخلفى. أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى اشارة التحرك، فضى السائق على الفور، واختفى هو.

« كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا، وأمثال هذا الحى الشعبى تبكر فى فتح محلاتها ومقاهيها، ويزدحم الترام بالعمال الذاهبين الى مصانعهم، وتمتلئ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين الى بقية انحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة. ولان الناس كانت تسأل عن اشياء اخرى لا علاقة لها بالبابا أو غيره من رجال الدين، فان « الحادث الاستثنائى » لم يشعر به أحد طيلة ثلاث ساعات. فحتى الحراس الذين أفرج عنهم، بمجرد تحرك السيارة، لم يفهموا ما حدث تماما، ولم يحاولوا تعقب المحامى الشاب الذى استأجر أمامهم تاكسيامضى به ولم يكلف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة، أو ايقاظ أحد « الآباء » النائمين.

« وفى التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثانى قد وصل بمرافقيه الى دير وادى النظرون قرب بحيرة مريوط غرب الاسكندرية فى الصحراء، وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان ب « سيدنا » كما ينادونه وهو « يزورهم » بغير موعد سابق ودون موكب رسمى تقليدى ودون مرافقه اكليركية عالية الرتبة الكهنوتية وفى وقت ابعدهما يكون عن مواسم الصوم أو أعياد القديسين. ولا بد أنهم دهشوا للوجوه « الغربية » - العلمانية، أى التى لا يرتدى اصحابها الثياب الدينية - التى تحيط به، ولكن احدهم بادر رئيس الدير قائلا: البابا مريض قليلا وسيرتاح عندهم. وركب مع زملائه السيارة وقلوا راجعين دون أى تفسير آخر.

« وقد تبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامى ابراهيم هلال ترخيصا لاقامة جمعية دينية اتخذت لها اسما هو « جماعة الامة القبطية ». كما

تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد وتهنئة بأحدى المناسبات . الا أن وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الإخوان المسلمين وكان واضحا لاي انسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفي معاكس لشعار الإخوان المعروف « القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله اسمى أمانينا » . وكالاخوان أيضا كانت « الجماعة » ينظما سياسيا يستربالدين ، وانها تمثل انشقاقا للجناح المتطرف لما يسمى « بمدارس الاحد » التي تكتفى بتعليم الدين للناشئين . وقد تغلغلت الجماعة بسرعة في أنحاء المدن والاقاليم . كانت « مدارس الاحد » في مصر ولا تزال تعمل في حدود « الشرعية » أى في ظلال الكنية الرسمية . أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة . وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر احدا للتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بأفتتاح فروع مجانية في المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد الحماس التعصب لدرجة رفضهم كلمة « مصرى » بل حرصوا وأصروا على استخدام كلمة « قبطى » .

« ولم يلتفت القضاء المصرى الى فحوى الشعار الذى تطرحه الجماعة ، فالعودة الى احدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الأنجيل الى دستور (رغم خلوه من التشريع) والامتنشهاد فى سبيل المسيح (رغم أن المسيحية ليست فى عصر الشهداء) هى دعوة سياسية صريحة الى قيام « دولة قبطية » مستقلة من دولة مصر المركزية . ولان هذا الالغاث لم يحدث ، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين ، فقد أودعت المحكمة ابراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات « لحيازتهم سلاحا غير مرخص به » و « احتجازهم أحد الافراد عنوة » . وليس المهم العقوبة فى ذاتها ، بل الحثيات التى لم تدرك ماذا يجبرى فى مصر . »

إحياء القومية القبطية

وتتفق سميرة بحر مع غالى شكرى فى تعليله لظهور جماعة الأمة القبطية كنتيجة لتعاظم قوة تنظيم الإخوان المسلمين ، ولكنها تختلف معه فى اعتبار تنظيم الامة القبطية تنظما سياسيا ، وفى عرضها لأهداف هذه الجماعة تقول (١) أنها قامت للدعوة الى إحياء القومية القبطية فى مواجهة الفكر المفرق فى الاتجاه الدينى الاسلامى الذى روجت له جماعة الاخوان المسلمين . واعلنت جماعة الامة القبطية ان غرضها دينى اجتماعى محض وتسعى لرفاهية الكنية القبطية

(١) المصدر السابق ص ١٥٧

الارثوذكسية وليس لها الاشتغال بالسياسة ، وذلك بتطبيق حكم الانجيل على اهل الانجيل ،
وتكلم « الامة القبطية » باللغة القبطية ، اما وسائل الجماعة في سبيل تحقيق هذه الأغراض
فهي :

(١) التمسك بالكتاب المقدس وتنفيذ جميع احكامه عن طريق دراسة علمية حديثة وان
يخرج منه العلم بجميع فروعه .

(٢) دراسة اللغة القبطية بطريقة عملية علمية حديثة واحلالها محل اللغات الاخرى ،
والتمسك بمعاداة وتقاليد « الامة » القبطية ودراسة تاريخ « الامة » القبطية ، والتعامل على
اساس التقويم القبطي .

(٣) اصدار جرائد يومية واسبوعية وشهرية تكون المنبر القوي للدفاع عن « الامة »
القبطية ، وهذا يوجد الرأي العام القبطي .

(٤) مطالبة الحكومة رسميا بانشاء محطة اذاعة خاصة « بالامة » القبطية .

(٥) الاهتمام بالدعاية محليا ودوليا « للامة » القبطية والعمل على احترام الكرسي البابوي
وتكرمة .

(٦) الاهتمام بالناحية الرياضية . بمختلف وجوها .

(٧) انشاء دار كبرى تسمى « المركز الرئيسى للجماعة » في وسط القاهرة بجوار الاحياء
القبطية (شبرا والفجالة والقللى والار بكية) تجمع فيه مؤسسات ومشروعات الجماعة .

عملية خطف البطريك

يتضح مما تقدم ان جماعة الامة القبطية قد تكونت للوقوف في وجه جماعة الاخوان المسلمين
وعلى نمطها من حيث الحماسة الدينية ، وان لم تصل الى نفس قوتها ، كذلك يتضح مدى تشدد
برنامجها وعزمها على تحقيق أهدافها بالقوة فقامت باحتطاف البطريك واجبرته على التنازل عن
منصبه الدينى بالتهديد في ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، رغم ان قرارا جمهوريا صدر بجلها قبل ذلك بثلاثة
شهور .

وتبرر سمية بحرق اقبال الشباب على الانضمام لهذه الجمعية المتطرفة بانهم كانوا يائسين
عاجزين ، مما كان يدفعهم الى معاناة الكثير في سبيل الحصول على الوظائف في الادارات
والمصالح الحكومية وفي مجال القضاء ... الخ .

تلك احدى صور المواجهة بين التيار القبطي « اليائس » والتيار الاسلامى المتصاعد . فاذا
كان موقفهم من الثورة ؟

الشكوك تاور الأقباط

رغم التأيد الذى ابداه الأقباط تجاه الثورة ، الا أن الشكوك بدأت تاورهم حول الصيغة الدستورية التى ستتيج لهم التعبير عن انفسهم والدفاع عن مصالحهم . لقد كانت الاحزاب السياسية هى المنابر التى اتاحت لهم فرصة الخروج من عزلتهم والمشاركة فى الحياة السياسية .. ولكن بعد الغاء الاحزاب كيف يعبرون عن انفسهم ؟ ولاحظ الأقباط أن تنظيم الضباط الاحرار لم يكن يضم سوى القليل جدا من الأقباط ، كما أن مجلس قيادة الثورة لم يكن بينه قبطى واحد ، وعندما بحثوا فى انتهاءات قادة الثورة اكتشفوا ان معظمهم خرجوا من تحت عباءة الاخوان المسلمين ، وجميعهم يحملون فكرا اسلاميا بدرجات متفاوتة .

ومرة اخرى تساءل الأقباط عن مصير المكاسب التى تحققت لهم خلال ثلاثين عاما مضت فيما بين ثورة ١٩ و ثورة ٥٢ ، والانجازات الضخمة ، التى تمكنوا من تحقيقها فى المجالات الدينية والاجتماعية والتعليمية ، فقد شهدت هذه الفترة نهضة كبرى فى شئون الكنيسة والطائفة القبطية ، اذ أقبل الأقباط على اقامة المؤسسات الاجتماعية حتى بلغ عددها ٣٥٠ جمعية امتد نشاطها الى رعاية شئون الافراد وتدريس الدين وتدريس اللغة القبطية ، وانشاء المستشفيات والمشاغل والملاجئ ، وقامت (مدارس) الاحد لتربية النشء وتلقين الصية والشباب اصول ديانتهم وبلغ عدد تلاميذها فى عام ١٩٥٠ حوالى ٤٣ الف طالب و يشرف عليهم ٢٥٠٠ مدرس كما اصدرت مجلة تعنى بنشر الابحاث المسيحية والعناية باصلاح احوال الطائفة اجتماعيا وثقافيا ، والى جانب هذه المجلة قامت ١٤ مجلة بين اسبوعية ونصف شهرية تعنى كلها بمعالجة الشئون القبطية بمختلف مظاهرها ونواحيها . وقام الأقباط بانشاء العديد من المدارس الثانوية والابتدائية ، وبلغ عدد المدارس الابتدائية التابعة لجمعية (السيدات القبطيات لتربية الطفولة) وحدها ٢٩ مدرسة تضم اكثر من اربعة الاف طالب وطالبة ، وهى تدير وفق المنهج الوزارى مضافا اليه بعض المواد الاخرى كاللغة القبطية والالحن الكنسية والطقوس وتاريخ الكنيسة .

ولم تقتصر نهضة الأقباط الثقافية على التعليم الثانوى والابتدائى ، وانما امتد هذا النشاط الى انشاء (المعهد العالى للدراسات القبطية) لتخريج متخصصين فى العلوم القبطية وخاصة فى العصر القبطى « الذى لقى من مناهج وزارة التربية كل اهمال » على حد تعبير كاتب قبطى .

وامتدت النهضة القبطية الى اثيوبيا والسودان ، وأخذت الكنيسة تبعث بالمدرسين ورجال الكهنوت لرعاية شئون المسيحيين فى هذين البلدين ورفع مستواها الدينى والعلمى ، وقام المجلس الملى ليضم القيادات القبطية ويشرف على شئون الطائفة مدنيا و يدير اوقافها الشاسعة . (١)

(١) زاهر رياض ص ١٩٧٨

وخلاصة القول ان الطائفة القبطية شهدت نقلة حضارية هائلة في ظل المناخ العلماني الذي ساد البلاد فيما قبل ثورة يوليو.

اختفاء الأقباط من المجالس النيابية

ولكن قيام الثورة، وإن نجح في كبح جماح الاخوان المسلمين واضعاف المد الاسلامي، الا انه اثار القلق في نفوس الأقباط حول امكانية استمرار المكاسب التي تحققت لهم، واخذ الأقباط يبحثون عن المؤسسات التي يتمكنون من تأكيد وجودهم بعد اختفاء الحزب. ولكن الثورة لم تقدم بديلا سياسيا يمكن الاقلية من البقاء على المسرح السياسي، مثلما كان الحال عليه في النظام الحزبي، وعندما اتجهت الثورة الى اقامة مجالس نيابية لم يتمكن الأقباط من الحصول الا على النذر اليسير من المقاعد، وذلك بسبب تشتت اصواتهم في المحيط الاسلامي، وصعوبة تجميع قدر كاف من الاصوات يسمح بنجاح مرشحهم، وكان خلو هذه المجالس من الوجه القبطي مثيرا لقلقهم، ولم تعد الحجج الفقهية. والمفاهيم الليبرالية التي سادت في العشرينات وأدت الى رفض فكرة التمثيل الطائفي.. لم تعد هذه الحجج كافية لاقناعهم بان النائب يمثل « الأمة » كلها. ! فتلك نعمة كان لها زمانها ورجالها، ولكل عصر أفكاره النابعة من التطورات السياسية والاجتماعية. وعندما وجد الأقباط ان تحقيق تطلعاتهم بالطرق الشرعية أصبح مسدودا - بسبب طبيعة النظام الثوري - لجأوا الى املاء ارادتهم بالقوة:

• تنظيم الأمة القبطية في عهد جمال عبد الناصر.

• تكوين الجمعيات المتطرفة في عهد السادات.

والملاحظ ان علاقة الكنيسة القبطية بالنظام الثوري مرت بطورين هامين:

• الطور الأول: أبان حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكراسة البابا الراحل كيرلس السادس. وقد سارت العلاقات بين الرجلين في اطار من التفاهم والود، وساعد على ذلك أن كيرلس لم تكن لديه تطلعات سياسية، أو دنيوية - بالمعنى المسيحي - وقد ركز كل جهوده في رفع مستوى الطائفة دينيا وثقافيا، وهي أمور كانت تتماشى مع التقاليد الأصلية للكنيسة المصرية في الفصل بين الدين والدولة، وفي نفس الوقت تتفق مع اتجاه عبد الناصر في أبعاد الأنشطة الدينية عن شئون الحكم، وباستثناء قرار حل تنظيم « الأمة القبطية » لم تتعرض السلطة لأي نشاط ديني للأقباط طالما انه يسير بمنأى عن متاعب السياسة، وفي هذه المرحلة ساهمت الدولة في اقامة أكبر بطريركية في الشرق الأوسط وتبرعت لها بمبلغ كبير من المال. وقام عبد الناصر بوضع حجر أساسها في احتفال ضخم عقد بميدان العباسية (١). في ٢٤ يوليو ١٩٦٥.

(١) الكنيسة وقضايا الوطن (الأب جرجير بوس) ص ١٢٧.

● ولكن بارتقاء شئوده الثالث الكرسي البابوى - بعد شهر من تولي الرئيس السادات - حدث تطور جديد في شكل العلاقات بين الكنيسة والدولة . ذلك أن النشاط القبطي اتخذ له مساراً جديداً يختلف عما كان قائماً في عهد البابا الراحل ، وشهد الشارع المصري نشاطاً مسيحياً هائلاً خرج من دائرة العمل الدينى البحت الى مجال الحياة العامة ، فانتشرت الجمعيات القبطية في المدن والأحياء والقرى لتباشر نشاطها العريض بشكل كان من نتيجته إثارة مشاعر المسلمين الذين لم يألفوا مثل هذا النشاط في السابق . ولاحظ المسلمون نشاطاً عمومياً في عملية بناء الكنائس ، والتحايل على بنائها عن طريق تحويل الجمعيات الى كنائس . فضلاً عن النشاط التبشيري الذى كانت تقوم به هذه الجمعيات . مما أدى الى توتر العلاقات بين المسلمين والأقباط ، ووقوع مصادمات بين الجانبين .

وقد جاء في تقرير لجنة مجلس الشعب التى شلت للتحقيق فى حادث الخانكة ١٩٧٢ ما يلى :

« وقد تبينت اللجنة من استقراء الحوادث التى حققتها النيابة العامة بشأن النشاط الطائى ، ومن المناقشات التى أجرتها مع المسؤولين فى مشيخة الأزهر وفى البطريركية على حد سواء ، أن بعض هذه التجمعات قد نسب الى بعض أعضائه توجيه مطاعن أو توزيع نشرات تنطوى على إساءة للأديان الأخرى أو القائمين عليها ، كما أن بعض الجمعيات يتزايد عددها فى الحى الواحد الى حد لا يمكنها من أداء رسالتها فى فاعلية ومسئولية ، وإن بعضها ينسب اليه القيام بنشاط تبشيري سواء بالنسبة للمسلمين أو حتى داخل نطاق المذاهب المختلفة فى المسيحية بينما أن رسالته التبشيرية يجب أن توجه الى إفريقيا والعالم الخارجى لا الى المواطنين فى مصر الذى يجب أن نحمل حريتهم وعقيدتهم الدينية من أى تأثير مصطنع ، وكل هذا قد حدا اللجنة الى أن تسترعى النظر الى مكان من الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة فى نفس الميدان والتى يجب أن يتوافر فى القائمين عليها ادراك سليم لأحكام الدين ونظرة متسامحة الى العقائد الأخرى ، وبعد عن التعصب الذمى وانصراف أساسى الى التربية الخلقية والوطنية » .

« وقد تبينت اللجنة البرلمانية من المعلومات التى طلبتها من وزارة الشؤون الاجتماعية ان عدد الجمعيات الاسلامية القائمة فى مصر يبلغ ٦٧٩ جمعية ، تتلقى اعانات سنوية من وزارة الشؤون الاجتماعية تبلغ حوالى خمسين ألف جنيه ، بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الارثوذكسية ٤٣٨ جمعية تتلقى اعانات سنوية من الدولة تبلغ حوالى ٢٦ ألف جنيه . »

وبالمقارنة بين عدد الجمعيات الاسلامية ، وعدد الجمعيات القبطية ، يتضح أن نسبة الأخيرة تبلغ ٤٠ ٪ من مجموع عدد الجمعيات الدينية ، وإذا أضفنا الى هذا التوسع الأتقى ، أثر المساعدات المالية الضخمة التى تلتفها من أبناء الطائفة القبطية - بحكم ثرائها التقليدى -

لأدركنا حجم النشاط الذي تقوم به ، وحجم الامكانيات المتاحة لها مما أدى الى إثارة المخاوف في الشارع الاسلامي ، والتساؤل عن مغزى هذا النشاط وأهدافه البعيدة .

وقد تمثل المد المسيحي العلني في ظاهرتين كان لهما ردود فعل معاكسة لدى الجانب الاسلامي ، وهما :

- اغراق السوق بالكتب والمطبوعات والنشرات التي تمس العقيدة الاسلامية .
- النشاط المحموم في بناء الكنائس باعداد تزيد عن الحاجة الحقيقية اليها .

كتب تطعن في الاسلام

أما عن الكتب ، فقد لوحظ انتشار المطبوعات التبشيرية التي تنطوي على طعن صريح أو خفي في الاسلام ، وبعضها مطبوع في الخارج وتحمل أسماء مؤلفين وهميين توحى بأنهم مسلمون ، مثل كتاب (القرآن دعوة نصرانية) من سلسلة مماسة « في سبيل الحوار الاسلامي المسيحي » بقلم : الاستاذ حداد - وتبين من الدراسة التي قام بها مجمع البحوث الاسلامية ، ان اسم الاستاذ حداد ، مستعار ، وان الكتاب مليء بالمغالطات والأخطاء التي يقصد بها تشويه أحكام الاسلام ، وان مثل هذا الكتاب لا يمكن أن يصدر الا عن جماعة متخصصة في الشؤون الدينية ذات المام واسع بأحكام الدين الاسلامي والدين المسيحي . والخلط بين تعاليم القديتين بهدف إثارة الشكوك في نفوس المسلمين .

ومن يطلع على كتيبات مثل (الصليب في القرآن والانجيل) و(شخصية المسيح في القرآن والانجيل) بقلم الاستاذ (فادي) يللمس بوضوح كيف تحاول الجهات التي أصدرتها ان تجر المسلمين الى جدل عقيم حول موضوعات لا تدخل ضمن اهتمامات عامة المسلمين ، مثل : « الوهية المسيح » ومحاولة التدليل عليها بتأويل بعض معاني القرآن الكريم ، ومثل مسألة (صلب المسيح وأثره في الاسلام) لاقتناع المسلمين بأن ما جاء في القرآن الكريم حول صلب المسيح لا يتماشى مع العقيدة المسيحية الصحيحة لأنه تأثر بالضلالات التي كانت شائعة عند نصارى العرب وقت نزول القرآن ، وبعض هذه الكتب صدر عن دور نشر تبشيرية في اوروبا والولايات المتحدة ومطبوع باللغة العربية على ورق مصقول ، ولكن بعضها مجهول الهوية مثل كتاب (الباكورة الشهية في الروايات الدينية) الذي يقول غلاف طبعته الثامنة انه من تأليف (أحد الأفاضل في القطر السوري) وأنه (من أشهر كتب العالم وموجود بلغات كثيرة) ، والكتاب عبارة عن مناظرة مزعومة بين رجال الدين الاسلامي ، ورجل دين مسيحي يدعى (يوحنا الفيور) وتنتهي المناظرة التي تشغل ٢٢٠ صفحة بهزيمة رجال الدين الاسلامي واعترافهم بسلامة الأفكار التي يدعوا اليها يوحنا الفيور...!

أزمة بناء الكنائس

أما الأزمة التي نشأت بين المسلمين والأقباط حول بناء الكنائس فترجع الى بداية السبعينات ، حين بدأت حركة نشطة لبناء الكنائس فكان المسلمون يقابلونها ببناء المساجد على مسافة قريبة من الكنائس ، وقد لاحظ المسلمون أن عملية بناء الكنائس تجري وفق مخطط يبدأ باقامة جمعيات مسيحية ، ثم لا تلبث هذه الجمعيات أن تتحول الى كنائس ، فيسارع المسلمون - قبل الشروع في بناء الكنيسة - بالاستيلاء على قطعة ارض مجاورة ثم بناء مسجد عليها حتى يحولوا دون اتمام بناء الكنيسة مستفيدين من نص في القانون يمنع بناء الكنائس على مقربة من المساجد .

ومن المفيد القاء الضوء على هذه المسألة حتى نتبين منها وجهى الخطأ والصواب ، فالمعروف أن تعاليم الإسلام تدعو الى احترام دور العبادة الخاصة باتباع الديانات الأخرى ، وأوامر الخلفاء الراشدين الى جيوش الفتح صريحة في عدم التعرض لدور العبادة ، والعهود التي عقدها المسلمون مع اصحاب البلاد المفتوحة تنص على تأمين أبناء الديانات الأخرى وعدم التدخل في شئونهم العقائدية ، وحقهم في اقامة طقوسهم وشعائرهم تمثيلا مع النص القرآنى الكريم (لا اكراه في الدين) ،

وتاريخ الإسلام في مصر - وفي غير مصر - يؤكد حرص الولاة والحكام على حرية العقيدة لجميع أبناء الوطن ، ولم يحدث أن وضعت الدولة يدها على كنيسة وحولتها الى مسجد ، كما يزعم القس داود عزيز أن مسجد السيد البدوى في طنطا أقيم على انقراض كنيسة ، وهو زعم لا تؤيده أية دلائل تاريخية .

وقد حدث في أواخر عصر الدولة العثمانية ، وفي إطار تنظيمها لشئون الطوائف المسيحية الداخلة في نفوذها ، أن أصدرت الدولة (الخط همايونى) الصادر عن الباب العالى في ٦ فبراير ١٨٥٦ لتنظيم عملية بناء الكنائس ، وكان صدور الخط همايونى في ذلك الوقت يمثل اتجاها اصلاحيا لتأمين حقوق الطوائف غير الإسلامية ، وقد تقرر في الخط همايونى اباحة اقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالى ، وقد ورد في هذا الشأن النص الآتى :

« ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة باجراء العبادات في المدن والقصبات والقرى التي جميع أهلها من مذهب واحد ، ولا في باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حتى هيئتها الأصلية ، لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم ، عندما يستصوبها البطررك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وأنشائها الى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتى السنية الملوكانية أو تبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بطرف مدة معينة ، واذا وجد في محل جماعة أهل مذهب

واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم ، فلا يقيدوا بنوع ما من اجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضوع ظاهرا وعلنا ، أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون اهلها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكباتها ومقابرها اتباعا للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها ، لكن متى لزمها ابنية يقتضى انشاؤها جديدا يلزم أن يستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالي ، فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الاشغال لا يؤخذ عنها شيء .

وقد ظل العمل بهذا الخط الممايوني ماريا حتى سنة ١٩٣٤ عندما صدر عن وكيل وزارة الداخلية قرار بتحديد الشروط التي يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة ، وقد سميت بالشروط العشرة ، وهذه الشروط هي التي مازالت مطبقة حتى الآن ، وتتعلق بالمسافة بين اقرب مسجد والبقعة المراد بناء كنيسة عليها ، وهل هي ارض قضاء ، وهل تقع بين اماكن المسلمين أم المسيحيين وهل يوجد كنائس أخرى بالمنطقة ، والمسافة بين البلدة واقرب كنيسة ، وما هو عدد افراد الطائفة في البلدة ، ومدى قرب المكان من جسر النيل والترع والمنافع العامة .. الخ .

وبعد كرازة البابا شنوده الثالث في بداية السبعينات ، واتجاه الكنيسة الأرثوذكسية الى بناء العديد من الكنائس الجديدة ، أصبحت هذه الشروط تشكل قيودا على حركة بناء الكنيسة ، مما دفع الى عملية التحايل - التي أشرنا اليها - عن طريق الجمعيات الدينية ، ويقول تقرير لجنة تقصى الحقائق البرلمانية عن حادث الخانكة أن كثيرا من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه ، وقد طالبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء عن عدد الكنائس القائمة في مصر ، فتبينت أن عددها يبلغ ١٤٤٢ كنيسة ، ولكن البيانات التي افادت وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على انها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية ، ويدل الخلاف في الرقين الى أن بعضها قد بنى بدون قرار جمهوري ، وقد تبين أيضا أن مجموع الكنائس التي صدرت بشأنها تراخيص خلال الستينيات يبلغ ١٢٧ كنيسة منها ٦٨ كنيسة للأقباط .

وقالت اللجنة البرلمانية أن من أهم الأسباب التي تؤدي الى الاحتكاك وإثارة الفرقة ، عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون طلب قرار صدور جمهوري في كل حالة ، ذلك أن استصدار هذه القرار يتطلب وقتا ، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذي اعد لإقامة الكنيسة مثل أن يقام مسجد قريبا منه مما يخل بتوافق الشروط العشرة ، ونتيجة لبطء الإجراءات كثيرا ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية الى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص ، وفي بعض الحالات تتسامح جهة الادارة في ذلك ، وفي حالات أخرى يجرى تحقيق مع المسئول عن الجمعية وهو امر يبادى التناقض بين احترام سيادة القانون وبين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية ، وهو المبدأ

الذى كفله الدستور، وفي نهاية تقريرها قالت اللجنة البرلمانية أن وضع تنظيم لاقامة الكنائس لا يعتبر في حد ذاته اقتساتا على حرية ممارسة الشعائر الدينية ، وأن كان من المناسب أن يعاد النظر في أحكام الخط الممايوني وقرارات وزارة الداخلية تجنباً لحالة شاعت وهي تحويل بعض الأبنية أو الدور الى كنائس دون تراخيص وما يؤدي اليه ذلك أحياناً من تعرض بعض الأهالي له دون أن يدعوا هذا الأمر لسلطة الدولة وحدها ، وعندما راجعت اللجنة الحوادث التي وقعت خلال العامين السابقين على حادث الخناكة ، تبين لها أن معظمها يرجع الى اقامة هذه الكنائس بغير ترخيص ثم تصدى الادارة والأهالي للقائمين عليها .

ويبدو أن هذه المقترحات التي أعدها لجنة تقصى الحقائق لم تأخذ حقها من العناية الكافية من جانب السلطات مما أدى الى زيادة التوتر بين الجانبين .

الفصل السادس

الكنيسة
من رعاية الدين إلى سلطة الدولة

الفصل السادس

الكنيسة... من رعاية الدين الى سلطة الدولة

لقد سبقت الإشارة الى دور الكنيسة القبطية إبان عهد البطريرك الراحل كيرلس السادس ، ورأينا كيف كان هذا الدور متمشيا مع تقاليد الحكم الناصري في إبعاد المؤسسات الدينية عن التدخل في شئون الحكم ، ولكن رسالة الكنيسة دخلت مرحلة جديدة على عهد البطريرك الحالي الأنبا شنودة الثالث ، وبات واضحا أن هذه الرسالة لم تعد مقصورة على رعاية الشئون الكهنوتية ورفع مستوى الأكليروس والكهنة الرهبان ... الخ ... وإنما أرادت أن تمتد سلطتها إلى رعاية القضايا العامة (للشعب القبطي) الامر الذي يدخل في صميم المسؤولية القومية والدستورية لعظام الحكم ، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه (الازدواجية) الى صراع خفي بين رئاسة الدولة التي ترى نفسها مسئولة عن جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية ، وبين رئاسة الكنيسة التي وضعت نفسها في موضع المسؤولية عن قطاع من الشعب المصري حصرت في نطاق (الشعب القبطي) وأعطت لنفسها شرعية المطالبة بما اعتبرته حقا للأقباط لدى الدولة .

ولتحقيق هذه السياسة ، أنتهجت رئاسة الكنيسة أسلوب الضغط عن طريق المؤتمرات القبطية التي لم تعد مقصورة على رجال الكنيسة ، وإنما ضمت في صفوفها قطاعات أخرى كالأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات والمحاسبين والمهندسين ، وبذلك تكون الكنيسة قد أعطت لنفسها حق الولاية العامة على المواطنين الأقباط ، وانتزعت وظيفة الممثل الشرعي لطائفة من الشعب ، وهو تطوير جديد له دلالة عند رصد العلاقات والروابط بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الدستورية التي يتركز عليها نظام الحكم .

فند المؤتمر القبطي الذي عقد في أسبوط عام ١٩١١ عقب اغتيال رئيس الوزراء بطرس

غالى باشا ، لم نسمع عن مؤتمرات قبطية على هذا النمط إلا فى عام ١٩٧٧ عندما صدرت قرارات مجمع الآباء الكهنة وممثلى الشعب القبطى بالأسكندرية فى المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتارىخ ١٧ يناير ١٩٧٧ (١) فما هى قصة هذا المؤتمر الذى عقد تحت رعاية البابا شنودة الثالث ؟

تقول مقدمة البيان الذى صدر عن المؤتمر ما يلى :

« بدعوة من مجلس كهنة الأسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة أعضاء المجلس الملى السكندرى ، والسادة رؤساء واعضاء الجمعيات والهيات القبطية ، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطى من هيئات التدريس الجامعى والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين فى مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

« وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول التمهيدى بتارىخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فى الكاتدرائية المرقية الكبرى .

« وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ايضا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتارىخ ٦ و٥ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولها الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة فى مصر التى كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الابرار على مر الأجيال - والامر الثانى الامانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقطاط اقدم واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب ارضه وبقومته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة . »

المسائل القبطية

أما المسائل القبطية العامة التى بحثها المؤتمر فهى :

- ١ - حرية العقيدة .
- ٢ - حرية ممارسة الشعائر الدينية .
- ٣ - تطبيق الشرع الإسلامى .
- ٤ - حماية الأسرة والزواج المسيحى .
- ٥ - المساواة وتكافؤ الفرص .

(١) اراجع نص القرارات ضمن الوثائق التى نشرها غالى شكرى فى كتابه (الثورة المضادة)

٦ - تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية .

٧ - الاتجاهات الدينية المتطرفة .

٨ - حرية النشر .

و يتضح من القائمة أنها تجمع بين مسائل دينية بحته ، وبين أمور تتعلق بالسياسة العامة كما المساواة وتكافؤ الفرص وحرية النشر وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، الأمر الذى ينبى عن عزم الكنيسة على الخروج عن إطار نشاطها الدينى التقليدى ، الى دور جديد يضعها ضمن المؤسسات السياسية التى تعمل لمصلحة أتباعها . ليس فقط باعتبارهم من (رعاية الكنيسة) ولكن بصفتهم (مواطنين)

وسوف نجمل رأى المؤتمر فى المسائل التى تعرض لبحثها ...

فحول حرية العقيدة أبدى المؤتمر أسفه بسبب ظهور بعض الاتجاهات التى تصدر حرية العقيدة المسيحية ، وقال البيان أن بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدنى ومكاتب التوثيق ونيابة الاحوال الشخصية تشجع هذا الاتجاه وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الاسلام من جهة ، وبحالات الردة عن الاسلام من جهة أخرى .

وبالنسبة لحالات اعتناق الاسلام أعرب المؤتمر عن القلق البالغ بسبب « عمليات الاغراء واصطياد البطء من المسيحيين الى حظيرة الاسلام دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة فى شهر الاسلام قبل وقوعه »

أما بالنسبة لمسألة ما يوصف بالردة عن الاسلام - يقول بيان المؤتمر - فان الجهات الرسمية « تدأب على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والادعى من ذلك انها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي الى ديانته الاصلية التى ولد فيها . اذ هى تأبى واقع الحال فى الوثائق والسجلات وفى البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما و يتعرض معتنقو المسيحية العائدون الى مسيحيتهم الاولى - للمطاردة فى حياتهم العائلية بالتفريق بين الازواج وبين الآباء بفرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية . »

« وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التى اعلنها ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان على الصعيد العالمى ، والتى نص عليها ايضا على الصعيد القومى دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن « تكفل الدولة حرية العقيدة » وان لا تميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

ولنا تعليق على هذا الكلام :

(١) أن المفهوم من مبدأ (حرية العقيدة) - دون الدخول في تعريفات فقهاء - هو حق كل إنسان في اعتناق عقيدته دون المساس بالعقائد الأخرى . والاسلام يرحب بمن يريد أن يدخل فيه ، ولكنه لا يسمح بالردة عنه منعا للتلاعب بالعقائد والاديان . ولاشك ان عقوبة الردة تحمل تحذيرا مسبقا لمن يريد ان يستغل الاسلام لتحقيق أغراض خاصة - كالزواج والطلاق - وعلى حكمة خفيت على رجال الكنيسة ، فترعوا بمعارضة قانون الردة

(١) لم نسمع من قبل ، عن وجود تعليمات رسمية بضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الاسلام . ولو وجدت مثل هذه التعليمات لكان الحكم عليها بالبطلان لانها تتناقض مع مبدأ حرية العقيدة الذي تنادى به الكنيسة . وعلى سبيل المثال : هل تقبل الكنيسة تطبيق هذا المطلب على (وثني) يريد اعتناق المسيحية .. ؟ ؟

حرية ممارسة الشعائر الدينية

أما فيما يتعلق بالسألة الثانية التي بحثها المؤتمر والتي تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية فقد قال البيان أن الأقباط يعانون من مشاق ومضايق وتقييد وتعقيد ، بل وإيذاء بالغ بمناسبة بقاء الكنائس ، حيث لا يزال ذلك مشروطا بترخيص ومحدودا بعدد معين ، كما ان الكنائس القائمة تتعرض لاعتداءات وأعمال تخريبية ولايذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية ، وأشار المؤتمر الى تقرير لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب للتحقيق في حوادث الخانكة في نوفمبر سن ١٩٧٢ مما دعا الى اصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية

تطبيق الشرع الاسلامي

وبشأن مسألة اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع قال بيان المؤتمر القبطي انه مادام الأمر متعلقا بتطبيق الاحكام الواردة في القرآن وسنة نبي الاسلام ، فلا يتأتى ان يلزم بهذا التطبيق إلا المسلمين ، وان إلزام غير المسلمين بعقيدة الاسلام يتعارض مع أقدم حقوق الانسان وأولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة . بل وتأتى هذا تعاليم الاسلام ذاته حيث « لا اكراه في الدين » .

ولنا تعليق على هذه الفقرة :

ان هذه الفقرة من بيان المؤتمر القبطي تخلط بين العقيدة والتشريع . فالمواطن حر في اختيار العقيدة التي يعتنقها ، ولكنه ليس حرا في اختيار القانون أو التشريع ، مما يدخل ضمن الوظيفة الاساسية للدولة التي تضع التشريعات وتسن القوانين وفقا للمصلحة العامة . وهذه مسألة سوف نتعرض لها بالتفصيل في فصل آخر من هذا البحث .

حماية الأسرة والزواج المسيحي

وحول هذا المسألة قال المؤتمر أنه بعد إلغاء المجالس المليية التي كانت مختصة بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين ، أصبحت الشريعة الإسلامية تطبق على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أى من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء . وترتب على هذا ان صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته . اما لو اعتنق اى الزوجين ديانة الاسلام ، وفي اى وقت من الاوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضى ، فان انطباق الشريعة الإسلامية يضحي وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين او للابناء .

« وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجاعة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ، كما ينطوى على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير افراد الأسرة جميعا ، مما يجافى أبسط مبادئ العدالة والقانون . »

المساواة وتكافؤ الفرص

يرى المؤتمر أن المواطنين الأقباط يتقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر في أداء الواجبات ، وأن الأقباط رفضوا على مر الأجيال وفي أشد عصور الاستعمار إغراء ، أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وبعد أن يستعرض البيان توضيحات الأقباط بالدم والمال في كافة مراحل الكفاح الوطنى يورد هذه الفقرة :

« أما اذا نظرنا الى كفة الحقوق في ميزان المساواة ، فأنتا تعانين مع شديد الاسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعانى المواطنون المسيحيون من تخطيطهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ، وفي القطاع العام ، واصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط افرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية او الرسمية أو الشعبية . »

« ومصادق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام - احماءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص اعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين ان نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الاطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفى . »

« وقد بلغ الامر أن الموظفين الاقباط كادوا لا ينالون الترقية الا اذا لمعهم في آخر المطاف

التشريعات الطارئة للرؤوس الوظيفي، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم في خطوتهم الأخيرة الى المعاش» .

« وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص ان هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين ارزاقهم وحرصا على مستقبل اولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي اكله آباؤهم . ولا يخفى انه ترتبت على هذه الهجرة اضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو احوج ما يكون اليها في العصر الحاضر» .

تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يقول بيان المؤتمر :

منذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصرى الامة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية . كما كانت الانظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الاحزاب المستندة الى قواعد شعبية وجاهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أى تمييز بينهم دينيا أو مذهبيا .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ، وذلك على الوجه الذى تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ . ولم يتخلف مسيحيو مصر عن ان يهتموا فى بناء النظام الجديد والانتاء بالعضوية العاملة فى التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الاسماء البارزة من الأقباط فى هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء او اللجان المركزية العليا فى حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما فى التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلقت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو اقرب الى العدم ، ففى مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد اعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (اضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد اصابع اليد الواحدة . أما فى مجلس الشعب المنتخب فى اكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الاطلاق فى الانتخابات . وعلى نفس هذه الفسالة أو العدم تقريرا نجدهم فى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن فى جميع انحاء القطر المصرى .

وتلك ظاهرة غير طبيعية فى تاريخ مصر القومى ، وليس باستطاعتنا تقصى الحقائق لكى تصل الى معرفة التيارات والدواعى التى أدت الى ذلك ، وخافها أكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خاليتين لوجه الله والوطن :

● الكلمة الاولى : أنه لا يمكن أن تكون نسبة الاقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كانت مشاركة الاقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان اجماع الامة المصرية طوال نصف قرن من الزمان واعجاب المحافظ الدولية في العالم اجمع كواقع حقيقى لاتحاد عنصرى الامة .

● الكلمة الثانية : أنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الاطلاق ، بملاحظة أن عدد الاقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين .

التطرف الدينى

أما فيما يتعلق بالسألة الاخيرة والتي تتعلق بالاتجاهات الدينية المتطرفة فقد قال بيان المؤتمر القبطى الدين لله والوطن للجميع ، وان كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبى يكون انحرافا عن الديانة الحققة الى التعصب المفقوت ، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وانشاء مراكز قوى مهيمنة فى داخل الدولة . وأخطر ما فى مثل هذه الاتجاهات انها تعتمد على المظاهرات الدينية الزائفة فى خداع عامة الناس البطء استغلالا للمشاعر الدينية . كما تسبب فى النهاية الحرج الشديد للمسؤولين والقادة .

قرارات المؤتمر

وبشأن كل مسألة من المسائل التى ناقشها اعضاء المؤتمر القبطى أصدر المؤتمر القرارات التالية :

● أولا : حرية العقيدة :

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين ، والغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التى تقيد هذه الحرية المقدسة ، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي الى ديانته الاصلية ، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الاسلام .

● ثانيا : حرية العبادة :

تطالب بالغاء القيود العتيقة والقرار الادارى السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية فى عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس ، كما نتاشد أجهزة الامن فى الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة

حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس ، وبخاصة في القوي ، سواء في نطاق الامن الوقائي أو في نطاق ضبط وادانة العدوان والايذاء .

● ثالثا :تطبيق الشرع الاسلامي :

فيما ينادى به غلاة الدعوة الاسلامية والتيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الاصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر ، كما وتعتبر ان أى محاولة في هذا الشأن للألزام الجبري تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية انها تنطوى على أكره المسيحيين، على عقيدة أخرى مما يجافى بمجافة صارخة اقدس حقوق الانسان في حرية العقيدة .

● رابعا :تشريعات الاحوال الشخصية :

نطالب بسرعة اصدارا التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين - على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الاولاد ، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد ، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالاديان .

● خامسا :عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة واوسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لاصدار القرارات الادارية لتصويب الاوضاع واعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة ولتكون التعيين والترقية على اساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية ، ومواخظة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

● سادسا : تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية :

نطالب بمعالجة الامر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا ، وليكون متفقا مع الأحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة .

● سابعا : الاتجاهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وان تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتتقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة

بحيث تخصص الجامعات لتلقى العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات
دول العالم المتحضرة .

● ثامنا : حرية النشر

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية ،
ووضع حد للكتابات الأحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين
المسيحي وعقائده وتضمن مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية في
مراحل التعليم المختلفة وفي الجامعات ، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ
مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الاسلامي . وفي الوقت
الذي اشدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر
والاعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة
دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة
والتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى اسقطت تماما من كتب ومناهج
تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي الرحلة التي
كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الاول الى منتصف
القرن السابع حين حدث الفتح الاسلامي .

التوصيات التنفيذية

وفي نهاية المؤتمر صدرت التوصيات التنفيذية التالية :

- ١ - المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع
التضرعات والقداوات الى الله صانع الخيرات لكي يتعم على شعبه بوحداية القلب وعلى
الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من
ارض مصر ولتدعيم عهد الحرية باسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد ، ترميا للوعد الالهي
الصادق « مبارك شعبي مصر » .
- ٢ - رفع هذه القرارات والتوصيات الى قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بابا الاسكندرية
وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الاعلى للمجمع المقدس ومجلس الكنائس المسيحية في
مصر ، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .
- ٣ - تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات الى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة
والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات
أبناء الشعب القبطي بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة
التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدولة .

٤ - اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .
ولربنا المجد دائما أبديا آمين ...

ملاحظات على المؤتمر

والدراسة المتأنية لبيان الاسكندرية تدعونا الى إبداء هذه الملاحظات :

اولا : اذا كانت بعض مطالب المؤتمر قد اكتسبت صفة المعقولة وخاصة في المسائل التي تدخل في نطاق الاحوال الشخصية مثل تطبيق الشريعة الاسلامية على زيجات المسيحيين (١) ، إلا ان صفة التطرف بدت واضحة إزاء القضايا التي تقع عند الحد الفاصل بين ، الديانتين الاسلامية والمسيحية ، مثل تحول بعض الأقباط الى الاسلام واعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ، فقد رأى المؤتمر في ذلك (إكراها) للأقباط على عقيدة أخرى ، ومن ثم أعلن البيان رفض تطبيق الشرع الاسلامي على المسيحيين ، وليس من شك في أن هذا الرفض - لو تم - يؤدي الى تفخ في بنيان المجتمع حيث يطبق القانون على فئة دون أخرى ، وكان الأولى ان تترك هذه القضية لذوى الاختصاص من رجال التشريع والفقهاء القانوني ، قبل التسرع في اتخاذ موقف الرفض .

ثانيا : تغلبت على المؤتمر نزعة تكريس الطائفية عند معالجة مسائل التعيين والترقيات في الوظائف . وفي الوقت الذي يقول فيه البيان ان الأقباط رفضوا على مر العصور التمتع بآيه استثناءات أو امتيازات ، اذا بالمؤتمر يدعو الى « تشكيل لجنة عليا للوحدة الوطنية » لتحقيق في الشكاوى الناجمة عن عدم المساواة ، « واصدار القرارات الادارية لإعطاء كبل ذي حق حقه » ، وهو إجراء يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص ويحمل شبهة التمييز بين المواطنين ، ذلك أن سبيل التقاضي والتظلم مفتوح أمام الجميع ، وكان الأجدر بالمؤتمر ان يعمل على دعم وتأيد سلطة القضاء حيث يتساوى الجميع أمام القانون .

ثالثا : غابت الرؤية السياسية عن المؤتمر ، فهو لم يقوم حلا سياسيا لمسألة غياب الأقباط عن المجالس النيابية ويكتفى بالمطالبة بتمثيل الأقباط (تمثيلا حقيقيا لا رمزيا) دون أن يقترح الوسائل العملية لتحقيق هذا الهدف ، مع ان مثل هذه المقترحات كان من الممكن أن تفيد في علاج ما يراه الأقباط قصورا في التعبير عن الوحدة الوطنية .

(١) راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب حول اغفاء المسيحيين من الخضوع لنظام الأسرة الاسلامي .

رابعاً: عالج المؤتمر بعض الظواهر الاجتماعية - كالهجرة الى الخارج - من زاوية طائفية ، اذ يعزو هجرة الأقباط الى التمييز في الوظائف وعدم تكافؤ الفرص ، ولوصح التحليل فانه يصدق على المسلمين ايضا ... فتزيف الهجرة جرف الجميع ، وكان الأجدر معالجة هذه الظاهرة في اطارها الاجتماعي العام ، والبحث عن مسبباتها ودوافعها الحقيقية .

خامساً: لجأ المؤتمر الى اسلوب الكنيسة القبطية التقليدي عند مواجهه السلطات ، وذلك بالدعوة الى (صوم انقطاعي لمدة ثلاثة أيام) وقد تطور هذا الاسلوب بعد ذلك الى صدور التعليمات من جانب الكنيسة بالغاء مظاهر الأحتفالات الكنسية بعيد القيامة في ابريل ١٩٨٠

النشاط ينتقل الى الخارج

بعد ابداء هذه الملاحظات نعود الى دراسة الآثار التي نتجت عن هذا المؤتمر، فنرى انها خرجت عن حدود الوطنى ، وامتدت الى الخارج عن طريق المهاجرين الأقباط في استراليا وكندا والولايات المتحدة (١) ، إذ لم يلبثوا أن عقدوا مؤتمرات مماثلة أصدروا بعدها قرارات تشبه القرارات التي صدرت عن مؤتمر الاسكندرية ولم تمضى ايام قليلة حتى انهالت على رئاسة الجمهورية عدة «مذكرات» من الرعايا الأقباط في الولايات المتحدة وكندا (العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير، ١٩٧٧) ومن استراليا الى رئيس مجلس الشعب (في ٩ مايو ١٩٧٧) . وكلها تدور حول المحاور ذاتها التي جاءت في بيان الاسكندرية . ولكن المثير هو مجموعة الاسئلة التي وجهتها الكنيسة القبطية في ملبورن الى المهندس سيد مرعى والتي جاء فيها «ماذا تقول عن المقالات التي تتهم كتابنا المقدس بالتحريف» « والمقالات التي تنسب لنا الكفر والشرك » ، « والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين » (وهم يقصدون بذلك المقالات التي كتبها كبار رجال الدين الأسلامى في الأهرام)

كما جاء في الرسالة ايضا أحصاء يلهب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين في الوظائف العامة ، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين واربعين عاما واحيانا نصف قرن . وقد ارفقت الرسالة المذكورة ، بما سمي « قرارات المؤتمر القبطى لمنعقد في ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدنى يوم الاحد ٣ يوليو ١٩٧٧ » حيث كان القرار الاول هو الصوم الانقطاعى ، والثانى اعداد كتيب عن « اقوال المسؤولين بخصوص الشريعة الاسلامية » بلغات متعددة ، والثالث « مسيرة في كل مدن استراليا في وقت واحد » والرابع « الاتصال بكنائسنا في اميركا وأوروبا وافريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود » والخامس « الاعداد لعقد مؤتمر

(١) الثورة المضادة - ص ٣١٥

لكافة المسؤولين في الحكومة والاذاعة والتلفزيون» . ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين في استراليا ليحتاج الى الاتصال ببقية القارات ، اذ نشطت كلها في اتجاه واحد وتوقيت واحد ، مما لا يسمح بالتفكير في «حسن النوايا» أو التلقائية .. اذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين في المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين ، غاية واضحة معها اختلفت الوسائل .

و يعلق غالى شكرى على هذه الحركة القبطية النشيطة بقوله : وهكذا أصبحت هناك «مسألة قبطية» في الاعلام الخارجى ، حتى ان مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية في باريس تدعى (العالم القبطى) ومن المثير ان يصدر العدد الاول منها في شهر يوليو ١٩٧٧ اى في ذروة احداث الفتنة الطائفية في مصر ، الأمر الذى يدعو الى التساؤل : «هل هناك علاقة خفية بين محرك هذا التيار القبطى وبين المحاولات الحثيثة الجارية لخلق فوارق طبقية في مصر ، على غرار ما حصل في لبنان !..»

الكنيسة تستنكر تصرفات المهاجرين

ويبدو أن تصرفات بعض الأقباط المهاجرين قد اثارت مشاعر المصريين بمن فيهم الأقباط أنفسهم ، حتى أن الكنيسة القبطية أصدرت بيانا استنكرت فيه ما يمارسه بعض الأقباط من اعمال استفزازية . وفي يوم أول يوليو ١٩٨٠ نشر الأهرام في صفحته الاولى هذا الخبر :

استنكرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - في بيان أصدرته أمس - التصرفات التي يقوم بها بعض الأقباط في الولايات المتحدة في جمعية تسمى نفسها الجمعية القبطية الامريكية وفروعها وما تنشره في مجلتها المسماة [الأقباط] .

وقالت الكنيسة في بيانها : [أن الكنيسة القبطية الارثوذكسية - وقد ساءها جدا التصرفات التي تقوم بها جمعية في أمريكا تسمى نفسها الجمعية القبطية الامريكية وفروعها ، وما تنشره في مجلاتها المسماة [الأقباط] - لتستنكر بكل شدة ما تقوم به هذه الجمعية من تصرفات وكتابات وشتائم واساءات الى وطننا لا تتفق مع مبادئ الكنيسة

ونعلن بأن هذه الجمعية لا تعبر اطلاقا عن رأى الكنيسة بل هي منفصلة عنها تماما ، كما أن كل كنائسنا في مصر والمهجر ومجلاتها تسلك طريقا روحيا عكس طريق هذه الجمعية التي تسئ الى الكنيسة القبطية والى مصر اساءة بالغة وعلى كنائسنا في داخل مصر وخارجها عدم قبول ما تنشره هذه الجمعية ورفض التعامل معها] .

الفصل السابع

مطالب الأفتباط

الفصل السابع

مطالب الأقباط

ليس من المتصور، ونحن بصدد رصد التفاعلات الكامنة بين المسلمين والأقباط، أن نغفل العلاقة التبادلية بين الأحداث الطائفية الأخيرة، والتطورات التي وقعت في مصر بعد الاعتراف بإسرائيل، وما نجم عن ذلك من عزلة مصر عن العالمين العربي والإسلامي، إذ ليس من المستبعد أن تكون هذه الظروف الجديدة قد دفعت الزعامة الدينية القبطية إلى الاستفادة من هذا الوضع الاستثنائي لتحقيق تغييرات جذرية، والحصول على مكاسب تتراوح في خطرها بين التطرف القومي والمنفعة المادية.

أما التطرف فيتمثل في تحقيق شكل من أشكال الوجود القومي القبطي عن طريق أحياء اللغة القبطية وتجديد حضارة مصر القديمة ثقافياً ووجدانياً، وإعطاء الكنيسة دوراً بارزاً في إدارة الشؤون العامة للبلاد، والضغط على الشارع الإسلامي حتى يتقبل الوجود المسيحي خارج نطاق الكنيسة ويغض الطرف عن المهرجانات الدينية والأحتفالات الشعبية المسيحية على غرار ما يفعله المسلمون وليس من الصعب الحكم على هذه التطلعات المتطرفة بالفشل، لصدورها عن سياسة قصيرة النظر تحكم على القيم الثابتة من خلال منظور استثنائي، فالعزلة الحالية لمصر، عن العالم العربي والعالم الإسلامي لن تطول وستعود مصر أن عاجلاً أو آجلاً. إلى موقعها الطبيعي، وإلى انتمائها التقليدي عربياً وإسلامياً، وإذا كان هناك اتفاق بين المسلمين والأقباط على الدور القيادي لمصر، فإن هذا الدور لن يتحقق في العالم المسيحي... وإنما في العالم العربي وفي المحيط الإسلامي، وهو دور ينطلق بالدرجة الأولى من مفهوم مصلحة مصر بجناحها الإسلامي والمسيحي، وبذلك يكون استغلال وضع مؤقت للحصول على تغيير جذري هو من قبيل الخلط في حسابات القوى، ودفع الشارع الإسلامي إلى مواجهة التطرف بمثله.

ولكن قبل الاستطراء في نتائج هذه الفرضية ، فإن علينا أن نطرح سؤالاً هاماً هو: الى أى مدى تعبر الزعامة الحالية للكنيسة عن الرأى العام القبطى .. ؟ وإلى أى حد يستجيب الشارع القبطى لأحلام الزعامة الدينية ؟

أن الجواب على هذا التساؤل سوف يترتب عليه تحديد موقف الأغلبية مما يجرى من ممارسات متطرفة لا تضع في حساباتها رد الفعل الإسلامى ، وليس أدل على هذا التطرف مما حدث في الخنانكة عندما أمرت قيادة الكنيسة بتسيير مظاهرة كهنوتية اخترقت شوارع المدينة وهى تردد الترانيم والتراتيل الكنسية احتجاجاً على إحراق الجمعية ، ولا يغرب عن البال ما كان يمكن أن ينجم عن هذا التصرف من نتائج دامية ... لولا لطف الله ..

هذا عن تطلعات القومية القبطية التى تطل برأسها من خلال الأحداث السياسية ، أما عن المنفعة المادية التى يمكن ان تعود على الأقباط من خلال هذه الظروف ، فتمثل في الدعوة الى إعادة النظر في حجم الوجود القبطى داخل النشاط الاقتصادى والوظيفى بهدف الحصول على حجم أكبر للأقباط في وظائف الحكومة والقطاع العام والمجالس النيابية والمحلية .

وقد كان من المعروف حتى وقت قريب أن نسبة الوجود القبطى في بعض القطاعات تزيد زيادة كبيرة عن نسبتهم في التعداد العام ، ولم يكن هذا الوضع يشكل مردوداً سيئاً لدى المسلمين لاقتناعهم بأن عملية التعيين في الوظائف تعتمد على عامل الكفاءة فقط دون النظر الى عنصر الانتماء الدينى ، ولكن الباحثة سميرة بحر ترى أنه نتيجة لتصادم المد الإسلامى ، ظهر اتجاه (بين المسلمين طبعاً) يرى أن النفوذ التقليدى للأقباط في بعض المجالات أمر يودى الى اختلال التوازن و يبعث على التساؤل والأعتراض ، وبناء على ذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه « المسلمون » طالبوا الحكومة بأن تأخذ في الاعتبار عامل « الدين » عند التعيين في الوظائف المدنية « حتى لا تظفى الأقلية على الأغلبية بدافع من تعصبها التلقائى لتعوض نقصها العددي » .

وهذا الرأى من جانب الباحثة يحتاج الى ملاحظات من جانبنا :

أولاً: نصف الكاتبة نفوذ الأقباط في بعض القطاعات بأنه « تقليدى » مما يوحي بأن أى محاولة لاختراق هذه القطاعات تكون بجافية للتقليد .

ثانياً: تعزو الباحثة ظاهرة امتعاض الأغلبية الى (المد الإسلامى) في محاولة ضمنية لتحميل العامل الدينى مسؤولية أى ظاهرة قد تكون مادية ، وكان الأجدر أن تعزوها - لوصح الأعتراض - الى عامل القلق الذى ينتاب الجماعات في الأمور التى تتصل بلقمة العيش .

ثالثاً: لم توضح الباحثة الوسيلة التى عبر بها المعارضون عن امتعاضهم من ترايد النفوذ القبطى ، ولا المناسبة التاريخية التى تم فيها ، ولذا يبقى هذا الرأى مجرد افتراض يفتر

الى دليل ، ولكنها تمضى لتبنى عليه معلومات اضافية فتزعم أن المعارضين طالبوا الحكومة بأن تأخذ في الاعتبار عامل الديانة عند التعيين ، كى يؤدي ذلك الى الحد من تزايد الأقباط في بعض القطاعات .

رابعا : لم توضح الباحثة ماذا كان موقف الحكومة من هذا المطلب ، ولكن يفهم ضمنا أن الحكومة أخذت بهذه النصيحة ولم تكشف الكاتبة النقاب عن فحوى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ هذه السياسة ، هل أصدرت قرارات جمهورية تحدد نسبة الأقباط في بعض الوظائف ؟ أم أنها اعتمدت على بث تعليمات سرية الى الجهاز الوظيفي للحد من انتشار الأقباط ..؟؟

القطاعات التي يتزايد فيها الأقباط

وقبل المضي في استعراض البيانات التي يتضمنها (كتاب الأقباط في الحياة السياسية المصرية) يجب أن ننوه الى أن هذا الجانب من الكتاب لم يكن ضمن الرسالة الجامعية التي تقدمت بها الباحثة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للحصول على درجة الدكتوراة ، ولكنها اضافته عند طبع الكتاب - كما يقول الدكتور على عبد القادر في المقدمة - حتى تربط بين الدراسة الأكاديمية للمسألة القبطية ، وواقع حياتهم المعاصرة كما تراها وتعيشها المؤلفة .

وفي القطاعات التي يتزايد فيها النفوذ القبطي « التقليدي » كالمالية ، يشغل الأقباط ٦٠٪ من وظائفها العادية ، و٩٠٪ من وظائفها العليا ، و١٠٠٪ من وظائف معينة بها ، وتبلغ النسبة الكلية للأقباط في وزارة المالية ١٥٩٪ وفي الشؤون البلدية والقروية ١٥٤٪ وفي وزارة الزراعة ٧٧٪ وفي وزارة التربية والتعليم ٦٢٪ وتبين من احصائية قام بها الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء عن « المديرين » بقطاع النشاط الاقتصادي عام ١٩٧٤ أن نسبة المسيحيين ٢٠٪ .

وللوهلة الأولى يخيل للقارئ أن الأقباط راضون عن هذه النسبة العالية التي تحققت لهم في تلك القطاعات الهامة ، ولكنه لا يلبث أن يكشف عدم الرضا لأن نسبة الأقباط في مجالات أخرى تنخفض ، مما يدل على « أن الكفاءة ليست هي المعيار الوحيد في توزيع الوظائف والمناصب » في رأى المؤلفة .. الأمر الذي يكشف عن التناقض في تفسير الزيادة أو الانخفاض في نسبة الأقباط في الجهاز الوظيفي ..

● فعندما تزداد النسبة يكون ذلك أمرا « تقليديا » .

● وعندما تنخفض النسبة يكون ذلك بسبب أهمال عامل الكفاءة .

ومعنى ذلك أن الكاتبة تريد أن تحصر عامل الكفاءة والوهبة في الأقباط دون غيرهم .

وهى عند عرضها لبعض القطاعات التى تقول أن نسبة الأقباط منخفضة فيها ، تغفل ذكر بعض المجالات الحيوية ذات التأثير الفعال على الكيان العقلى والثقافى للأمة بأسرها ، كالصحافة والاعلام (١) حيث يشغل بعض الأقباط المراكز الرئيسية فى إدارة بعض الصحف دون أن يترك ذلك غمضاة عند الأغلبية ، والا... كان عليهم أن يطالبوا الدولة بمراعاة عامل (الديانة) عند شغل هذه المناصب الهامة...

على أى حال من المفيد أن تلقى نظرة على القطاعات التى تنخفض فيها نسبة الأقباط : (١) ففى وزارة الخارجية لوحظ أنه منذ عام ١٩٥٢ لم يعين سفير قبطى واحد بينما كان هناك عدد كبير منهم قبل الثورة فضلا عن تولي منهم وزارة الخارجية مثل واصف بطرس غالى وصليب سامى ، وفقط فى ١٢ يوليو ١٩٧٣ نشرت أول حركة دبلوماسية تحتوى على سفيرين قبطيين فى حركة تشمل ٥٠ سفيرا ، وفى أبريل ١٩٧٣ ظهرت حركة دبلوماسية مكونة من ١٨٦ دبلوماسيا منهم ١٤ اسما مسيحيا أى بنسبة ٣٪ وترى أن ذلك اتجاه طيب اشاع نوعا من التفاؤل بين الأوساط القبطية ، (ونسيت الكاتبة أن تشير الى وزير الدولة الحالى للشئون الخارجية بطرس غالى حفيد بطرس غالى باشا .

ونقول سميرة بحر : أما فى وزارة التعليم العالى ، فلم يعين مدير أو وكيل جامعة من الجامعات التى بلغت ١٢ جامعة ، ولا يسمح بطبيعة الحال للأقباط بدخول الكليات غير الدينية التابعة للجامعة الأزهرية وهى الكليات التى يتزايد عددها بدرجة سريعة وكبيرة فى الأونة الأخيرة ، ومن ناحية أخرى رفض السماح للأقباط بإنشاء جامعة أو كليات ومعاهد عليا على غرارها ، وعن كلية الطب تقول : « رغم أن نسبة الطلبة الأقباط بها ٤٠٪ فإن نسبة اساتذتها من القبط تناقصت من ٤٠٪ الى ٤٪ (١) كما يلاحظ ندرة الأقباط فى البعثات العلمية ، وأن نظام الامتحان الشفوى يعمد للحد من العدد الكبير من الأقباط الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح للبعثات ، وفى وزارة الحكم المحلى كان عدد رؤساء المدن ٣٧ فى عام ١٩٧٣ ليس بينهم قبطى واحد وكذلك الوضع بالنسبة لسكرتيرى المحافظات ، ولكنها أغفلت الإشارة الى تعيين محافظ قبطى فى السنوات الأخيرة .

وتوجز صاحبة كتاب (الأقباط فى الحياة السياسية والاجتماعية) الموقف الذى أدى الى أيجاد شوائب تشوب الوحدة الوطنية فى القول بأن هناك وظائف معينة لا يشغلها الأقباط تقريبا ، هى الوظائف القيادية مثل المحافظين ، ورؤساء الجامعات ووكلائها والغالبية الساحقة

(١) على سبيل المثال نذكر موسى صرى رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ، وسعيد منيل مدير تحرير أخبار اليوم ، وفؤيد لبيب مدير الصور ، ولويس جريس رئيس تحرير صباح الخير.

(١) ص ١٦٦

(٢) يمكن تفسير هذا الانخفاض بهجرة الأساتذة الى الخارج (الباحث)

من عمداء الكليات ، ونواب رئيس الجمهورية ، ومديرى الأمن ، ورؤساء مجالس المدن ، ورؤساء واعضاء المجالس العليا التابعة لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء مثل المجالس القومية المتخصصة ، والمجلس الأعلى للرياضة ، وأكاديمية البحث العلمى ، ورئيس ومستشارى محكمة النقض باستثناء قبطى واحد ، واعضاء محاكم النقض والغالبية العظمى من رؤساء مجالس ادارات الشركات والبنوك المرمية ، مما يخلق الشعور بالمرارة أو بالنقص أو بالاغتراب فى وطن يعيشون فيه ويعملون له وينتمون اليه .

مقترحات لعلاج الوضع

بعد ذلك تعرض الكتابة جملة اقتراحات تقول أنها قدمت لتلافى هذا الوضع هى (٢) :

- ١ - تخصيص مقاعد للأقباط بالمجلس النيابى لا تقل عن ١٥ ٪ من مجموع أعضاء المجلس ، على أن ينتخب هذا التمثيل النسبى للأقباط على المجالس الشعبية والمحلية على مستوى المحافظة والمدينة والقرية .
- ٢ - الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ، وهو النظام المتبع فى كثير من الدول التى تنتشر فيها اقلية ولا تكون متركزة فى مناطق معينة .
- ٣ - مراعاة عامل الكفاءة وحده عند التعيين (بعيدا عن نظام التعيين عن طريق القوى العاملة) وعند الترقى للوظائف العليا بالادارة والسلك الدبلوماسى والجامعات والجيش والبوليس .. الخ بحيث لا يكون هناك مجال للتمييز الدينى .
- ٤ - حذف خانة « الديانة » من كافة الاستمارات والأوراق والطلبات الرسمية اسوة بما هو متبع فى الدول المتقدمة العصرية .
- ٥ - فتح الكليات غير الدينية التابعة لجامعة الأزهر أمام الأقباط ، أو السماح لهم بإنشاء كليات أو معاهد على غرار الكليات التابعة للأزهر .
- ٦ - إعلان تعداد دقيق لعدد السكان من فهم الأقباط ، بحيث يتم بأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة ، وحتى لا يكون فيه مجال للأخطاء أو الشكوى أو التساؤلات أو الانتقادات .
- ٧ - إلغاء الخط الممايوتى الذى ينظم بناء الكنائس ، والذى أصدرته الحكومة العثمانية سنة ١٨٥٤ عندما كانت مصر خاضعة للخلافة العثمانية وإلغاء القرار الوزارى الصادر عام ١٩٣٤ الذى يحتم على راغبي بناء الكنائس الحصول على ترخيص مسبق يخضع لعشرة شروط .

الجمع بين النقيضين في مطلب واحد

واذا صح أن هذه المقترحات تمثل أمانى الأقباط ، فيكون من الضروري مناقشتها مناقشة تحليلية لكشف جوانب الصواب والخطأ فيها ، والنظرة الفاحصة الى تلك المطالب تدلنا على انها تجمع بين نقيضين ، ومن ثم يصبح التوفيق بينهما اشبه بالجمع بين قطبين متناقلين ، الأمر الذى يخالف طبيعة الأشياء . أما النقيضان فهما :

● مبدأ التمثيل الطائفى ..

● مبدأ الكفاءة دون النظر الى التميز.

فالمبدأ الأول يعنى اسقاط عنصر الكفاءة عند اختيار المرشح ، والزام الناخب باختيار مرشح بذاته لمجرد انتمائه الطائفى ، ولكى يمكن توفير النسبة المطلوبة لكل طائفة ، ولو أدى الأمر الى استبعاد الأصلح .

بينما الأخذ بالمبدأ الثانى يسقط صفة الأتقاء الدينى عند التعيين ، و يلتزم فقط بشرط الكفاءة .

المبدأ الاول يجنح الى التقييد والزام « الكل » بتحقيق مصلحة « البعض » .

والمبدأ الثانى يدعو الى التحرر من أى قيد يحول بين المواطن وحقوق العمل والترقى فى سلك الوظائف ، وهو مبدأ سليم لو أخذ به وحده ، ودون احباطه وتعطيله عن طريق المبدأ الأول ، لأن الأخذ بمبدأ التمثيل الطائفى فى المجال النيابى والسياسى ، سيدفع بالأغلبية تلقائيا الى المطالبة بتطبيقه على مجالات التعيين فى الوظائف ، وبذلك تفقد الأقلية المزايا التى تتحقق لها من اطلاق حرية التعيين ، فتصبح ملزمة بقبول النسبة المخصصة لها فى الوظائف ، على غرار النسبة المخصصة لها فى المجالس النيابية .

على أن الخطر الأخير لا يتمثل فى فقدان الأقلية بعض مناصب أو مقاعد لها فى هذا القطاع أو ذاك ، ولكنه يتمثل فى تخليد عزلتها عن محيط الشعب الذى تعيش فيه وتشاركه همومه واماله وتطلعاته ..

فهل سيكون من مصلحة الأقباط دفعهم .. أو جرهم .. الى الأترواء فى (جيب) دينى واجتماعى وسياسى .. وحصرهم فى زترانة (انفرادية) بعيدا عن الحركة الديناميكية لمجموع الشعب ؟؟

وهل سيكون من مصلحة مصر كلها ، إقامة حوائط طائفية سميكة ، على غراء تلك الجدران التى قامت فى بعض الدول العربية الشقيقة ، فجعلت من كل طائفة (أمة) مستقلة لها مصالحها

ومطامعها ومخاوفها ومهمها وشكوكها .. دون أن يجمعها ذلك الحيط الواحد الذى ينتظم حبات
المسبحة فى عقد منسجم ..؟

مستقبل الديمقراطية فى مصر

على أى حال ، فإن القول الفصل فى مسألة التمثيل الطائفى .. بل فى موضوع المشكلة
الطائفية كلها .. يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الحياة السياسية فى مصر ، ومدى نجاح النظام
السياسى فى توفير حرية التعبير والتمثيل والوجود لكافة الفئات والطبقات والجماعات والهيئات
التي يتكون منها نسيج الشعب المصرى ، بصرف النظر عن انتماءاتها الدينية ، وفى تصورنا أن
ترسيخ النظام الديمقراطى فى مصر ، وقيام أحزاب وهيئات راسخة تعبر عن مصالح الكتل
الاجتماعية والسياسية ، سيؤدى بكل مسببات الفتنة الطائفية الى التحلل والذوبان ، وعندما
تقوم المؤسسات السياسية المعبرة فعلا عن تطلعات الجماهير ، فلن يكون هناك مجال امام الأقلية
القبضية لانتهاج أساليب غير مشروعة لاثبات وجودها ، أو البحث فى مقترحات غير عملية لحل
مشاكلها ، أو اللجوء الى هيئات خارجية ودول أجنبية لاستعدادها واثارة حميتها الصليبية ، وإنما
ستكون المؤسسة السياسية هى النبر الحزبى للتعبير عن الذات ، وعندها ستتمشى من قاموس
المفردات الاجتماعية تلك الكلمات ذات المدلول المنفر مثل : اقلية - وطائفية - وسيعود شعب
مصر الى معدنه الصلب الاصيل الذى يصعب تفتيته مهما توالى عليه الطرقات .

الفصل الثامن

المسيحيون في ظل الإسلام

الفصل الثامن المسيحيون في ظل الإسلام

بقيت كلمة لا بد منها بشأن المخاوف التي تساور الأقباط من تطبيق الشريعة الإسلامية، وهي مخاوف سوف نجد لها ما يبررها إذا عرفنا أن كل المعلومات التي توافرت لديهم عن الشريعة الإسلامية تنحصر في دفع الجزية وقطع يد السارق ورجم الزاني وجلد شارب الخمر.. الخ.. وهي معلومات تهدف إلى تشويه الصورة الحقيقية للشريعة السمحاء في نظر غير المسلمين. ولا شك أن واجباً كبيراً يقع على عاتق المسلمين.. على اختلاف مستوياتهم العلمية. لتصحيح هذا المفهوم، وإزالة ماعلق في أذهان شركائنا في الوطن من معلومات غير دقيقة عن شريعتنا السمحاء، ومن واجبنا أن نأخذ بأيديهم حتى يدركوا أن الضمان الأعلى لحماية حقوقهم الإنسانية.. من حيث كونهم بشراً ليس التظاهر أمام مبنى البيت الأبيض أو الأمم المتحدة وإنما الحفاظ على أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يعلموا أن لهم مالنا وعليهم ما علينا، وأن الدولة الإسلامية تعامل رعاياها على قدم المساواة، فلا تفرقه بسبب اختلاف الدين، وإنما هي تعامل الجميع معاملة متساوية بالنسبة لحقوقهم وبالنسبة لواجباتهم على أن سماحة الشريعة الإسلامية قد اقتضت ألا يكون التماوى شاملاً ففصلت نظام الأسرة عن نطاق الخضوع لأحكامها، وتركته تماماً لأحكام الدين المسيحي أو اليهودي..

والشريعة الإسلامية، وهي تنهج هذا المنهج، فإنما تصدر عن أصل عام هو «أمرنا بتركهم وما يدينون» وهذا الأصل العام إنما يشكل جوهر الحرية الدينية في كتف الإسلام، لقد رأت الشريعة الإسلامية، استناداً إلى منهجها في نبذ القهر الديني والتدخل في شئون الأديان الأخرى أن مسألة الأسرة وثيقة الصلة بالشعائر الدينية لما تشمله من طقوس وشروط خاصة بالزواج والطلاق وغير ذلك مما يترتب على نشوء الأسرة أو يتسبب في انشائها، ولما كانت حرية ممارسة

الشعائر الدينية هي إحدى الحريات التي تقرها الشريعة الإسلامية للإنسان بصفته إنساناً. فقد اعفت أصحاب الديانات الأخرى من الخضوع الكلي لأحكامها، وقصرت خضوعهم على النظام الإقتصادي أو المعاملات والعقوبات.

وفي ذلك يقول الدكتور محمد اسماعيل على مدرس القانون الدولي العام بجامعة الأزهر^(١) إذا كانت الغاية من إعفاء أصحاب الديانات الأخرى من الخضوع لنظام الأسرة الإسلامية، هي تأكيد الحرية الدينية، إلا أن الشريعة استهدفت هدفاً معيناً آخر في تكليف أصحاب الديانات الأخرى بالخضوع. لنظام العقوبات والمعاملات الإسلامية وهو كفالة النظام الاجتماعي للدولة. ذلك أن ارتباط العقوبات والمعاملات بالنظام الاجتماعي والاقتصادي أمر لا شك فيه، وإذا كان يتصور وفقاً للأفكار الدينية، ألا يتزوج أصحاب الديانات، فإنه من غير المتصور، ألا يتعاملوا في نطاق الاقتصاد أيضاً. أن المعاملات المالية والعقوبات، عمليات اقتصادية متشابكة تجري في كل زمان ومكان دون تفرقة بين دين وآخر، ومن أجل ذلك فإنه من المنطقي أن يحكم هذه المعاملات المتشابكة نظام إقتصادي واحد. ولما كانت الشريعة الإسلامية، قد تفردت بوضع تنظيم شامل للمعاملات والعبادات، ولما كانت هذه الشريعة، هي الدين الرسمي لمصر، فإنه يكون من الطبيعي والمنطقي أن يسرى حكمها على كل من ينعم بخيرات مصر. ولا جدال في أن ترك أصحاب الديانات، الأخرى، يتعاملون مالياً واقتصادياً، طبقاً لدياناتهم ومللهم إنما ينطوي على تدمير لاقتصاديات الدولة، لتشتت النظم الاقتصادية بها وربما تعارضها، فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن نظام المعاملات الإسلامية طبقاً لشهادات العلماء والثقافات الأجنبية ممن درسوا الشريعة الإسلامية، يفوق في عدالته أي نظام قانوني وضع في العالم، لأصبح حكم الشريعة الإسلامية ليس حكماً دينياً فحسب وإنما حكم مصلحة دنيوية للمسلم والقبطي واليهودي.

إن سماحة الشريعة الإسلامية تتبدى في حماية الحرية الشخصية للأقباط واليهود، فيما قرره الفقهاء الأحناف، فقد قرر استاذنا الإمام الراحل الشيخ محمد أبوزهره، أن الفقهاء الأحناف يميزون للذميين أن يشربوا الخمر وإن يأكلوا الخنزير إذا كان ذلك حلالاً عندهم وعلّة الإباحة هنا، هي الخشية من أن يكون تحريم الخمر ولحم الخنزير عليهم، تدخلاً في الحرية الشخصية ومن أجل ذلك فإنهم لا يعاقبون على الشرب وإنما يعاقبون إذا خرج استخدام الخمر عن نطاق الشرب إلى نطاق الإغواء للشباب المسلم. ويكون العقاب هنا على الإغواء لا على الشرب ذاته. (٢)

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فإن المسلم - وفقاً لرأي الأحناف - إذا أراق خمرًا لقبطي أو

(١) الأهرام : ١٩٨٠/٥/٢٠

(٢) تقول بعض المصادر المسيحية أن شرب الخمر محرم في إديانة المسيحية (الباحث)

سكبه له، أو قتل له خنزيرا لوجب عليه قيمة ما اتلف، مع أن هذا القبطى لو تصرف نفس التصرف ضد مسلم فكب له خيرا أو قتل له خنزيرا، فانه لا يكلف بقيمة ما اتلف! لماذا؟.. لان الخمر والخنزير مال حلال فى ديانة الذمى، نجب حمايته، ومال حرام فى ديانة المسلم، لا نجب حمايته،!؟..

هذا هو حكم الشريعة الاسلامية فى المساواة فى المعاملات بين الافراد.. فاهو حكم معاملة الحاكم المسلم، فى دولة اسلامية، لرعايا هذه الدولة، مسلمين وغير مسلمين؟! يرى الدكتور محمد اسماعيل على أن فى سيرة عمر بن الخطاب- أشد المتشددين فى الشريعة الاسلامية- مايسمح لنا بأن نطمئن اخوتنا. كيف يكون ذلك؟ هناك قصة تاريخية ثابتة تروى، أن قبطيا مصريا دخل فى مباحق للجري مع ابن عمرو بن العاص والى مصر. وكسب الشاب القبطى الرهان، فاغتاز ابن عمرو وضربه بالسوط على رأسه وقد كبر عليه الامر قائلا: «أتسبق ابن الأكرمين»؟... فإذا كان تصرف الشاب القبطى؟.. لم يخبر اخوانه فى الدول الاخرى ولا استعدى دولة على بلده، بل توجه رأسا الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شاكيا له وسرعان ما استدعى عمر، عمرو بن العاص وابنه المشكوفى حقه، وأمر الشاب القبطى أن يضرب ابن عمرو على رأسه حتى يشفى غليله. وكان القبطى كلما سكت، يأمره عمر بمواصلة الضرب حتى ترتاح نفسه، قائلا له: «زد ابن الأكرمين».. ولما هدأت نفس القبطى تماما، فوجئ بعمر ابن الخطاب ينزع عمامة عمرو بن العاص أيضا، ويقول للشاب القبطى «أضرب على صلعة عمرو، فباسمه ضربك».. وتردد الشاب القبطى وامتنع عن ذلك. ودافع عمرو بن العاص عن نفسه أمام هذه المفاجأة قائلا: «ما علمت بهذا»، فقال له عمر بن الخطاب: «منذ متى ياعمر، استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟».

وعندما وافقت النية عمر بن الخطاب قال رضى الله عنه: «أوصى الخليفة من بعدى، بزمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم.. ولا يكلفهم فديق طاعتهم».. وهكذا يعامل المسلمون الأقباط.. وهكذا يكون حكم الشريعة الاسلامية، وهكذا تكون سياسة الحاكم المسلم فى الدولة المسلمة

ودستور العلاقات بين المسلمين وغيرهم من أبناء الديانات السماوية يستند الى الآية الكريمة: (لأينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب القسطين. انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن تولهم فأولئك هم الظالمون). (١)

فلأهل الكتاب- الذين قام دينهم فى الأصل على دين سماوى- منزلة خاصة فى المعاملة

والشرع ، فالقرآن ينهى عن مجادلتهم فى دينهم إلا بالحنس ، حتى لا يكون الجدل العقيم سببا فى إيفار الصدور وإيقاظا لنار العصبية والبغضاء فى القلوب ، قال تعالى : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلنا وأنزل إليكم وإلنا والمحكم واحد ونحن له مسلمون) (١)

و يبيح الإسلام مؤاكلة أهل الكتاب ، والأكل من ذبائحهم كما أباح مصاهرتهم والتزوج من نسايتهم المحصنات العفيفات ، مع مآقرره القرآن من قيام الحياة الزوجية على المودة والرحمة ، وهذا فى الواقع تسامح كبير من الإسلام ، حيث أباح للمسلم أن تكون ربة بيته وشريكة حياته وأم أولاده غير مسلمة ، وأن يكون أحوال أولاده وخالاتهم من غير المسلمين . فقال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخوان) (٢)

هذا الحكم فى أهل الكتاب فى أى مكان من الأرض ، وإن كانوا فى غير الديار الإسلامية ، أما المواطنون المقيمون فى دار الإسلام فلهم منزله ومعاملة خاصة ، وهؤلاء هم « أهل الذمة » . ولما كان تعبير (أهل الذمة) يثير فى أذهان البعض كثيراً من التساؤلات فإن الأمر يستوجب الإيضاح .

يقول الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى (٣) فى كتابه (غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى) : جرى العرف الإسلامى على تسمية المواطنين من غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى بأسم « أهل الذمة » أو « الذميين »

و « الذمة » كلمة معناها العهد والضمان والأمان ، وإنما سموا بذلك لأن لهم عهد الله وعهد رسوله ، وعهد جماعة المسلمين أن يعيشوا فى حماية الإسلام ، وفى كنف المجتمع الإسلامى آمنين مطمئنين ، فهم فى أمان المسلمين وضمانهم ، بناء على « عقد الذمة » . فهذه الذمة تعطى أصحابها . من غير المسلمين ما يشبه فى عصرنا الحالى « الجنسية » السياسية التى تعطىها الدولة لرعاياها ، فيكتسبون بذلك حقوق المواطنين ويلتزمون بواجباتهم فالذمى على هذا الأساس من « أهل دار الإسلام » كما يعبر الفقهاء ، أو من حاملى « الجنسية الإسلامية » كما يعبر المعاصرون .

وعقد الذمة [عقد مؤبد] يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم ، وتمتعهم بحماية الجماعة الإسلامية ورعايتها ، بشرط بذلهم (الجزية) والتزامهم أحكام القانون الإسلامى فى غير الشئون

(١) سورة النكوت : ٤٦

(٢) سورة المائدة : •

(٣) عميد كلية الشريعة بجامعة قطر

الدينية، وهذا يصيرون من أهل «دار الاسلام» فهذا العقد ينشئ حقوقا متبادلة لكل من الطرفين: المسلمين وأهل ذمتهم بإزاء ما عليه من واجبات.

فما هي الحقوق التي كفلها الشرع لأهل الذمة؟

يجيب الدكتور القرضاوى على ذلك بقوله (١):

القاعدة الأولى في معاملة أهل الذمة أن لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، إلا في أمور معددة مستثناة، كما أن عليهم ما على المسلمين من الواجبات إلا ما استثني.

● حق الحماية:

فأول هذه الحقوق هو حق تمتعهم بحماية الدولة الاسلامية والمجتمع الاسلامى. وهذه الحماية تشمل حياتهم من كل عدوان خارجى، ومن كل ظلم داخلى حتى ينعموا بالأمان والاستقرار وفقهاء المسلمين من كافة المذاهب الاجتهادية أكدوا بأن على المسلمين رفع الظلم عن أهل الذمة والمحافظة عليهم، لأن المسلمين حين أعطوهم الذمة قد التزموا رفع الظلم عنهم بل صرح بعضهم بأن ظلم الذمى أشد من ظلم المسلم إثما. وحق الحماية الداخلية يتضمن حماية دمايتهم وأنفسهم وأبدانهم وأموالهم وأعراضهم وتأمينهم عند العجز والشيخوخة والفقر.

● حرية الدين:

فلكل ذى دين دينه ومذهبه، لا يجبر على تركه الى غيره، ولا يضغط عليه أى ضغط ليتحول منه الى الاسلام، وأساس هذا الحق قوله تعالى.

(لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى) (٢)

وقوله (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (٣)

لقد رفض القرآن الاكراه لأن الايمان عند المسلمين ليس مجرد كلمة تلفظ باللسان أو طمس تؤدى بالابدان، بل أساسه إقرار القلب واذعانه وتسليمه، ولهذا لم يعرف التاريخ شعبا مسلما حاول إجبار أهل الذمة على الاسلام، وكذلك صان الاسلام لغير المسلمين معابدهم ورعى حرمة شعائرهم، بل جعل القرآن من أسباب الاذن فى القتال حماية حرية العبادة وذلك فى قوله تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وإن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا)

(١) غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى (ص ١٠).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٦

(٣) سورة يونس: الآية ٩٩

وقد أشتعل عهد النبی صلی الله علیه وسلم إلى نصارى نجران أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملتهم وبيعهم (كنائسهم)،

وفي عهد عمر إلى أهل إيلياء (القدس) نص على حريتهم الدينية، وحرمة معابدهم وشعائرهم وفي عهد خالد بن الوليد لأهل عنات.. أن يضربوا نواقيسهم في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار، إلا في أوقات الصلاة وأن يخرجوا الصليبان في أيام عيدهم.

وكل ما يطلبه الاسلام من غير المسلمين أن يراعوا مشاعر المسلمين، وحرمة دينهم، فلا يظهروا شعائرهم وصلبانهم في الأمصار الإسلامية، ولا يحدثوا كنيسة في مدينة إسلامية لم يكن لهم فيها كنيسة من قبل، وذلك لما في الاظهار والاحداث من تحدى الشعور الاسلامي مما قد يؤدي الى قتله واضطراب.

على أن من فقهاء المسلمين من أجاز لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد في الأمصار الإسلامية، وفي البلاد التي فتحها المسلمون عنوة، اذا أذن لهم إمام المسلمين بذلك، بناء على مصلحة رآها. مادام الاسلام يقرهم على عقائدهم. ويبدو أن العمل جرى على هذا في تاريخ المسلمين منذ عهد مبكر، فقد بنيت في مصر عدة كنائس في القرن الأول الهجري، مثل كنيسة (مارمرقص) بالاسكندرية ما بين عامي ٣٩ و ٥٦ هجرية، كما بنيت أول كنيسة بالقسطنطينية عامي ٤٧ و ٦٨ هـ. كما سمح عبد العزيز بن مروان حين أنشأ مدينة حلوان ببناء كنيسة وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء ديرين، وقد ذكر المؤرخ المقرئ في (الخطط) أمثله عديدة. ثم ختم حديثه بقوله: «وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثة في الاسلام بلا خلاف».

أما في القرى والمواضع التي ليست من أمصار المسلمين، فلا يمنعون من إظهار شعائرهم الدينية وتجديد كنائسهم القديمة وبناء ما تدعو حاجتهم الى بنائه نظرا لتكاثر عددهم.

وهذا التسامح مع المخالفين في الدين، من قوم قامت حياتهم كلها على الدين، وتم لهم به النصر والغلبة، أمر لم يعهد في تاريخ الديانات، مما شهد به المؤرخون الغربيون أنفسهم مثل جوستاف لوبون وآدم ميتز على النحو الذي أسلفناه عند الحديث عن حق العمل.

• ضمانات الوفاء بهذه الحقوق:

لقد قررت الشريعة الإسلامية لغير المسلمين كل تلك الحقوق وكفلت لهم كل تلك الحريات، وزادت على ذلك بتأكيد الوصية بحسن معاملتهم ومعاشرتهم بالتى هي أحسن، ولكن من الذى يضمن الوفاء بتنفيذ هذه الحقوق، وتحقيق هذه الوصايا؟ وبخاصة ان المخالفة في الدين كثيرا ما تنقف حاجزا دون ذلك؟

يعترف الدكتور يوسف القرضاوى بان هذه التباؤلات حق وصدق، بالنظر الى الدساتير الأرضية والقوانين الوضعية التى تنص على المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، ولكنها تظل حبرا على ورق، لغلبة الأهواء والعصبيات التى لم تستطع القوانين أن تنتصر عليها لأن الشعب لا يشعر بقدسيته، ولا يؤمن فى قرارة نفسه بوجوب الخضوع والانقياد لحكمها.

أما الشريعة الإسلامية فهى شريعة الله وقانون السماء، الذى لا تبدل لكلماته، ولا جور فى أحكامه، ولا يتم الايمان إلا بطاعته، والرضا به، قال تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من امرهم) (١)

فالمجتمع الإسلامى مسئول بالتصامن عن تنفيذ الشريعة وتطبيق أحكامها فى كل الأمور، ومنها ما يتعلق بغير المسلمين. فاذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى، وجد فى المجتمع من يرده الى الحق، ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، ويقف بجانب المظلوم المعتدى عليه، ولو كان مخالفا له فى الدين.

قد يوجد هذا كله دون أن يشكو الذمى إلى أحد، وقد يشكو ما وقع عليه من ظلم، فيجد من يسمع لشكواه وينصفه من ظالمه، مها يكن مركزه ومكانه فى دنيا الناس، فله أن يشكو الى الوالى أو الحاكم المحلى، فيجد عنده النصفة والحماية، فإن لم ينصفه فله أن يلجأ الى من هو فوقه: الى خليفة المسلمين وأمير المؤمنين، فيجد عنده الضمانة والأمان، ولو كانت القضية بينه وبين الخليفة نفسه فانه يجد الضمان لدى القضاء المستقل العادل الذى له حق محاكمة أى مدعى عليه، ولو كان أكبر رأس فى الدولة (الخليفة)، وضمان آخر عند «الفقهاء» الذين هم حماة الشريعة، وموجهو الراى العام

● الضمير الإسلامى العام:

وهناك ضمان أعم وأشمل يتمثل فى «الضمير الإسلامى العام» الذى صنعتته عقيدة الاسلام وتربيته الاسلام، وتقاليده الاسلام، والتاريخ الإسلامى ملئ بالوقائع التى تدل على التزام المجتمع الإسلامى بحماية أهل الذمة من كل ظلم يمس حقوقهم المقررة، أو حرمانهم المصونة أو حرياتهم المكفولة. وقد سبقت الإشارة الى قصة ابن القبطى الذى شكا الى الخليفة عمر من ظلم ابن عمرو بن العاص.

● قضية الجزية

وقبل أن نختم الحديث عن وضع المسيحيين فى المجتمع الإسلامى لابد من إزالة الغموض عن بعض الشبهات التى لازالت عالقة فى اذهان المسيحيين، ومنها قضية (الجزية) التى غلفت

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٦.

بظلال كثية وتفسيرات سوداء، جعلت المسيحيين يفرعون من مجرد ذكر أسمها، فهي في نظرهم ضريبة ذل وهوان وعقوبة فرضت عليهم مقابل الامتناع عن الاسلام...! ولذا نرى أن توضيح هذه القضية هو من الأهمية بمكان.

يقول الدكتور يوسف القرضاوى (١) ان الاصل في وجوب الجزية من القرآن الكريم، قوله تعالى في سورة التوبة: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ومعنى الصغار هنا: التسليم والقاء السلاح والخضوع لحكم الدولة الاسلامية.

ومن الناس من ينظرون الى الأمور نظرة سطحية فيحسبون الاسلام متعسفا في فرضه الجزية على غير المسلمين، ولو أنهم أنصفوا وتأملوا حقيقة الأمر لعلموا ان الاسلام كان منصفاً كل الأنصاف في فرض هذه الجزية الزهيدة (دينارين سنوياً على الرجل القادر على حمل السلاح ويعفى منها الطفل والمرأة والشيخ والراهب) فقد أوجب الاسلام على أبنائه «الخدمة العسكرية» باعتبارها فريضة دينية يقوم بها من يؤمن بدين الدولة، وليس من العقول أن يؤخذ شخص ليضع رأسه على كفه من أجل فكرة يعتقد بطلانها، وفي سبيل دين لا يؤمن به، والغالب أن دين المخالفين ذاته لا يسمح لهم بالدفاع عن دين آخر والقتال من أجله (٢) ولهذا قصر الاسلام واجب (الجهاد) على المسلمين لأنه يعد فريضة دينية مقدسة، وفي مقابل ذلك فرض على المواطنين- من غير المسلمين- أن يسهموا في نفقات الدفاع والحماية عن طريق ما عرف في المصطلح الاسلامي باسم «الجزية». فهي اذن بمثابة بدل مالى عن «الخدمة العسكرية» المفروضة على المسلمين. وفي ذلك يقول المؤرخ الغربى آدم ميتز: كان أهل الذمة- بحكم ما يتمتعون به من تسامح المسلمين معهم، ومن حمايتهم لهم يدفعون الجزية، كل منهم بحسب قدرته.. وكانت هذه الجزية أشبه بضريبة الدفاع الوطنى، فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح..» (٣)

على أن هناك علة أخرى لإيجاب الجزية على أهل الذمة، وهى العلة التى تبرر فرض الضرائب من أى حكومة فى أى عصر على رعاياها، وهى اشراكهم فى نفقات المرافق العامة التى يتمتع الجميع بشراستها- كالقضاء والشرطة والبلديات واقامة الجسور- والمسلمون يسهمون فى ذلك بما يدفعونه من زكاة عن نقودهم وتجارتهم وأنعامهم وزروعهم وثمارهم، فضلاً عن زكاة الفطر، فلا غرابة أن يطلب من غير المسلمين المساهمة بهذا القدر الزهيد وهو الجزية.

(١) نفس المرجع: ص ٣٢

(٢) ولعل هذا يفسر لنا سراً امتناع أقباط مصر عن مساعدة الرومان عند التحامهم مع العرب القاطنين (الباحث)

(٣) الحضارة الاسلامية: ح ١ ص ٩٦

• ولكن متى تسقط الجزية عن غير المسلمين؟

وإذا لم تستطع الدولة أن توفر الحماية العسكرية، فلا يكون لها حق في الجزية ولا في الضريبة

كذلك تسقط الجزية إذا اشترك أهل الذمة مع المسلمين في القتال والدفاع عن الوطن ضد الأعداء،^(١) وقد نص على ذلك صراحة في بعض العهود والمواثيق التي أبرمت بين المسلمين وأهل الذمة في عهد عمر رضى الله عنه.

وفي بحثه الجليل (فقه الزكاة) أوضح الدكتور يوسف القرضاوى مدى جواز أخذ ضريبة من أهل الذمة بمقدار الزكاة، ليتساوى أهل الذمة بالمسلمين في الالتزامات المالية، وإن لم تسم (زكاة) نظرا للحساسية التي يحملها هذا العنوان عند الفريقين. ولا يلزم أيضا أن تسمى (جزية) ماداموا يأنفون من ذلك.

وزيادة في الإيضاح والبيان، ودفعاً لكل شبهة، ورداً على أية فرية، أورد القرضاوى تلك العبارة التي كتبها المؤرخ المعروف السير توماس أرنولد في كتابه (الدعوة إلى الإسلام) عن الغرض من فرض الجزية وعلى من فرضت قال:

«ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين- كما يريدنا بعض الباحثين على الظن- لونا من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الإسلام وإنما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة، وهم غير المسلمين من رعايا الدولة الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة في الجيش، في مقابل الحماية التي كفلتها لهم سيوف المسلمين. ولما قدم أهل الحيرة المال المتفق عليه، ذكروا صراحة أنهم إنما دفعوا هذه الجزية على شريطة «أن يمنعونا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم».

ومن الواضح- يقول القرضاوى- إن أى جماعة مسيحية كانت تعفى من أداء هذه الضريبة إذا ما دخلت في خدمة الجيش الإسلامى، وكانت الحال على هذا النحو مع قبيله «الجراجة» التي كانت تقيم بجوار انطاكية، سالت المسلمين وتعهدت أن تكون عوناً لهم، وإن تقاتل معهم في مغازيهم على شريطة ألا تؤخذ بالجزية وإن تعطى نصيبها من الغنائم^(٢) وحدث شبيه ذلك مع المسيحيين الذين عملوا في الجيش أو الاسطول في ظل الحكم التركى، أوقاموا بحراسة مسالك الجبال في (ميجاريا) بألبانيا، كذلك أعفى منها أهالى رومانيا الجنوبية وكانوا يؤلفون عنصراً هاماً من عناصر القوة العسكرية التركية، وبذلك الروح ذاتها لم تقرر جزية الرؤوس على

(١) والدليل على ذلك أن الوالى سعيد باشا عندما أمر بتطبيق الخدمة العسكرية على الأقباط، واسقط عنهم الجزية وكان ذلك

س ١٨٥٥ (الباحث)

(٢) فتح البلدان البلازرى ص ١٥٦

نصارى اليونان الذين أشرفوا على بناء القناطر التي أمدت القسطنطينية بماء الشرب، ولا على الذين قاموا بحراسة مستودعات البارود، ومن جهة أخرى أعفى الفلاحون المصريون من الخدمة العسكرية على الرغم من أنهم كانوا على الاسلام، وفرضت عليهم الجزية في نظير ذلك، كما فرضت على المسيحيين (١)

موقف بعض الأقباط المثقفين

ومادمتنا بصدد الحديث عن وضع المسيحيين في ظل الاسلام، فإن واجب الامانة يقتضي التنويه بموقف بعض الاقباط المثقفين الذين عالجوا هذه القضية بوعى نابع من ادراك وثيق بعدالة الشريعة الاسلامية، وبروح خالية من التعصب، وفي هذا المجال ينبغي أن تشير الى الكاتب الوطنى الراحل الاستاذ سامى داود الذى لم يتوان عن اظهار معارضته للفكرة التى كانت تدعو الى قصر تطبيق الحدود الاسلاميه على المسلمين دون الأقباط، وكان سامى داود يعلق على تصريح نشرته صحيفة (الاخبار) في مايو ١٩٧٦ لوزير العدل وقتئذ (٢) قال فيه: «ان اللجنة المختصة بتطوير التشريعات بما يتفق مع الشريعة الاسلامية تقوم بتعديل القوانين الآن لتنتهى من هذه المهمة قريباً... وإضافاً بأن تحريم شرب الخمر وقطع يد السارق مثلاً سيطبقان على المسلمين دون المسيحيين، لأن المسيحيين ستطبق عليهم القوانين الوضعية» وبعد أيام قلائل من نشر هذا التصريح كتب الاستاذ سامى داود مقالا بجريدة الجمهورية (٣)، وشاء القدر أن يكون هذا المقال هو كلمة الوداع الاخيرة لهذا الكاتب الوطنى اذ قال متسائلاً «أيصبح في البلد قانونان: واحد للمسلمين وواحد للمسيحيين؟! نحن شعب واحد ويجب أن يطبق علينا قانون واحد، مادام هذا القانون سيصدر من مجلس الشعب، سلطتنا التشريعية المنتخبة..

وقال سامى داود:

«بأى ضمير قضائى سيحكم القاضى «المسلم» على السارق المسلم باقامة الحد الاسلامى الذى يقضى بقطع يده.. ثم يحكم فى اليوم التالى على سارق مسيحى بالسجن بضعة أشهر أو بضع سنوات! وكيف سيتقبل الناس هذا الوضع، وماذا يمكن أن يكون له من آثار!!

واستطرد سامى داود قائلاً:

«إن ما يتضمنه القانون المدنى المصرى من مواد تستند الى الشريعة الاسلامية - وأهمها

(١) نعتقد أن المؤلف يقصد بذلك نظام (الدلية) حيث كان الشاب يدفع عشرين جنياً نظير الاعفاء من الخدمة العسكرية وقد ظل هذا النظام قائماً حتى سنة ١٩٤٧ بعد ظهور الخطر الإسرائيلى في فلسطين، ودعت الحاجة الى انشاء جيش قوى (بدوى)

(٢) الاستاذ احمد سميج طلعت

(٣) الجمهورية ١٦ مايو ١٩٧٦

وأخطرها على علاقات الاسر والأفراد- قاتون المواريث مثلا.. انه يطبق على الجميع، فهل شكّا أحد من ذلك؟ فلماذا في النواحي الجنائية يصبح لنا قانونان.. وكأننا شعبان ١١؟ هذه أسئلة أثيرها- وأنا أطالب بوحدة التشريع ايا كان.. مع اعترافى بأننى لاأستطيع أن أجزم بسلامة ماأطالب به، وإكاد أطالب، بل أرجو أن يردنى من يستطيع أن يجزم أو أن يوجهنى بالرأى المقنع الى الصواب.

واختتم سامى داود مقاله الاخير بهذه الكلمات البديعة: «فى سبيل مصر، ووحدة شعبها الوطنية، كتبت ماأكتب، ولينفر لى من يرانى أخطأت.. وليجنبنا الله جميعا مسالك الخطأ وليرشدنا الى طريق الصواب

أسئلة لاجل لها

وحتى أكون متصفا فى عرض وجهة النظر القبطية حيال قضية التشريع طلبت من الزميل صادق عزيز وهو صحفي قبطى متخصص فى الشؤون الكنسية أن يبدى وجهة نظره فى هذا المجال فكتب هذا المقال :

هل هو حق موقف أقباط مصر من المطالبة بالألا يتضمن الدستور نصا على أن «مصر دولة إسلامية»؟ هل هو حق موقفهم من ألا تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريعات والقوانين فى الدولة؟ هل هو حق موقفهم من المطالبة بالألا تسمى الاحكام الإسلامية الألا على المسلمين أما الأقباط فلا تسمى عليهم؟

أسئلة لاجل لها من الاعراب. وأجوبة بالتالى لاجل لها من التفكير أوحتى مجرد أن تخاطر على البال.. أسئلة تنقصها الحكمة واجابة تفتقد الى الصواب.. ولا أقول ذلك مناوئا للمسيحية، ولا منافقا للإسلام.. وإنما أقول من واقع المنطلقات العقلانية.. والقانونية.. والأهم من ذلك المسيحية.

أولا: فالمطالبة بعدم النص فى الدستور على أن مصر دولة إسلامية هى مغالطة للواقع والتاريخ.. فلا أحد يستطيع أن ينكر أن مصر فعلا مثلها مثل باقى الدول الإسلامية والتي أصبحت تمثل نحوثلث العالم، دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام.. ولم ترتد عنه سلما أو حربا منذ أكثر من (١٣٠٠) سنة.. مصر إسلامية منذ أن دخلها عمرو بن العاص.. يومها كان المسلمون هم الأقلية.. وكان الأقباط هم الأغلبية.. ومع ذلك كانت إسلامية، وكنا نعيش فى ظل الإسلام وفى أمنه وإيمانه.. ولعل البابا بنيامين لم يصدر صرخته المشهورة «استقبلوا عمرو» إلا بعد أن «كفر» بحكم الرومان المسيحيين لمصر.. لما لاقاه «الأقباط» على أيديهم من وسائل التعذيب والقتل والتشريد.

«ولعل أستطيع أن أقولها صريحة أن مصر في تاريخها لم تكن أبداً «قبطية» حتى من قبل الإسلام.. فهي تقع دائماً تحت الحكم الروماني أو البيزنطي أو المقدوني.. أما الحكم القبطي.. فلم نسمع عنه أبداً. إذا لماذا نأتى اليوم ونرفض أن يكون هناك نص على أن الدولة «إسلامية».. ثم ماذا يضيرنا في هذا خاصة إذا كنا نعرف أن المسيحية عاشت في سلام مع الإسلام وتعايشت معه أكثر من (١٣٠٠ عام)»..

وقد يقال أن معظم دول العالم- خاصة المسيحية منها- لم تعد تمزج بين الدين ونظام الحكم.. أخذوا بمبدأ الدين للديان والدولة للجميع.. والرد على ذلك واضح علمياً وعملياً.. فكل الدول التي ابتعدت عن الدين في دساتيرها وقوانينها فقدت كل سماتها وصفاتها وأخلاقياتها.. وانتشرت فيها الإباحية والاحادية.. وأصبحت معظم هذه الدول نفسها تتوق إلى العودة للدين وتقاليد وتروا إلى تطبيق شرائعه وتعاليمه حتى تستعيد توازنها.

— هل نريد من أجل إرضاء الاقلية المسيحية.. أن تنكر الاغلبية اسلاميتها..؟ ولماذا؟ وإذا كان المسيحي تحت ضغط أو حتى ارهاب أو تخويف لا يمكن أن ينكر مسيحيتة عملاً يقول السيد المسيح «ولكن من ينكرني قدام الناس انكره أنا أيضاً قدام أبى الذى فى السموات» (ت ١٠: ٣٣).. فلماذا اذن نقبل لغيرنا مالا نقبله لانفسنا..؟ ولماذا لانسمع قوله له المجد «أقول لكم أن كثيرين سيأتون من المشرق والمغرب ويتكثرون مع ابراهيم واسحق ويعقوب فى ملكوت السموات. واما بنو الملكوت فيطرحون الى الظلمة الخارجية هناك يكون البكاء وصرير الاسنان» (ت ٨: ١١-١٢) وقوله «من يقبل نبيا باسم نبى.. فاجرنى ياخذ، ومن يقبل بارا باسم بار فاجر بار ياخذ» (ت ١٠: ٤٠) من له اذانان للسمع فليسمع!

وننتقل الان الى النقطة الثانية.. وهى الاعتراض على أن تكون الشريعة الاسلامية هى مصدر التشريعات والقوانين فى الدولة..

● والسؤال الان.. ماذا يخيفنا من ذلك؟ فى رأى الشخصى أنه فيما عدا مايتعلق بالاحوال الشخصية، فان احكام الشريعة الاسلامية لا تتعارض اطلاقاً مع المسيحية.. وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ١- انه اذا كانت الدولة اسلامية.. فالقوانين الوضعية يجب أن تكون اسلامية.. وعلينا قبول ذلك بل والترحيب به عملاً بقول السيد المسيح «أعطوا ما لقيصر وما لله لله»
- ٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير جداً من الأحيان مع شريعة العهد القديم، وهى ما جاء المسيح لالينقضها.. بل ليكملها.

٣ - ان المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية عملا بقوله «ملكى ليست في هذا العالم» .. ومن ثم ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية .. وامرنا بأن نعطي مالحكام للحكام.

٤ - انه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقا لأن تكون أحكام قوانين وضعية ولا حتى في الفاتيكان نفسها .. بل ولا في المقر الباباوى لبابا الاسكندرية نفسه .. ولا أيضا في أعماق الاديرة الضاربة في أعماق الصحراء .. فلا يمكن أن نضع قانونا وضعيا في أى دولة يسمح لمن يضرب بأن يحول لضاربه خده الاخر ليضربه مرة أخرى ! ولا يمكن أن نضع قانونا وضعيا يدعو الناس لأن لا يفكروا فيما يأكلون ولا ما يشربون ولا ما يلبسون .. وان يطلبوا ملكوت الله وبره فهنا كلها تزداد لهم ! .. ولا يمكن أن نضع قانونا يسمح بالمغفرة للمقاتل والسارق والزاني والزانية والمعتدى والنصاب والمحتال .. عملا بقول السيد المسيح «لا تدينوا لكي لا تدانوا»، أو عملا بقوله للزانية : «هل ادانك أحد ولا أنا أيضا أدینك» !!

اذن فاذا سلمنا بأن المسيحية لم تضع أى أحكام وقوانين وضعية .. وأن أحكامها الروحية لا تصلح لان تكون أحكاما تنظيمية على الأرض .. واذا سلمنا بأن المسيح اعترف بذلك شخصيا في قوله «ملكى ليست في هذا العالم» .. وانه احوال هذا الأمر الى الحكام في قوله «أعطوا ما لقيصر لقيصر» .. بل أنه قبل بأن يحاكم أمام الحاكم «بيلاطس البنطى» ويعلمنا الانجيل أن الحاكم كان عادلا حتى أنه قال «انى برئ من دم هذا الرجل» وغسل يديه.

نقول أننا اذا سلمنا بكل هذا .. فايه شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسرى في مصر .. اذا كنا نرفض الشريعة الاسلامية كشريعة دين ودنيا ؟ هل ننادى بنفس شريعة موسى التى قال عنها المسيح عشرات المرات أن «موسى ما قال هذا أو صنع هذا الا لقساوة قلوبكم» ... فهل نريد أن نعود لعصر اليهود بقساوة قلوبهم وغلاظة رقابهم ؟

ثم فیم سنختلف حول أحكام الشريعة الإسلامية ؟

— هل في قواعد الارث والتوزيع .. وللدكر مثل حظ الانثيين ؟ .. ان المسيحية لم تأت بأى أحكام في هذا الموضوع .. فاذا بحثنا عن أحكام تتناسب والدين المسيحى قلن نجد أفضل من الشريعة الاسلامية .. فالمسيح أيضا فضل الذكر على الانثى .. بدليل أنه أسلم امه الى «يوحنا» ليرعاها .. ولم يتركها حتى لاختها مريم .. وبدليل أن المسيح أقام كنيسة على صخرة «بطرس» .. ونشر دعوته على معجزات (١١ تلميذا ولسان ٧٠ تلميذا اخرين).

وقد يقال أن الاسلام لا يحترم رغبة الموتى في الوصية .. وأن « الوصية » اذا تعارضت مع أحكام الشريعة الاسلامية لا يؤخذ بها .. وهذا هو ما فعله السيد المسيح تماماً .. فهو لم يحترم أبدا رغبة ميت .. بل انه قال « دعوا الموتى يدفنون موتاهم » .. ورفض ان يتخلف عنه تلاميذه ليشاركوا في دفن ميت ! .. أكثر من ذلك نرى أن المسيح حين أحيا الموتى وأقامهم من القبور لم يقمهم حيا في الأوتى .. ولكن من أجل إيمان أقاربهم وأهلهم « الأحياء » .. والانجيل يعطى عشرات الامثلة عن ذلك .

وقد يقال أن حد السرقة في الاسلام هو قطع اليد .. واتساءل وهل هذا يتعارض مع المسيحية ؟ .. أنظروا الى قول السيد المسيح « اذا اعثرتك يدك فاقطعها .. فان تدخل ملكوت السموات بيد واحدة خير من ان يلقى بجسدك كله في النار » .

الامثلة كثيرة .. ومن يقرأ الانجيل و يقرأ القرآن والتوراة سيجد فيها لنفسه حياة .. وكلها تؤدي الى طريق واحد .. طريق الصواب والثواب ..

فليشب الاقباط أن كانوا لا يعلمون

والى هنا ينتهى مقال الاستاذ صادق عزيز

الفصل التاسع

قضية انتماء مصر

الفصل التاسع

قضية انتهاء مصر

في ظل ظروف طارئة وعابرة، يصبح الجدل مدخلا الى العنت والتعصب السقيم، بدلا من أن يكون سبيلا الى اثراء الفكر، وتأصيل القضية المطروحة، وارتداد آفاق جديدة يقتنع بها العقل، ويتشرها الوجدان. والذين يتابعون الحوار الدائر حول انتهاء مصر يلمسون كيف أن معظم الآراء المطروحة متأثرة بظرف طارئ تتعرض له مصر الان وهو عزلتها عن الدول العربية فيتخذون منه ذريعة لاقرار فرضية جدلية أو حقيقة نهائية تمس علاقة مصر العربية، وتدعو الى حيادها عن العالم العربي.

والمعروف لأي دارس في مبادئ الجغرافيا السياسية أن المقومات الأساسية لاية دولة من الدول لا تحكمها ظروف طارئة، أو مشكلات عابرة، لأن هذه المقومات تتشكل ببطء شديد جدا وعلى مدى قرون متواصلة، وتتدخل فيها عناصر تاريخية وجغرافية وبشرية، وكل عنصر منها غير قابل للتغير أو التبديل على المدى القصير، وإنما يحتاج الى مئات وربما آلاف السنين

فهوية الدولة، أو انتمائها، ليس رداء يمكن استبداله بين الحين والآخر، وإنما هو حصلة مكونات وتفاعلات كيميائية يصعب الفصل بين عناصرها الاصلية. فالاسلام- على سبيل المثال- يمثل عنصرا فعالا في تكوين الشخصية العامة لشعوب الشرق الاسلامي. واستغرق هذا التأثير عدة قرون حتى اصبحت من المقومات الاساسية لهذه المنطقة، فأكسبها طابعا اجتماعيا وثقافيا مميزا عن الطابع الذي كان سائدا فيها قبل الاسلام، أو الطابع الذي يسود المجتمعات المحيطة بها.

● هذا عن العنصر الروحي ..

وهناك عنصر مادي ، يتعلق بالمكان .. أو الموقع ..

فصر بحكم موقعها العتيق في قلب العالم القديم وعند ملتقى القارات الثلاث ، اكتسبت ميزة هائلة ، دفعت ثمنها إن كسبا أو خسارة . فهي في عصور قوتها ، اقامت اول امراطورية في التاريخ القديم ، ثم هي في عصور ضعفها كانت اطول مستعمرة زمنية في التاريخ القديم والحديث .

فالموقع اذن ، عنصر له صفة الثبات وهو احد المكونات الهامة لشخصية الدولة ، ولا تستطيع أن تتكره الا اذا استخدمت اساليب المسخ والتزييف .

وعندما دخل الاسلام مصر ، كانت مصر في اشد حالاتها تدهورا فقد كانت مستعمرة رومانية تمد روما بالفلال والضرائب وسبق أن مر عليها نحو الف عام وهي تزرع تحت حكم اليونان ثم الرومان ..

وتحول المصريون الى الاسلام ..

واصبحوا يتكلمون العربية ..

وكانت استجابتهم الى العربية اسرع واكثف من استجابتهم للاسلام ..
فأنت تجد في مصر اقلية دينية ولكنك لا تجد اقلية لغوية كما تجد عند اكراد العراق أو بربر الجزائر. (١)

والمصري .. مسلما أو قبطيا- يتكلم العربية ويستمد منها ثقافته وحضارته ، وينظر الى العربية على انها المنبع الذي يستقى منه مكوناته العقلية والوجدانية والخلقية .

وكما يرى في العربية لغة القرآن ، فهو يرى فيها الوشيجة التي تربطه بمن يتكلم لفته في الشام واليمن والمغرب والحجاز .. الخ .

هو لا ينظر الى العربية نظرة عرقية ، لأنه يعلم أن الاسلام يأباها ، فلا سيادة لجنس أولون أو عرق ، وإنما السيادة للعمل الصالح ، وهو يأباها لأنه يعلم أنه لا يوجد جنس يزعم لنفسه صفة النقاء .. ولذا فإن المصري يأنف من عملية التنقيب في عروقة عن كمية ونوعية الدماء التي اختلطت فيه .. وهو يرى أن ثقافة العرب ودين الاسلام ، صهرا في سبيكة واحدة مع بقية الشعوب التي تتكلم نفس اللغة وتعتنق نفس الدين ، وجعلت من هذا التجمع البشري كتلة واحدة اسمها (أمة العرب) .

وعندما كانت مصر في عصور قوتها كانت تتطلع دائما إلى جيرانها ، وتمتد أيديها لهم ، وتكون

(١) شخصية مصر- جمال حمدان ص ٣١

مع سوريا - بالذات - محور ارتكاز يدفع عن العالم الاسلامي غارات الزحف القادمة من بطن آسيا ، أو الغزو البحري عبر المتوسط من سواحل أوروبا . وكل حكام مصر الأقوياء فطنوا إلى هذه الحقيقة الاستراتيجية التي تخضع لعوامل الجغرافيا السياسية ، فحرصوا على أن يتوحد الشام ومصر تحت حكومة مركزية قوية حتى لو تطلب الأمر اقتطاع الشام من الدويلات الاسلامية التي دب فيها الضعف والخور بعد انهيار سلطة الخلفاء العباسيين .

ومنذ أحمد بن طولون ، وعلى مدار الحكم الأخشيدي والفاطمي ، كانت مصر والشام تعيشان تحت ادارة مركزية واحدة ، باستثناء فترات الضعف التي كانت تواكب شيخوخة الدولة الحاكمة ، وليس صدفة أنه عندما وطأت أقدام الصليبيين بيت المقدس سنة ١٠٩٩ كان الانفصال قائما بين مصر وسوريا ، وبقي بيت المقدس تسعين عاما تحت حكم الصليبيين حتى ظهر صلاح الدين ، وكان من ألمع القادة الاستراتيجيين الذين فطنوا إلى أهمية موقع مصر ، فأسرع بتوحيدها مع الشام ثم أنقض على الصليبيين في حطين ، فكان له النصر الساحق ، ثم استرد بيت المقدس .

حتى إذا انتصف القرن الثالث عشر ، تعرض الشرق الاسلامي لاستراتيجية الكماشة من جانب أعدائه الزاحفين من البر والبحر في وقت واحد ..

كان بطن آسيا يلفظ حمما من الجحيم تمثلت في قبائل المغول والتار الذين خرجوا يهلكون الحرث والنسل ، وليس لهم من هدف سوى تدمير الحضارة الاسلامية والقضاء على من يحمل شهادة التوحيد .. فدمروا بغداد وأسقطوا الخلافة العباسية وتقدموا نحو حلب وأداروا عيونهم جنوبا نحو المحطة النهائية .. مصر .

في نفس الوقت كانت حملات الصليبيين تتوالى على الشرق ، انتقاما من حطين ، وفي محاولة يائسة لاسترجاع بيت المقدس ، ولكنهم في هذه المرة أخذوا يبدلون من خطتهم في الغزو ، كانوا في الحملات السابقة يتقدمون عن طريق الأناضول إلى الشام ثم فلسطين ، ولكن لويس التاسع ملك فرنسا أراد أن يتجه مباشرة لتحطيم العسكرية المصرية التي أرسى أسسها صلاح الدين ، وأزدهرت على أيدي خلفائه ، فعبّر لويس المتوسط من قبرص إلى دمياط ، ثم المنصورة .. رغم أن دمياط لم تكن قبر المسيح ، ولم تكن المنصورة تحوى كنيسة القيامة ، وهي الأهداف التي زعموا أنهم هبوا لتحريرها من أيدي المسلمين .. ولكن الحملة ضاعت في أرض الدلتا الاسفنجية بعد أن غمرها فيضان النيل ، ولقى الفرنسيون هزيمة نكراء في المنصورة .. وظل ملكهم لويس في الأسر حتى أفقدته زوجته .. واستمرت عملية المطاردة من جانب المماليك لركائز الصليبيين في فلسطين حت تم اقتلاع آخر حصونهم - عكا - على أيدي الأشرف خليل بن السلطان المنصور قلاوون .

حدثت واقعة المنصورة عام ١٢٥٠ .. وبعد ستة أعوام فقط تمكن المغول من تدمير بغداد - كما سبق القول - وهنا يتجدد دور مصر المحورى فى تحطيم القوة البرية الزاحفة من آسيا ، بعد أن نجحت فى تحطيم القوة البحرية القادمة من أوروبا . وأدرك حكام مصر فداحة الكارثة التى ستحيط بالاسلام فيما لو سقط خط الدفاع الأخير - مصر - أمام المغول ..

وكانت المعركة الفاصلة ، فى عين جالوت - على أرض فلسطين ، تطبيقاً لأسلوب الحرب الوقائية ، وملاقاة العدو خارج الحدود ، (وهو نفس الأسلوب الذى طبقتة اسرائيل مع العرب خلال ثلاثة حروب) وكان النصر حليف مصر الاسلامية المملوكية ، ولقى المغول أول انكسار لهم منذ خروجهم كالأعصار المدمر .. ولم يكتف المماليك بذلك ، بل طاردوا قتلهم حتى مشارف الفرات .

فى كل هذه الأدوار ، لم تنظر مصر إلى شكل الحاكم الذى كان يتولى أمرها ، ولم تنظر إلى عرقه ولا جنسه ، لا يهمها أن يكون تركياً أو عربياً أو كردياً ، والأهم أن يفهم شخصيتها الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة ، وأن يضعها على بداية الطريق كى تؤدى دورها التاريخى فى حماية دار الاسلام من عبث المغيرين ..

ولكن هذا الدور يخفت طوال اربعة قرون ، هى فترة الاحتلال العثمانى لمصر ، إلى أن يبرز مرة أخرى على يد محمد على الكبير ثم جمال عبد الناصر .

ألا يعتبر التاريخ شاهداً على انتهاء مصر وشخصيتها ومكانها فى نسيج العروبة والاسلام ؟ أم هل جد جديد يسمح بتغيير شخصيتها .. ؟

والحديث عن العروبة ، لابد أن يفضى الى الحديث عن القوميات التاريخية التى كانت قائمة فى الشرق الأوسط قبل ظهور الاسلام ، وقبل خروج العرب وانتشارهم فى تضاعيف البنية السكانية التى اعتنقت الاسلام .

واختصاراً للمقدمات ، أطرح تساؤلاً مباشراً : هل الجدل الدائر الآن حول شخصية مصر .. يمكن أن يمس عروبتها ، وي طرح بديلاً رجعيًا لها هو العودة الى الفرعونية ؟ وهى دعوة انتعشت فى عشرينات هذا القرن ، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ الوطنية ، لتنادى بالفرعونية ، ورغم أن هذه المدرسة لم تكن تحمل شبهة التنكر للعروبة ، ورغم أن دعايتها كانوا فى صدارة كتاب العربية ، واعرفهم بتاريخهم الاسلامى ، ورغم أنها كانت دعوة ثقافية تحاول كشف جانب من التاريخ المصرى القديم بعد اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون ، أقول ورغم كل هذه التحفظات والمحاذير .. إلا أن هذه الدعوة قوبلت بتفوق وصدود من جانب الرأى العام المصرى الذى يشعر برية نحو أى دعوة تمس واقعة المعاصر الذى يتخذ من العربية لغة ومن الاسلام ديناً . والذى مضى عليه نحو

أربعة عشر قرناً كانت كافية للفصل بينه وبين هذا الماضي السحيق . ونحب أن نلقى مزيداً من الضوء على هذه النقطة التي تستخدم دائماً كمطمن ، أو كهماز للتشكيك في عروبة مصر

حين دخل الاسلام مصر ، لم يكن المصريون يتكلمون لغتهم القديمة بعد أن ضاعت مفاتيح الكتابة الميروغليفية والديموطيقية ، وكانوا قد تحولوا الى اللغة اليونانية لسهولة حروفها ، ومن ثم أصبحت تعرف باسم اللغة القبطية ، وعلى مدى العصر البطلمي والروماني والبيزنطي ، وهي فترة تشغل نحو عشرة قرون ، كانت الصلة قد انقطعت بين المصري وتراثه الفرعوني القديم ، وحدث انفصال أو انفصام تام بين مصر المسيحية ومصر الوثنية ، حتى استغلق أمر النقوش المصرية القديمة على العالم طوال خمسة عشر قرناً ، وبقي هذا السر مغلقاً حتى كشفه شامبليون عندما استطاع فك رموز حجر رشيد في أوائل القرن التاسع عشر .

وحين اعتنق المصريون الاسلام ، لم يحتفظوا بلغتهم القبطية ، ولا حتى بجنهم ، تمام الاحتفاظ ، فيما عدا القلة التي تمسكت بالمسيحية ، وجاهدت في الابقاء على لغتها حية حتى قرون متأخرة ، ولكن هذه اللغة انتهت بعد القرن السادس عشر أو السابع عشر ، الى أن تكون لغة الطقوس الكنسية فحسب . بل ألت الى أن تكتب بحروف عربية وتعلمها من يحرص على تعلمها في كتب مؤلفة بالعربية .

أما المصريون المسلمون فقد اختلطوا بالعرب وبغير العرب من المسلمين الذين توافدوا على مصر في مختلف العصور واستقروا فيه . والحقيقة الواقعة - التي كان يرددها الدكتور حسين فوزي في الخمسينات - (١) تدل على انفصام كامل بين مصر الاسلامية ، وما سبقها فالمصري المسلم ينظر الى الاسلام كأساس لحضارته ، ويعتبر العصور السابقة على الاسلام كأنها تاريخ شعب آخر انتهى أمره . والمصري غير المسلم يعتبر اللغة العربية وما تحمله من ثقافة كأساس لحضارته . وإذا أردنا تقسيماً أدق ، فالتنا نرى المصريين عن بكرة أبيهم أحد اثنين :

- إما مسلم - يحس إحساساً شديداً بالجامعة الاسلامية .
- وإما مسلم - أو مسيحي - يشعر بجامعة اللغة والتراث الحضاري ، وهي التي تجمع شملة بالشعوب التي تتكلم اللغة العربية .

ويعلن توينبي في وضوح أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم ، وأنه من العبث البحث عن الحضارة الفرعونية في كيان مصر الحديثة ، ويؤيد الدكتور جمال حمدان هذا الرأي ، يقول أن هذا صحيح وبالتأكيد في الجوانب اللامادية كما يصدق على كثير من نواحي الحضارة المادية حيث لا تزال بقايا ورواسب مادية تكن على استحياء في النسيج الحضاري المادي المعاصر كاستعمال المحراث ، أو كالزراعة الحوضية التي دفنها السد العالي نهائياً .

(١) مندياء مصري - حسين فوزي

واليوم لم تعد مصر الفرعونية الامكدسة في المتاحف ، بعد أن انقرضت كما انقرضت التماسيح من النيل ، ولا نتصور مفكرا جادا يمكن أن يرفع شعار الفرعونية الا اذا كان من باب التقاليع او العبث أو اللامعقول .. ولا نتصور مواطنا مصريا - مسلما كان أم قبطيا - يأخذ مثل هذه الدعوات على سبيل الجد .

وليس اسخف من هذه الدعوة ، الا المقولة بأن مصر (ليست عربية ولكنها مستعربة) أو ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية ، أو أن سكانها ليسوا عربا ولكن اشباه عرب ...!!
ومصر ليست هي الوحيدة التي اثير حولها هذا الجدل .. فالسودان وصف بأنه افريقى وليس عربيا ، والمغرب زعموا أنه بربري لا عربي ، وقيل عن لبنان حيننا والشام حيننا آخر أنه فينيقي أو سوري وليس عربيا .. والعراق كذلك لم ينج من الاتهام بمعنى آخر .. أن كل اجزاء العالم العربي - خارج الجزيرة - دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية .. ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب . لم يكونوا عرباً «عرقياً»

وبالطبع فأن هناك تصرفات ومداخلات تاريخية غدت هذا المفهوم العرقي للعروبة ، منها الصراع ، مع الاعراق غير العربية التي استطاعت أن تسحب البساط من تحت سلطة الخلافة العربية المركزية ، وأن تستلب منها السلطة وتكون لها السيادة في بعض مراحل التاريخ .

ومنها المخطط الاستعماري لا ابتعاث دعاوى رجعية تاريخية تكون بمثابة حقول الغام تمنع التقاء العرب حول قضايا مصيرية مشتركة كالتخلص من الاستعمار الاوروي أو وقف السرطان الاسرائيلي ..

وتوجد بالطبع عوامل داخلية - داخل الوطن العربي - تشجع على ترسيخ هذه الجرائم الضارة ، مثل ابتعاث وطنيات ضيقة لنفي القومية العربية ، ونسخ العروبة ، ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة .

ولكن النظرة الواقعية والعلمية لمفهوم العروبة تقدم لنا مضمونا ثقافيا لا جنسيا ، ومع ذلك فأن علماء الاجناس الذين نثق في مقولاتهم يؤكدون أن كل الغطاء البشري الذي يغطي العالم العربي هو أساسا (فرشة) واحدة من جذر ، وعلى الاقل فأن الاختلاط والاتصهار الدموي بين العرب الوافدين والسكان الاصليين هو حقيقة تاريخية بعيدة المدى .

هذه واحدة ..

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة ، وأن كنا نغفل عنها دائما .

نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن اسماعيل هو ابو العرب العدنانيين ولكننا نعرف ايضا أنه

ابن ابراهيم (العراقي) من هاجر (المصرية) وإذا كان لهذا أى معنى انثروبولوجى ، فهل يمكن أن يكون إلا شيئاً واحداً : وهو أن العرب أصلاً أنصاف عراقيين أنصاف مصريين ؟

قد يبدو هذا تخريباً متطرفاً ..

ولكنه منطق أولى للغاية ..

وكم يبدو غريباً أن يلح من يلح على أن العرب واليهود أبناء عمومة لأن اسحق ابا اليهود أخ غير شقيق لاسماعيل أبى العرب ، بينما نتغافل عن علاقة الابوة والبنوة بين المصريين والعرب ، فضلاً عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين ، على نفس الاساس ..؟ (١)

وتأسيساً على هذا ، فهل يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد الا عملية زواج أقارب مباشرة ، ولا نقول نوعاً من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ..؟

هذا ملخص لدراسة علمية للدكتور جمال حمدان تحاول أن تصل الى الجذور الاولى لشجرة الامة العربية . واثبات أنها تنبع من تربة واحدة وأن تفرعت دوحتها على امتداد العالم العربى .. وهناك دراسات مماثلة ، منها الأعمال التى قدمها الباحث السورى محمد عزة دروزة ، والتى حاول فيها اثبات الاصل القاعدى للجنس العربى (السامى) الذى تسرب الى الشام ومصر منذ قرون سابقة على الاسلام ..

ولو انتقلنا الى الهجرات العربية التى تدفقت على مصر مع الفتح الاسلامى فسوف نرى بصماتها لاتزال قائمة حتى الان على جانبى شارع وادى النيل الممتد من الجزيرة حتى اسوان .. حيث لا يلبث أن يتوقف بك القطار أمام (بنى سويف) و(بنى مزار) و(بنى مر) و(بنى حسن) .. وكلها اسماء لقبائل عربية آثرت أن تستوطن الصعيد لأسباب بيئية ولتشابه الظروف المناخية مع جوا الصحراء ..

ولا تزال مسيرة بنى هلال يتردد صداها فى الفن المصرى الشعبى ولا يزال أبناء الصعيد والريف يلتفون حول شاعر (الربابة) ليروى لهم قصة أبوزيد الهلالي عندما خرج بقومه من بطن الجزيرة الى صعيد مصر قبل أن يواصل مسيرته الى تونس فى مهمة تأديبية لسلطانها الذى تمرد على زعامة المعز لدين الله الفاطمى .

ومع اعتزازنا بكل هذه الحقائق والشواهد التاريخية التى تثبت أرومة الشعوب العربية ، وانشقاقها من أصول واحدة ، الا أننا لاتزال نرى أن المضمون السليم للجامعة العربية ينبغى أن يبقى مضموناً ثقافياً وحضارياً وعقلياً وجدانياً ، حتى نضمن سلامته من شبهة العرقية ، وحتى نحصى (العروبة) من أى سلاح قد يستخدم ضدها من جانب القوميات الأخرى .

(١) شخيمه مصر- جمال حمدان- من ٢٢٩

وثائق

نص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية (الذى صدر فى أعقاب حوادث الخانكة)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

مادة ١ - حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية فى تطبيق احكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية للجميع كما حددها الدستور على وجه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الاساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس اعطاء الاولوية دائما لأهداف النضال الوطنى والتحررى وعلى أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية .

مادة ٢- الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم النيابي الوحيد المبرر عن تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته ، والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون .

مادة ٣- يعاقب بالحبس كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من انضم الى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها ، ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم اذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق ، يجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق ، ويمكن من الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين .

وتنقض المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالإدانته بجل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها أو المعدة لاستعمالها .

مادة ٤- يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بأن لجأ الى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥- يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنية كل من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، فإذا اتخذت هذه الاذاعة صورة دعاية مثيرة للعسكريين في زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال المؤقتة .

مادة ٦- يعاقب بالحبس كل من حرض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على ينقض فئة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الأزدراء بها أو إثارة الفتنة بينها ، إذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧- تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و٤ و٥ و٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة اجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨- لا تخل احكام هذا القانون بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو قانون آخر .

مادة ٩- لا ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب كتابي من وزير العدل ويجوز للنيابة العامة احوالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى محاكم أمن الدولة المختصة .

مادة ١٠- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، و يعمل به من تاريخ نشره . و يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، و ينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧)

أنور السادات

المراجع

مؤلفات

- ١- الاقباط في الحياة السياسية المصرية (د. سميرة بحر)
- ٢- المسيحيون والقومية المصرية (د. زاهر رياض)
- ٣- موسوعة تاريخ الاقباط (زكى شنودة)
- ٤- أقباط مصر بين الماضي والحاضر (القس داود عزيز)
- ٥- الكنيسة وقضايا الوطن والدولة (الانبا جريجور يوسف)
- ٦- الثورة المضادة (د. غالى شكرى)
- ٧- عمرو بن العاص (عباس محمود العقاد)
- ٨- سندباد مصرى (د. حسين فوزى)
- ٩- غير المسلمين في المجتمع الاسلامى (د. يوسف القرضاوى)
- ١٠- شخصيه مصر (د. جمال حمدان)

وثائق

- ١- تقرير لجنة تقصى الحقائق المنبثقة عن مجلس الشعب والمنشور في صحف ٢٩ / ١١ / ٧٢
- ٢- بيان المؤتمر القبطى بالاسكندرية في ١٧ / ١ / ١٩٧٧ (راجع كتاب غالى شكرى)
- ٣- صحف يومية ومجلات ودوريات
- ٤- قانون الوحدة الوطنية الصادر في ١٣ / ٩ / ١٩٧٢

• الفتنة نائمة (مقدمة)

الفصل الأول

مسلسل الأحداث الطائفية

المواجهة العلنية بين قيادة الدولة وقيادة الكنيسة - مؤشرات خطاب الرئيس السادات في ذكرى ١٥ مايو - مسلسل الأخذات الطائفية من واقع تقرير لجنة تقصى الحقائق - حادث الخانكة - تصاعد المد الاسلامى - نشاط البابا شنودة - منشورات في أمريكا .

الفصل الثانى

٢١ قبطية أم إسلامية ..؟

جذور الصراع حول انتهاء مصر - القومية الإسلامية والقومية المصرية - نظرية السلالة المصرية عند الأقباط - معالم فكرة القومية القبطية - هجوم مضاد على فكرة الجامعة الإسلامية - المؤتمر القبطى فى اسبوط سنة ١٩١١ - المؤتمر الاسلامى فى مصر الجديدة .

الفصل الثالث

عقده اضطهاد الأقباط

٣٣

كيف دخلت المسيحية مصر - الاقباط في العهد الروماني - كيف انتشر الاسلام في مصر -
الوهم الناجم عن عقده اضطهاد الاقباط - الاقباط في عهد المماليك والأتراك - الأقباط يحتلون
المناصب الادارية الكبرى - مدخل الأقباط الى الحياة العامة في عهد محمد علي - موقف
الاسلام من حق العمل لغير المسلمين .

الفصل الرابع

المسألة الطائفية بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢

٤٧

الاقباط في ظل الاحتلال البريطاني - الصليبيون يتهمون الأقباط بالاحاد - نابليون
يسترسي المسلمين - الحركة الوطنية تنتقل من المفهوم الدني الى المفهوم العلماني - دور الأقباط
في ثورة ١٩١٩ - الاقباط يرفضون التمثيل الطائفي في الدستور - الأقباط في ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ -
لماذا فشلت الثورة في حل المسألة الطائفية .

الفصل الخامس

الأخوان المسلمون والأخوان الأقباط

٦٣

. تصاعد حركة الإخوان المسلمين - ظهور تنظيم الأمة القبطية - عملية خطف البطريرك
يوساب الثاني - المواجهة بين التيار الاسلامي والتيار القبطي - مصير مكاسب الأقباط في ظل
النظام الناصري - اختفاء الأقباط من المجالس النيابية - علاقة الكنيسة القبطية بثورة ١٩٥٢ -
مسئولية البابا شنودة الثالث في تصاعد النشاط الديني - ظهور الجمعيات المتطرفة في الجامعات -
انتشار الكتب التي تطعن في الاسلام - أزمة الكنائس .

الفصل السادس

الكنيسة من رعاية الدين الى سلطة الدولة

٧٩

مؤتمر الاسكندرية في يناير ١٩٧٧ - المسائل القبطية التي بحثها المؤتمر: حرية ممارسة
الشعائر الدينية ، تطبيق الشرع الاسلامي ، حماية الأسرة والزواج المسيحي ، المساواة وتكافؤ
الفرص ، تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، الاتجاهات الدينية المتطرفة ، حرية النشر
قرارات المؤتمر - التوصيات التنفيذية - ملاحظات على بيان المؤتمر .

الفصل السابع مطالب الأقباط

٩٣

مطالب قومية - محاولة الحصول على مكاسب مادية - نسبة المسيحيين في الوظائف العامة - القطاعات التي يتزايد فيها الأقباط - القطاعات التي يقل فيها الأقباط - مقترحات لعلاج الوضع - مناقشة المطالب - حل المسألة الطائفية في ضوء مستقبل الديمقراطية .

الفصل الثامن

المسيحيون في ظل الاسلام

١٠٣

سماحة الشريعة الاسلامية - نظام الاسرة المسيحية لا يخضع لاحكام الشريعة الاسلامية - المساواة في المعاملات بين الأفراد - موقف الاسلام من ابناء الديانات السماوية الأخرى - معنى أهل الذمة - حرية الدين - حق الحماية - ضمانات الوفاء بحقوق أهل الذمة - قضية الجزية - متى تفرض الجزية ومتى تسقط . رأى بعض المثقفين الأقباط في التشريع الاسلامي .

الفصل التاسع

قضية انتهاء مصر

١١٩

موقع مصر في العالم القديم - ارتباط مصر بتاريخها الفرعوني - مصر تتطلع الى جيرانها - القوميات التاريخية التي كانت قائمة قبل ظهور الاسلام - انتعاش الدعوة الى الفرعونية في بداية القرن العشرين - كيف ذابت اللغة القبطية - بقايا الحضارة الفرعونية - تأثيرات الحضارة الاسلامية .

١٢٧

• وثائق

نص قانون الوحدة الوطنية

١٣١

• المراجع

١٣٥

من منشورات المركز

- ملخص قواعد اللغة العربية
- السيد البدوي ودولة الدراويش في مصر
- أفاق الاتصال ومناقضه في العلوم والتكنولوجيا
- شاهنده (رواية)
- الزعمور تدفن في اليمن
- القبلة (دراسة)
- الفتنة الطائفية في مصر جذورها ومسبباتها
- وحدة تاريخ مصر
- فؤاد نعمة بالاشتراك مع المكتب العلمي للتأليف والترجمة
- محمد فهمي عبد اللطيف
- د. چاك ميدوز ترجمة د. حشمت قاسم
- راشد عبد الله
- وجيه أبوذكري بالاشتراك مع دار الوطن العربي
- مصطفى عبد الرحمن
- جمال بدوي
- محمد العزب موسى

توزيع المركز:

- اقتصاديات الوطن العربي
- تقرير عن الارصدة الاسترلينية
- أبوظريفة (مسرحة)
- مجموعات في أهم القوانين المصرية
- د. صليب بطرس
- بول فان زيلاند - ترجمة د. صليب بطرس
- د. سعيد حرب
- مترجمة الى الانجليزية بالاشتراك مع المكتب العلمي للتأليف والترجمة
- تحت الطبع:

- ملخص قواعد اللغة الانجليزية
- اسرار الحرم الاكبر
- مذكرات الساسة والزعماء
- «دهاليز صاحبة الجلالة»
- ملك سليمان
- مال قارون
- صبر ايوب
- حكمة لقمان
- فؤاد نعمة بالاشتراك مع المكتب العلمي للتأليف والترجمة
- محمد العزب موسى
- د. عبد العظيم رمضان
- وجيه أبوذكري
- محمد فهمي عبد اللطيف
- محمد فهمي عبد اللطيف
- محمد فهمي عبد اللطيف
- محمد فهمي عبد اللطيف

سمير أبوداود - المركز العربي للصحافة - أهلاً
٣٣ شارع قصر النيل - ت ٧٤١٩١٥ - القاهرة

وحدة الانتاج
المركز العربي للبحث والنشر

رقم الابداع ٨٠-٤٥٥٨
الترقيم الدولي ١-١١-٧٣٣٢-٩٧٧

وللناشر.. كلمة

لأننى دائم التردد على بيروت - بحكم عملى - فقد كنت أدرك مخاطر الفتنة الطائفية التى تطل براسها بين الحين والحين فى ربوع بلادى التى لم تعرف طوال تاريخها الطويل سوى الحب والتسامح بين الأديان .

لقد شاهدت بعينى رأسى آثار الحرب الطائفية فى لبنان .. خرابا ودمارا وتمزقا بين أبناء الوطن الواحد .. فكنت أسال الله أن يلهم أبناء وطنى الحكمة والسداد حتى يجنبهم مغبة السقوط فى هاوية الفتنة ، وأن يحفظ علينا مصرنا العزيزة مهذا الحرية العقائد ، ومرتعا خصبا لأديان السماء .

وفى اقتناعى أن مسألة الفتنة الطائفية هى فى حاجة ماسة الى علاج جذرى من جانب المفكرين والباحثين حتى يكشفوا من أسبابها الخفية و يتلمسوا مسبباتها من خلال الظواهر البادية للعيان ، ومن ثم يكون العلاج لهذه المسألة قائما على أسس علمية ، فتشخيص الداء يمثل مرحلة هامة لا بد منها فى طريق العلاج . ولكن هذه الرغبة ظلت فى حدود الامنيات العزيزة حتى وضعتنى الصدفة أمام هذه الدراسة ، فلم أتردد فى السعى من أجل نشرها وتقديمها الى قراء العربية ، ولما كنت أعرف كاتبها الاستاذ جمال بدوى - فقد أدركت على الفور المنهج الذى استخدمه الكاتب فى معالجة هذه القضية المفرطة فى الحساسية ، وهو منهج الموضوعية والبحث عن الحقيقة مهما كان الطريق شاقا ووعرا .. اقول ذلك مستندا الى معرفة بالكاتب توثقت على مدى عشرين عاما منذ كانت تجمعنا الزمالة فى (أخبار اليوم) .

وأنى على ثقة من أن القارئ الكريم سوف يفيد افادة كبيرة من هذه الدراسة الجادة التى تعالج مشكلة من أخطر مشاكلنا الاجتماعية عن طريق الرؤية التحليلية للأحداث والظواهر ، والرغبة الصادقة فى الحفاظ على وحدة هذه الامة كما شاء الله لها أن تكون منذ آلاف السنين

سمير جورج أبوداود
المركز العربى للصحافة